الفصل الثالث

إسرائيل والثورة المصرية وفلسطين

obeikandl.com

obeikandl.com

برنامج عربي لمواجهة حكومة نيتانياهو

حظيت الحكومة الإسرائيلية التي شكلها بنيامين نيتانياهو برئاسته بثقة الكنيست الإسرائيلي، واستند تشكيل هذه الحكومة إلى الائتلاف بين ليكود وحزب العمل وحزب إسرائيل بيتنا وحزب شاس الديني وحزب البيت اليهودي.

يتلخص برنامج هذه الحكومة ويتمحور حول فكرتين أساسيتين، أولاهما قبول الاستمرار في المفاوضات مع السلطة الفلسطينية من أجل ما يسمي بالسلام ومكافحة الإرهاب واعتبار إيران مصدر الخطر علي إسرائيل والبشرية في آن واحد. وإذا ما حاولنا أن نقرأ من خلال هاتين الفكرتين ما لم يقله نيتانياهو في تقديمه لحكومته للكنيست الإسرائيلي، لنجد أنه عبر الصيغة الغامضة والمبهمة حول استمرار مفاوضات السلام مع السلطة الفلسطينية، يرفض هدف هذه المفاوضات وهو الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود أراضي عام١٩٦٧، بعاصمتها القدس الشرقية ويرفض مبدأ الأرض مقابل السلام، وخطة الطريق وحل الدولتين في آن واحد، بل يمكن تأويل ما قاله حول هذه المفاوضات بأنه سيعود القهقري بالشعب الفلسطيني إلى صيغة الحكم الذاتي عبر استخدامه عبارة حكم الفلسطينيين أنفسهم بأنفسهم.

صحيح أن بنيامين نيتانياهو رفض تضمين بند في برنامج حكومته ضد الدولة الفلسطينية ولكنه في المقابل لم يأت علي ذكر هذه الدولة أو قبول حل الدولتين، بل جعل من المفاوضات هدفا في حد ذاته وقام بعملية إحلال للمفاوضات كبديل للهدف منها فهي غاية في حد ذاتها ولذاتها بل ودائمة.

أما الفكرة الثانية والأساسية في برنامج حكومة نيتانياهو، فتتعلق بالخطر الإيراني وهو الهاجس الذي يقف فيما يبدو وراء إصراره علي ضم حزب العمل إلى حكومته وإسناد حقيبة الدفاع إلى إيهود باراك زعيمه، لأنه يعتبره المرجعية الأمنية العليا في إسرائيل، بالإضافة إلى التغطية السياسية الدولية التي تكفلها انضمام باراك والعمل

إلى حكومته اليمينية، يحاول نيتانياهو من خلال هذا الخطر الإيراني أن يحجب الأولوية عن القضية الفلسطينية ومصير عملية السلام، وأن يدفع هذه القضية إلى المرتبة الثانية، بل المرتبة الأقل أهمية من وجهة النظر الأمنية الإسرائيلية، ولاشك أن التركيز علي الخطر الإيراني وامتداداته في غزة ولبنان لدي حماس وحزب الله من شأنه تعويق السلام والأمن علي الصعيد الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وأيضا يتضمن تشويه المقاومة وتأكيد تبعيتها لإيران، ويستلهم نيتانياهو في هذا السياق التقاليد السياسية الصهيونية الإسرائيلية التي تعرز التحريض ضد أي قوة إقليمية حقيقية أو متوهمة بمقدورها أن تهدد إسرائيل وميزان القوي الراهن في المنطقة.

ومن ثم فإن حكومة نيتانياهو اليمينية تدير ظهرها لحل الدولتين وخريطة الطريق ومقترحات أنابوليس ومبادئ الأرض مقابل السلام ودولتين لشعبين، تلك المبادئ والمبادرات التي تحظي بالشرعية العربية والدولية والفلسطينية ويتجاهل اتفاقات أوسلو ما نفذ منها وما لم ينفذ وكان ينبغي تنفيذه.

وبرغم كبر الحكومة اليمينية في إسرائيل، إلا أنها قد لا تنجح في تنفيذ هذا البرنامج إذا ما قوبل هذا البرنامج بإرادة سياسية عربية ودولية تستهدف إفشاله ومعارضته وممارسة ضغوط سلمية وقانونية علي هذه الحكومة لتعديل برنامجها وحملها علي الاعتراف بحل الدولتين وحق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة بعاصمتها القدس.

يمكن ومن خلال خطوات مدروسة وإرادة عربية سياسية مواجهة حكومة اليمين الإسرائيلية عبر برنامج آخر يتضمن الخطوات التالية:

١ ـ وقف التفاوض مع الحكومة الإسرائيلية من جانب السلطة الفلسطينية ما لم تعلن التزامها بحل الدولتين وقبولها الغاية النهائية من هذه المفاوضات، ووقف الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة خصة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢ ـ مطالبة المجتمع الدولي واللجنة الرباعية بتجميد التعامل مع الحكومة

الإسرائيلية ما لم تعترف بحل الدولتين والهدف النهائي من المفاوضات أي دولة فلسطينية في حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام١٩٦٧، وما لم يستجب لشروط الرباعية، وذلك علي غرار ما فعلته هذه اللجنة إزاء حكومة حماس وحكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت بمشاركة حماس، وهو ما يعني مطالبة المجتمع الدولي بوقف العمل وفق الكيل بمكيالين والمعايير المزدوجة.

٣ ـ الدفع قدما من قبل الحكومات والدول العربية بدعاوي محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين في العدوان علي غزة خلال ديسمبر ويناير الماضيين، عبر دعم المنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية التي تنشط في هذا المجال، وبرغم أن جميع المسالك القانونية التي يمكنها أن تؤطر هذه الدعاوي تواجهها مشكلات كبيرة ومعوقة، إلا أن الآثار الإعلامية والدعائية التي ترافق هذه الدعاوي كفيلة بتشويه صورة إسرائيل الأخلاقية والإعلامية وتخرج جرائمها في حق الشعب الفلسطيني إلى العلن وعيون الرأي العام العالمي، ومع ذلك وبرغم هذه المشكلات فإن بعض الدول العربية يمكنها أن تقبل بالاختصاص العالمي والكوني في نظمها القضائية والقانونية لقبول دعاوي ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أو دعم عقد محاكمات شعبية علي غرار محكمة برتراند راسل للمسئولين عن الحرب الفيتنامية من الأمريكية، والمحكمة العالمية حول العراق في عام٢٠٠٥ في اسطنبول، والتي استمعت إلي٥٤ شاهدا وقامت بتكوين ملف اتهام معتبر حول غزو العراق وأدانت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية لغزوهما العراق، وعينت المسئولين في هذين البلدين المتهمين في هذه الجريمة.

٤ ـ التمسك بالمبادرة العربية باعتبارها تمثل الوثيقة الوحيدة العربية التي تعين وتحدد الأهداف العربية في الصراع مع إسرائيل بطريقة واضحة وشاملة وبموافقة كل الدول العربية حتي الآن دولة فلسطينية في حدود عام١٩٦٧، وحل عادل ومقبول لقضية اللاجئين وفق القرار١٩٤ والانسحاب من الأراضي العربية

الأخري المحتلة في لبنان وسوريا مقابل العلاقات الطبيعية والعادية مع دولة إسرائيل، وهذه الأهداف تحظي بمشروعية عالمية ودولية ومساندة من قبل كل الهيئات والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال، والتمسك بهذه الأهداف يعني عدم الانسياق وراء أهداف أخري أقل من ذلك.

٥ ـ تبني خطة عربية فلسطينية لرفع كلفة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية تبدأ بحملة ضد الإجراءات الإسرائيلية في القدس وتغيير الواقع في هذه المدينة والمطالبة بفرض عقوبات علي المستوطنات والمستوطنين ومقاطعة الشركات التي تتعامل معها والمطالبة بتقليص العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي.

٦ ـ تقليص العلاقات بين إسرائيل وبين الدول العربية، خاصة تلك التي عقدت معاهدات سلام مع إسرائيل إلى أدني حد ممكن أو الحد الضروري اللازم لتأمين قنوات الاتصال والرسائل والوقوف ضد تطوير هذه العلاقات اقتصاديا وتجاريا ما لم تتغير التوجهات السياسية الإسرائيلية إزاء حقوق الشعب الفلسطيني وعملية السلام.

ويمكن لهذا البرنامج العربي والفلسطيني أن ينطوي علي خطوات أخري فاعلة ومؤثرة بمقدورها أن تصل بصوت الضحية الشعب الفلسطيني إلى مراكز التأثير في صنع القرار الدولي واعتبار هذا الشعب الفلسطيني هو الشعب الأولي بالرعاية والتعاطف ووضع حد لذلك الاستثناء الذي حظيت به إسرائيل ردحا طويلا من الزمان ومكنها دائما من الإفلات من حيز الشرعية والقانون الدولي.

يهودية دولة إسرائيل.. لماذا الآن؟

يلاحظ أنه خلال السنوات الأخيرة تواتر في إسرائيل وعلي لسان قادتها ومسئوليها، مطلب اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية والدول العربية فيما بعد بإسرائيل كدولة يهودية وتعددت كذلك مشروعات

القوانين المقدمة للكنيست الإسرائيلية بحظر الاحتفال بيوم النكبة وضرورة تأكيد الولاء والانتماء لإسرائيل وحظر المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية لتلك الأحزاب التي لا تعترف بإسرائيل كدولة يهودية.

وقد حاولت إسرائيل خلال هذه الفترة الحصول علي ضمانات بتأكيد يهودية دولة إسرائيل، كما فعلت مع بوش الابن في مؤتمر العقبة في الأردن عام٢٠٠٣ وأخذ ممثلو إسرائيل الدبلوماسيون في الخارج في الترويج لهذا المطلب، واعتباره حجر الزاوية في أية تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ويبدو ضروريا تحديد وتعيين طبيعة العوامل والعناصر الحقيقية والمتخيلة في العقل السياسي الإسرائيلي، والتي تقف وراء انبعاث هذا المطلب وإبرازه علي النحو الذي يبدو عليه الآن، وكذلك توضيح الأهداف الكامنة والظاهرة التي يرتبط تحقيقها بالاعتراف بهذا المطلب في الظروف الراهنة التي تمر بها عملية السلام والتسوية أو تلك الظروف والمناخ السائد في إسرائيل علي صعيد الوعي وإدراك البيئة المحيطة.

في مقدمة العوامل التي دفعت بمطلب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية تقف التطورات التي شهدتها المنطقة وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام١٩٨٧ حيث اندلعت انتفاضة الشعب الفلسطيني الأولي ضد الاحتلال وسقطت مقولات الاحتلال الإسرائيلي الليبرالي والخيار الأردني والتي أعقبها توقيع اتفاقيات أوسلو١ و٢ وتأسيس السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا أولا وامتدادها لعدد آخر من مدن وأقاليم الضفة الغربية وتحديد أجندة التفاوض حول قضايا الوضع النهائي ثم انهيار مفاوضات كامب ديفيد الثانية واندلاع انتفاضة الأقصي عام٢٠٠٠، وأخيرا وليس آخرا العدوان الإسرائيلي علي لبنان عام٢٠٠٦.

كان تأثير هذه التطورات مضاعفا في الوعي والعقل السياسي الإسرائيلي حيث أثبتت هشاشة الأمن الإسرائيلي وتآكل قدرة الردع الإسرائيلية وتعدد وتنوع

التهديدات في البيئة المحيطة لإسرائيل وأصبحت المعادلة التي تواجه إسرائيل علي النحو التالي: كلما ازدادت قوة إسرائيل تناقصت معدلات المناعة والأمن وأدركت إسرائيل حينئذ أن انتهاء عصر المواجهات النظامية بين الجيش الإسرائيلي والجيوش العربية علي فتح جهة جديدة من المواجهات الشعبية تبدو مثل هذه المواجهات بعيدة عن السيطرة الرسمية النظامية.

وينخرط ضمن منظومة العناصر والعوامل التي هيأت الأذهان لظهور مطلب يهودية دولة إسرائيل اتجاه قطاع كبير من عرب الداخل عرب٤٨ نحو المطالبة بالمساواة والمواطنة التي تشتق من وجودهم في أراضيهم ووطنهم وعدم تعارض هذه المطالبة مع تأكيد الانتماء العربي والفلسطيني وترقية الوعي القومي في مواجهة دولة إسرائيل، أي أن مطلب المواطنة في هذه الحالة ليس لحاقا بالدولة الإسرائيلية ومؤسساتها وتماهيا معها بقدر ما هو شق طريق جديد للبقاء والاستمرار وتأكيد التمايز القومي واستقلال الهوية وإفشال مشروع الأسر له الذي تعهدته إسرائيل بالرعاية منذ فترة طويلة مضت، وإذا ما أضفنا إلى ذلك الهاجس الديموغرافي المتمثل في زيادة عدد أبناء الشعب الفلسطيني داخل الخط الأخضر والأراضي الفلسطينية المحتلة أي في فلسطين الانتدابية تكتمل بذلك حلقات إعادة تمركز السياسة الإسرائيلية حول يهودية الدولة تجنبا لاختيارات غير مرضية في المستقبل سواء كانت دولة ثنائية القومية أو دولة واحدة لكل مواطنيها.

أما ثالث العناصر التي تسهم في ظهور مطلب يهودية دولة إسرائيل وأولويته علي ما عداه فيتمثل في حيرة المجتمع الإسرائيلي بشأن الهوية وهو ما يعني أن ثمة خللا في انتقال تلك الشفرة الخاصة بالهوية بين الأجيال المختلفة من مجتمع المستوطنين والمهاجرين اليهود، وإذا ما أصبح هذا الخلل في منزلة مهمة لعدد من الأجيال كما هو الحال في إسرائيل اليوم فإنه من الطبيعي أن تكون الجماعة المعنية وهي هنا الجماعة الإسرائيلية قد تواجه خطر التفكك ويصبح من الضروري استيضاح الأمر

حول ماهية الهوية بأمل انقاذ الجماعة من هذا المصير.

ويمثل هذا العنصر خط الدفاع الأخير عن يهودية دولة إسرائيل وشرعنة هذا المطلب علي الصعيد الإسرائيلي في نظر بعض علماء الاجتماع الإسرائيليين خاصة أن الثقافة السياسية الإسرائيلية تصمت إزاء هذه الهوية والثوابت المتعلقة بها لأن الحديث عنها يفتح باب المجهول والخوف من المستقبل، ذلك لأن تعيين الصورة الواضحة لإسرائيل يتطلب الحديث عن الدستور والحدود والخريطة السكانية والمجال الحيوي وهذه المجالات جميعها مفتوحة وفي طور التكوين ولم تتحدد بعد وتخضع لعلاقات أقوي بين إسرائيل والعرب والشعب الفلسطيني.

هذه بعض ـ وليس كل ـ العناصر والعوامل التي ساهمت وتسهم حتي الآن في إعادة صياغة مطلب الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل ويضاف إليها بالتأكيد عناصر أخري تتعلق بالظرف الدولي الراهن ومطالب المجتمع الدولي خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بتسوية سلمية وتبلور أجندة التفاوض علي قضايا الوضع النهائي خاصة القدس واللاجئين والحدود والاستيطان وإدراك المطالب العربية والفلسطينية.

وأيا كان الأمر فإن إسرائيل تستهدف من وراء طرح هذا المطلب والاعتراف به استكمال مسوغات المشروعية والشرعية ففي مرحلة أولي حصلت علي الاعتراف القانوني بقبول القرار ١٨١ الخاص بتقسيم فلسطين وتريد الآن الحصول علي المشروعية الدينية باعتبارها دولة يهودية.

من ناحية أخري فإن إسرائيل تريد من وراء هذا المطلب إعادة تأكيد أحد الأساطير المؤسسة لوجودها وهي أنها دولة اليهود أو دولة يهودية لأنها بذلك وفي هذه المرحلة بالذات من تطورها ترفع استكمال هجرة بعض الجاليات اليهودية في الهند والأرجنتين وغيرها من البلدان بعد نفاد مصادر الهجرة التقليدية وعزوف الجاليات اليهودية الإصلاحية عن الهجرة إلى إسرائيل.

وفوق هذا وذاك فإن إسرائيل تريد الحصول من الضحية(الشعب الفلسطيني) علي صك الاعتراف بهويتها وهي ورقة مهمة تعزز من شرعيتها علي الصعيد الإقليمي والدولي وفي مواجهة اللاجئين الفلسطينيين وإغلاق باب العودة نهائيا وطرد فلسطينيي٤٨ من أراضيهم للاحتفاظ بأكثرية يهودية وتجديد العلاقة مع يهود المهجر وصياغة تسوية بين الشريعة اليهودية والقانوني المدني وتأمين مستقبل إسرائيل ضد مخاطر التحول لدولة ثنائية القومية.

وعلي أية حال فإن الموقف العربي الفلسطيني ينبغي أن يكون واضحا في رفض الاعتراف بهذا المطلب وتعرية الأهداف الكامنة والظاهرة المرتبطة به والتي تتمثل في إنهاء وإلغاء جوانب من القضية الفلسطينية خاصة اللاجئين وفلسطينيي١٩٤٨ وهي جوانب تفوق في أهميتها وواقعها مطلب الدولة الفلسطينية المحاصرة بالسيادة الإسرائيلية من كل جوانبها والتي لا تمتلك وفق خطاب نيتانياهو مقومات الدولة المعروفة ويكفي إسرائيل أن تحصل علي الاعتراف القانوني والدبلوماسي وفق مفهوم العلاقات العادية بين الدول من قبل الدول العربية بشرط أن تعترف صراحة بالدولة الفلسطينية في الأراضي التي احتلت عام١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية وحل قضية اللاجئين وفق القرار١٩٤ وضرورة التلازم والتزامن بين الالتزام العربي الرسمي والالتزام الإسرائيلي بمضمون هذه التسوية.

تهافت حجة التطبيع الإسرائيلية

الحجة الإسرائيلية برفض العرب تبادل العلاقات العادية بين الدول العربية وإسرائيل - وليس التطبيع - في طريقها إلى الانهيار والتآكل، والأهداف الكامنة وراء هذه الحجة هي بالتأكيد إظهار العرب بمظهر المتعنت والمكابر والمعادي لإسرائيل، ومن ثم تحريض الرأي العام العالمي ضدهم، من ناحية أخري فإن هذه الحجة الإسرائيلية تستهدف في المقام الأول تعويق التسوية وتبرير عدم التزام إسرائيل باستحقاقات عملية السلام كما هي معروفة عربيا ودوليا، ذلك أن إسرائيل تعلم

علم اليقين أن تبادل هذه العلاقات مرهون بإنجاز التسوية والدولة الفلسطينية والانسحاب من الأراضي العربية والفلسطينية وحل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين.

ومن الواضح حتي الآن أنه قبل إنجاز هذه العملية فليس من المتوقع أن تقدم علي تبادل هذه العلاقات أية دولة عربية باستثناء تلك الدول التي عقدت معاهدات سلام مع إسرائيل. ولا شك أن هدف إسرائيل الواضح من عملية استعجال تبادل هذه العلاقات قبل إنجاز التسوية هو تغيير وإعادة صياغة الأجندة الدولية والإقليمية التي تتمحور في الوقت الراهن حول التسوية وتعنت إسرائيل في قبول تجميد الاستيطان ورفضها التسليم بدولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، وربما تطمح إسرائيل إلى تفكيك الضغوط الدولية وتحويل وجهتها نحو العرب الذين يرفضون تبادل العلاقات مع إسرائيل.

ولسنا في حاجة إلى التذكير بأن الموقف العربي الراهن المناهض لتبادل العلاقات مع إسرائيل موقف إيجابي بدرجة ما ويرتكز علي صفقة التبادل أي الانسحاب من الأراضي المحتلة مقابل الاعتراف بوجود إسرائيل القانوني، ذلك أن تبادل أي مستوي للعلاقات مع إسرائيل لا يعدو كونه مؤشرا في الاعتراف بإسرائيل، ومن ثم فإن هذا الموقف العربي ينبغي أن يتعزز ويتدعم عبر اعتباره موقفا وطنيا ثابتا لا يمكن المرور عليه مر الكرام.

وتبادل العلاقات بالمعني الذي أشرنا إليه هو مهمة تقع علي عاتق الدول والمسئولين، وليس ثمة ما يلزم أيا من الأفراد والمواطنين بقبول هذه العلاقات أو المبادرة الشخصية بالانخراط فيها إلا وفق إرادته الشخصية ورؤيته السياسية ومصالحه المهنية بعد إنجاز السلام والتزام إسرائيل باستحقاقات العملية السلمية وليس معني ذلك نفي مسئولية الأفراد إزاء هذا الأمر، بل إن هناك مناحي مختلفة قد تتخذها هذه المسئولية مثل انتقاد هذه العلاقات أو انتقاد عملية السلام التي

هيأت لها أو الانخراط في اختيارات سياسية أخري شعبية وأهلية تؤيد أو تناهض هذه العملية.

إن إصرار إسرائيل علي التطبيع الذي هو في تقديرنا العلاقات العادية بين الدول قبل تنفيذ التزاماتها إزاء عملية السلام أمر يستهدف إحداث الفرقة وإيقاظ الفتنة الداخلية، بين مؤيدي التطبيع ومناهضيه وارتباطه بإنجاز عملية السلام وشق الموقف الوطني والعربي المناهض للتطبيع الآن والاستهزاء بالعقلية العربية وصرف النظر عن الجرائم الإسرائيلية، ليس فحسب تلك التي علم بها المجتمع الدولي بل أيضا تلك التي يسكت عنها.

في هذا السياق فإن استقبال أي مسئول إعلامي مصري للسفير الإسرائيلي في أي مؤسسة أمر غير مقبول علي الإطلاق لأنه ينخرط في سياق إضعاف الموقف العربي القائل بتبادل العلاقات بعد إنجاز التسوية والاستحقاقات المطلوبة ولا يبرر هذا الموقف كما لا يسوغه أيضا أن آخرين قاموا به من قبل، ذلك أن تكرار خرق وتجاوز هذا الموقف لا يعني بالضرورة أن هذا الخرق اكتسب الشرعية اللازمة التي تنفي عنه عدم المقبولية وتضعه في خانة الأمور العادية.

إن الأوراق العربية في المرحلة الراهنة من توازن القوي قليلة ومن بين هذه الأوراق التلويح بورقة تبادل العلاقات والاعتراف بإسرائيل قانونيا، ومن العبث الإخلال بهذه الورقة والدفع بها قبل الأوان لحرقها وإجهاضا. تعلم إسرائيل تماما، بل وبيقين، أن الدول العربية ستفتح أبواب العلاقات الرسمية بينها وبين إسرائيل ما إن تلتزم هذه الأخيرة باستحقاقات عملية السلام، بل إن كثيرين من العرب - ولولا بقية من حياء - لتبادلوا العلاقات الآن وعلي الفور. علي إسرائيل ألا تهرب إلى الأمام، الطريق واضح لتبادل العلاقات، فقط عليها أن تنظر لنفسها في المرآة لترى قبح وجهها الذي تطل به علي الفلسطينيين والعرب وأن تشرع فورا في تحسين هذا القبح ذلكم هو مدخل تبادل العلاقات أو إن شئتم تبادل التطبيع،

إن تركيز إسرائيل والمسئولين الإسرائيليين علي مطلب التطبيع المبكر أي السابق لالتزامها قولا وفعلا باستحقاقات عملية السلام لا يعني في نهاية المطاف سوي محاولة فرض المطالب الإسرائيلية علي العرب وانتزاع التنازلات الواحد تلو الآخر استنادا إلى مبدأ فرض الأمر الواقع وغرور القوة، وهو الأمر الذي يتطلب موقفا حاسما رسميا وشعبيا إزاء المحاولات الإسرائيلية.

مفاوضات سبتمبر.. اتفاق أم كامب دافيد ثالثة ؟

عقب الحرب العالمية الأولي، تفاوض الحلفاء مع ألمانيا في فرساي حول شروط الصلح، وفرض الحلفاء علي ألمانيا في هذه المفاوضات شروطا قاسية ومهينة اقتصاديا وسياسيا، وبلغ من قسوة هذه المطالب والشروط التي فرضها الحلفاء علي ألمانيا

أن انسحب الاقتصادي الإنجليزي المعروف كينز احتجاجا، والذي كان ضمن الوفد البريطاني في هذه المفاوضات، وصرح عقب انسحابه قائلا يا إلهي كيف يمكن لبلد مهزوم أن يفي بهذه الشروط

كان النصر من نصيب الحلفاء في هذه الحرب مع ألمانيا، وكان بمقدورهم فرض مثل هذه الشروط القاسية، لأنه باختصار كان نصرا صافيا لاشية فيه، أما في الحالة العربية، الإسرائيلية فرغم انتصار إسرائيل في عام١٩٦٧ ومنذ ما يفوق الأربعة عقود إلا أنها لم تتمكن من فرض شروطها كاملة، فحتي الآن وباستثناء مصر والأردن والسلطة الفلسطينية فإن بقية الدول العربية لم تعترف بها قانونيا ودبلوماسيا، كما أنها ـ أي إسرائيل ـ لم تعلن بعد علي الملأ حدودها كبقية دول العالم، أما أمنها فلا يزال هو الشغل الشاغل للعقل السياسي الإسرائيلي والمؤسسة العسكرية والأمنية بل، وللمواطنين الإسرائيليين فرادي وجماعات، كما أن المقاومة والممانعة لا تزال ممكنة في كل وقت وفي أي وقت برغم الردع العسكري الإسرائيلي،

والخلل الفادح في موازين القوي علي صعيد العلاقات العربية الإسرائيلية والفلسطينية ـ الإسرائيلية.

والحال أن المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية التي ستعقد في سبتمبر المقبل، تواجه صعوبات جمة تضع مستقبلها ومصيرها في باب المجهول، ليس فحسب لأن المفاوض الفلسطيني قد تراجع عن الشروط التي كانيتمسك بها لبدء وقبول هذه المفاوضات المباشرة، مثل وقف الاستيطان وفي القدس بشكل خاص، وتحديد مرجعية للتفاوض تتأسس علي انسحاب إسرائيل لحدود١٩٦٧ ولكن أيضا لأن هذه المفاوضات ستستأنف في مناخ موات لإسرائيل سياسيا وعمليا.

ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية ـ فيما يبدو ـ قد باتت مقتنعة بأن إسرائيل القوية في المنطقة والمهيمنة قد أصبحت ضرورة سياسية وعسكرية واستراتيجية في المنطقة، للسيطرة علي التداعيات والتفاعلات الممكنة التي تزخر بعديد من الملفات المقلقة للولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فإنه من الضروري أن تحتفظ إسرائيل بهيبتها ومكانتها، وأن تتمكن من فرض شروطها وألا تخضع للضغوط الدولية والعربية، وربما عزز تراجع إدارة أوباما عند بدء تعامله مع صراع الشرق الأوسط في مجال الاستيطان وكسب إسرائيل نيتانياهو هذه الجولة من هذه القناعة.

من ناحية أخري فإن الأوروبيين يشاطرون الولايات المتحدة هذه القناعة، برغم الرطانة اللفظية التي يزين بها الخطاب الرسمي الأوروبي ملامحه أمام الرأي العام المتعاطف مع الشعب الفلسطيني.

وتذهب جميع الشواهد الملموسة لدعم هذا الاتجاه أي إقناع الولايات المتحدة بضرورة أن تكون إسرائيل مهيمنة وقوية في المنطقة، فقد انحازت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسرائيل بعد اشتباك الحدود اللبناني الإسرائيلي، وهددت لبنان بوقف تسلحه، كما سارعت الولايات المتحدة بالتلويح لتركيا بتقليص التسليح الأمريكي لتركيا، إذا ما استمرت هذه الأخيرة في تبني سياسة معادية لإسرائيل.

ولسنا هنا إزاء إبراء ذمة العرب والفلسطينيين من المسئولية إزاء التدهور الحاصل في طبيعة ومرجعية وهدف هذه المفاوضات، أو إزاحة العبء عن كاهل العرب والفلسطينيين وتحميل الآخرين وزر ما آلت إليه الأوضاع، بل يضاف إلى الدور الأمريكي والأوروبي والإسرائيلي الضعف العربي والانقسام الفلسطيني وفقدان الرؤية الإستراتيجية وانصياع الخطاب العربي والفلسطيني للخطاب الدولي حول القضية الفلسطينية والذي يتمثل في تغييب المحتوي التحرري لهذه القضية وإنكار طبيعة حركة التحرر الفلسطيني كحركة تحرر وطني، تستهدف تحرير الأرض والانسحاب والجلاء قبل الدولة، وأكاد أقول إنه ما كان للدور الأمريكي والأوروبي أن يظهر علي هذا النحو، دون ضعف الموقف العربي والفلسطيني وجموده، وعدم قدرته علي رسم معالم طريق آخر للتسوية والسلام يرتكز علي حقائق ووقائع ملموسة.

ومن الطبيعي أن ينعكس هذا المناخ علي المفاوضات التي توشك علي البدء، ذلك أن الفجوة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي كبيرة، حيث تستند المفاوضات من وجهة النظر الإسرائيلية إلى مبدأ عدم فرض شروط مسبقة للتفاوض، وهو ما يعني أن المطالبة بالجلاء عن الأراضي التي احتلت منذ عام١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية شرط مسبق وكذلك المطالبة بإزالة المستوطنات التي يتعارض بناؤها مع القانون الدولي، أو إقامة دولة مستقلة ذات سيادة وذات حدود آمنة، جميع هذه المطالب في المنظور الإسرائيلي تعتبر شروطا مسبقة طالما تتعارض مع حدود ومتطلبات المفهوم الإسرائيلي للتفاوض والتسوية.

ولسنا بحاجة لعبقرية خاصة للتنبؤ بمصير مثل هذه المفاوضات، فلو افترضنا أن إسرائيل قد تتمكن من فرض مطالبها وفق مفهومها للسلام مع الفلسطينيين، أي تقاسم الضفة الغربية مع السلطة الفلسطينية والإبقاء علي الكتل الاستيطانية فيها ورفض اعتبار القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية ورفض حق العودة، فلن

يكون في مقدور السلطة الفلسطينية أن تمرر هذا الاتفاق لأنه سوف يلقي معارضة شديدة شعبية وطنية وإسلامية وعربية أيضا.

أما في حالة رفض السلطة الفلسطينية معالم هذا الحل الإسرائيلي ستعود المفاوضات إلى نقطة البدء، وسوف تصبح هذه المفاوضات مجرد جولة في المفاوضات التي تجري منذ أعوام عديدة، وسيبقي الملف الفلسطيني مفتوحا علي مصراعيه أمام جميع الاحتمالات.

وبين هذا وذاك فمن الممكن أن يطالب الجانب الإسرائيلي المفاوض الفلسطيني بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وأن يطالب المفاوض الفلسطيني بالقدس الشرقية التي تتهود عبر الاستيطان وهدم المنازل وطرد سكان القدس لأسباب في ظاهرها قانونية وفي حقيقتها سياسية، وفي هذه الحالة فإن المفاوضات سوف تشهد انهيارا وسيتحتم علي نيتانياهو أو علي محمود عباس أن ينسحبا من هذه المفاوضات، وستحاول إسرائيل عبر علاقاتها الدولية أن تحمل الفلسطينيين مسئولية انهيار هذه المفاوضات علي غرار ما حدث في كامب دافيد عام ٢٠٠٠.

في مواجهة ذلك بمقدور الفلسطينيين والعرب إعادة تعريف التسوية التي يريدونها ويقبلونها بلغتنا نحن، وليس بلغة الآخرين، أي أن يكون الهدف هو تحرير الأراضي المحتلة وأن ينطبق علي هذه الأراضي الفلسطينية والعربية ما انطبق في جميع الاحتلالات الأخري الاستعمارية لأراضي الغير، وبنفس الآليات الدولية، وأن يكون مطلب إقامة الدولة الفلسطينية بعد تحرير الأرض لا أثناء الاحتلال ذلك أن إقامة الدولة في ظل الاحتلال يخلق مضاعفات كثيرة تشكك في مصداقية وتمثيلية الدولة ذاتها لمطالب الشعب الفلسطيني.

من ناحية أخري، فعلينا أن نعرف أن الحالة العربية والفلسطينية الراهنة لن تنتج تسوية تلبي المطالب العربية والفلسطينية المقبولة رسميا، وأن إنتاج تسوية بديلة تلبي هذه المطالب تقتضي وحدة الموقف الفلسطيني وإعادة بنائه من جديد وخلق

جبهة فلسطينية عريضة وطنية وإسلامية تكون بمثابة حاضنة للمشروع الوطني الفلسطيني وملتزمة بتحقيقه إن بالتفاوض وإن بالمقارنة أو بكليهما مع توفير غطاء سياسي عربي جديد بهجر سياسة ما يقبله الفلسطينيون سقف لقبولنا وما يرفضونه سقف لرفضنا، غطاء سياسي يقوي اللحمة والصلة بين القضية الفلسطينية وبين الوضع العربي العام.

ما لم يمتلك العرب والفلسطينيون تصورا استراتيجيا واضحا ومستقلا يستند إلى أجندة واقعية من المهمات والأولويات الممكنة والمطلوبة لتعزيز هذا التصور وتدعيم مقبوليته الدولية، فإن المفاوضات التي ستجري في سبتمبر المقبل برعاية أمريكية قد تعيد إنتاج كامب دافيد ثالثة يعقبها أو يصاحبها موجة عارمة من السخط والغضب الشعبي الفلسطيني قد يقود إلى انتفاضة ثالثة أيضا ومضاعفات ليس من السهل التنبؤ بعواقبها.

تجنب انتهاء المفاوضات بإخفاق مزدوج

أتصور ـ وآمل أن أكون مخطئا ـ إن المفاوضات المباشرة التي بدأت بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أوائل سبتمبر وتتابعت جولاتها في شرم الشيخ والقدس قد لا تسفر عن حلول ومعالجات مرضية لقضايا الدولة والحدود والقدس واللاجئين.

وذلك بسبب عمق الفجوة التي تفصل بين مواقف الطرفين من ناحية واختلاف الأرضية التي يقف عليها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي من ناحية أخري.

ففي الوقت الذي يقف فيه المفاوض الفلسطيني علي أرضية هشة تتميز بالانقسام وافتقاد القدرة علي إيلام وإيذاء الاحتلال، يقف المفاوض الإسرائيلي علي أرضية صلبة تتميز بتقارب وربما بتوحد الأهداف التي يسعي إليها من عملية التفاوض بين مختلف التيارات السياسية من اليمين والوسط واليسار وبقدرة خارقة علي تنغيص حياة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة تعود إلى الخلل في ميزان

القوي والتفوق الذي تستحوذ عليه إسرائيل وقدرتها علي أن تجعل محصلة التفاوض تماما كمحصلة المقاومة، أي مزيد من التعنت والخراب واليأس.

علي ضوء ذلك الاستشراف لمستقبل هذه المفاوضات والذي نأمل أن تحدث معجزة لانتشال المفاوضات منه، فإننا سنركز علي المحصلة والإطار الذي ينبغي أن تسفر عنه المفاوضات من وجهة النظر العربية والفلسطينية، وهذه المحصلة في تقديرنا إذا ما تحققت قد تكفل أن يخرج الفلسطينيون ومفاوضهم من هذه المفاوضات كما دخلوها أول مرة، أي لا يقدمون تنازلات جديدة مجانية تشجع المفاوض الإسرائيلي وبدعم أمريكي علي طلب المزيد واستمرار الضغوط علي الفلسطينيين.

والأمر المؤكد أن المفاوض الفلسطيني والفلسطينيين ليسوا بحاجة إلى نصائح من أحد، فالفلسطينيون أدري بشعاب فلسطين من غيرهم. ولكن المراقبين والمحللين ـ خاصة منهم ـ المتعاطفون مع الحق الفلسطيني والعربي لا يملكون رفاهية الانتظار حتي نهاية المفاوضات بانهيارها وصياغتها لحلول غير مرضية وغير ملبية لتطلعات الشعب الفلسطيني ليروا ما آلت إليه الأمور ثم ينخرطون في نقد وانتقاد ما توصلت إليه المفاوضات.

ومن ثم فإذا كان مقدرا للفلسطينيين ألا يتوصلوا لحلول مرضية لتطلعاتهم من خلال عملية المفاوضات وألا يخرجوا منها بمكاسب ملموسة ومقبولة، فعلي الأقل ينبغي إلا يخسروا المزيد من النقاط في هذه الجولات من التفاوض.

أولي هذه النقاط التي لا ينبغي للفلسطينيين ومفاوضيهم في هذه المفاوضات الا يهملوها تتمثل في إلا يتحمل الفلسطينيون سياسيا وإعلاميا مسئولية انهيار هذه المفاوضات كما حدث في مفاوضات كامب دافيد عام ٢٠٠٠ عندما تمكنت إسرائيل وحلفاؤها من تحميل عبء فشل هذه المفاوضات للقيادة الفلسطينية التي صمتت حينئذ بسبب عنف الحملة الإعلامية التي تم تنظيمها ولم تتضح الصورة الحقيقية لما

حدث في كامب دافيد ٢٠٠٠ إلا متأخرا عندما كتب بعض ذوي الصلة بالمفاوضات التي دارت حينئذ بعض التوضيحات.

ذلك أن هدف الشعب الفلسطيني من هذه المفاوضات ومن تلك التي سبقتها معروف ومستقر دوليا وعربيا إلا وهو الجلاء عن الأراضي الفلسطينية التي احتلت بعد عام١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية وتأسيس دولة بجوار دولة إسرائيل، وحل قضية اللاجئين والحدود والمياه والأمن، وأي فشل في تحقيق هذه الأهداف ينبغي أن تتحمله إسرائيل، فهي التي تقوم بالاحتلال وترفض الجلاء وترفض الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني أما كيف يتحقق ذلك؟ فنقول عبر الصراحة والشفافية وكشف الأدوار وطبيعة الضغوط ومخاطبة الرأي العام العربي والفلسطيني والدولي بكل ملابسات التفاوض وحقيقة المطالب الإسرائيلية والتنازلات الفلسطينية المطلوبة.

أما ثانية هذه النقاط في تلك الحصيلة التي ينبغي أن يخرج بها المفاوض الفلسطيني من عملية التفاوض فتتمثل في رفض الاعتراف بإسرائيل، كدولة يهودية، لان هذا الاعتراف يكفل نزع شرعية الوجود الفلسطيني العربي في دولة إسرائيل، ذلك الوجود الذي يمثل قرابة ٢٠٪ من سكان إسرائيل، ولأن مثل هذا الاعتراف سوف يمثل التأسيس الثالث لدولة إسرائيل الأول عام١٩٤٨، الثاني عام١٩٦٧، والثالث هو هذا الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وسوف يمثل هذا الاعتراف إعلانا فلسطينيا وعربيا وتصريحا فلسطينيا وعربيا بحق إسرائيل في المطالبة بهجرة ما تبقي من الجاليات اليهودية في الخارج، وستصبح عملية الهجرة إلى إسرائيل بعد هذا الاعتراف عملية آمنة ومؤمنة وشرعية، ويكفي هذا الاعتراف بدولة إسرائيل من قبل الفلسطينيين أي الاعتراف بقيام دولة علي أراض لم تكن لهم وكانت تخص الشعب الفلسطيني وتم الاستيلاء عليها بالقسر والإكراه والتآمر، ومن الطبيعي والمنطقي والإنساني ألا يطالب الفلسطينيون بالاعتراف مرتين بدولة

أقيمت علي أنقاض ودمار الشعب الفلسطيني، واعتبار هذا المطلب مجافيا للمنطق الأسباني بل وماسا بالكرامة.

أما ثالثه هذه النقاط التي تمثل حصيلة انتفاوض في حالة فشل عملية التفاوض فتتمثل في تجنب المفاوض الفلسطيني فخ الاتفاق حول المبادئ أو الاتفاق حول إعلان المبادئ التي ستترجم لاحقا في اتفاقيات بين الطرفين، ذلك أن الخبرة السابقة في أوسلو كشفت زيف هذا الإعلان ولم يكن سوي وسيلة لإهدار الوقت وتكريس الأمر الواقع الإسرائيلي الاستيطاني، وقد احتاج كل بند من بنوده إلى تفسيرات وتأويلات كانت الغلبة فيها للتأويل الإسرائيلي.

من ناحية أخري فإن مثل هذا الاتفاق حول المبادئ لن يكون سوي عرض إعلامي يوحي إلى العالم بان القضايا في طريقها إلى الحل، ويبيض وجه إسرائيل الساعية للسلام مع جيرانها في حين انه سيكون وسيلة للإجهاز علي ما تبقي من القضية الفلسطينية، والفلسطينيون تحت الاحتلال والحصار والاستيطان ليسوا بحاجة لهذا الاستعراض الإعلامي لأنه يضر بقضيتهم إيما ضرر.

أمام المفاوضين وأمام العالم مطالب فلسطينية مشروعة ومستقرة دوليا في الجلاء والانسحاب والدولة والقدس الشرقية واللاجئين، وهي قضايا تحتاج إلى حلول ومعالجات تستند إلى قرارات دولية وليست بحاجة لإعلان نوايا ومبادئ يحتاج كل بند منها إلى اتفاق واتفاقية، وتجيء حكومة إسرائيلية وتذهب أخري، ولا تعترف التي جاءت بمثل هذا الاتفاق أو تؤجل تطبيقه أو تطالب بتعديله، وهلم جرا.

الدخول إذن في صلب القضايا المطروحة وصلب الحلول المقترحة السابقة واللاحقة في اتفاقيات مباشرة دون الوقوع في فخ إعلان المبادئ ذلك هو المطلوب.

أخيرا وليس آخرا ينبغي للسلطة الفلسطينية أن تفي بوعدها للشعب الفلسطيني، إلا وهو استفتاء الشعب الفلسطيني علي الاتفاقية أو الاتفاقيات التي

يفترض توقيعها مع إسرائيل، وأن يقرر الشعب الفلسطيني وفق الضمانات الديمقراطية لإجراء مثل هذا الاستفتاء مصير هذه الاتفاقية أو هذه الاتفاقيات قبولا أو رفضا، وأن تشارك جميع فصائل العمل الوطني الفلسطيني في عرض وجهات نظرها ومخاطبة الرأي العام الفلسطيني تأييدا أو رفضا، وأن يخضع مثل هذا الاستفتاء لمعايير المراقبة الدولية المعمول بها في مثل هذه الحالات، وأعتقد جازما بأن الشعب الفلسطيني قادر علي إجراء مثل هذا الاستفتاء وتقرير مصير مثل هذه الاتفاقيات، وهذا الأمر سيمنح هذه الاتفاقيات مشروعيتها ومصداقيتها بل ويضمن كذلك استمرارها في حالة تأييدها وموافقته عليها.

تلك في تقديري بعض العناصر والنقاط التي بمقدورها أن تحافظ علي الموقف الفلسطيني، وتحول دون تدهوره بأكثر مما هو الآن في حالة انهيار عملية التفاوض أو عدم تمكنها من صياغة حلول تلبي مطالب الشعب الفلسطيني، وتكفل علي الأقل قدرة المفاوض الفلسطيني علي الدخول في أية مفاوضات دون تنازلات، ويا حبذا لو جاءت هذه المفاوضات بحلول مقبولة، وبما أن الأمر قد لا يكون كذلك فمن المهم ألا يتدهور الموقف الفلسطيني عقب كل مفاوضات فاشلة، وأن يتجنب المفاوض الفلسطيني انتهاء هذه المفاوضات بإخفاق مزدوج.

النظام العربى والدولة الفلسطينية

قد يكون من الأفضل لدى معالجة «البعد العربى لإقامة الدولة 'الفلسطينية»، موضوع هذه الورقة البحثية، استخدام مفهوم النظام العربى وموقفه إزاء الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة بعاصمتها فى القدس الشرقية، منذ أن ظهر حل الدولتين فى أفق التسوية السياسية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى، والصراع الفلسطينى الإسرائيلى فى النصف الثانى من عقد الثمانينيات «إعلان قيام الدولة الفلسطينية عام ١٩٨٨ فى الجزائر».

وهذه الاستعانة بمفهوم النظام العربى لدى قراءة البعد العربى لإقامة الدولة

الفلسطينية، توفر لهذه الورقة بعض التحديدات المهمة، التى تتعلق بموضوع هذه الورقة ومضمونها، فى مقدمتها استخدام مفهوم مستقر نوعاً ما فى الدراسات السياسية والفكرية العربية، ومتفق عليه رغم ما اعتور هذا النظام العربى من صعود وهبوط وتقدم وتراجع وانقسام وتآكل وانشقاق، فى المراحل المختلفة التى مر بها تشكل هذا النظام، ومع ذلك فإنه يمثل مفتاحاً لفهم وتحديد أنماط التفاعلات العربية العربية إزاء الدولة الفلسطينية، وكذلك تلك التى تتعلق بالعالم الخارجى والبيئة الدولية.

من ناحية أخرى فإن استخدام مفهوم النظام العربى الرسمى يستبعد من إطار هذه الدراسة أنماط التفاعلات الشعبية و لمدنية للمنظمات وهيئات المجتمع المدنى والأهلى إزاء الدولة الفلسطينية، ويقصر موضوعها على التفاعلات والممارسات والسياسات والإجراءات الرسمية التى اتخذتها وتبنتها الدول العربية مجتمعة، من خلال جامعة الدول العربية ومؤسسة القمة، باعتبار جامعة الدول العربية الإطار النظامى والمؤسسى للنظام العربى منذ نشأتها وحتى الآن، تلك المواقف والسياسات والممارسات التى عبرت عنها الدول العربية عبر مؤسسات الجامعة المختلفة.

كذلك وفى ذات الإطار فإن مقاربة البعد العربى لإقامة الدونة الفلسطينية عبر مفهوم النظام العربى، يتيح لنا التعرف وبدرجة ما من الدقة والانضباط على طبيعة الموقف العربى إزاء الدولة الفلسطينية، باعتبار أن المواقف والسياسات والإجراءات التى عبر عنها النظام العربى الرسمى خاصة إزاء القضية الفلسطينية والدولة الفلسطينية تعبر عن مختلف الدول العربية، أعضاء الجامعة، بصرف النظر عن بعض التحفظات التى يتم إبداؤها فى كواليس صنع القرار العربى، وهذا الأمر من شأنه أن يعفينا من مهمة تعقب مواقف الدول العربية فرادى من إقامة الدولة الفلسطينية تلك المهمة التى تفوق حجم هذه الورقة.

أولاً: موقف النظام العربى من الدولة الفلسطينية:

على ضوء الملاحظات السابقة فإنه يمكن القول أن القضية الفلسطينية قد ارتبطت بالنظام العربى منذ ميلاده ونشأته بقيام وتأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وحتى الآن، وشغلت القضية الفلسطينية موقع القلب من هذا النظام، ومع تطور حركة التحرر الوطنى العربية طوال عقود الخمسينيات والستينيات تأكد الوضع المحورى للقضية الفلسطينية فى النظام العربى وقد ترجمت الوثائق السياسية العربية ذلك «بروتوكول الأسكندرية عام ١٩٤٤» أفرد قرار يتعلق بفلسطين ويعتبر علاقتها بالعالم العربى بمثابة علاقة الجزء بالكل وأشار ميثاق جامعة الدول العربية إلى أن الوضع الذى تمر به فلسطين آنذاك لا يحول دون اعتبارها جزء من النظام العربى، وكلف مجلس الجامعة باختيار مندوب لفلسطين يشارك فى أعماله حتى تتمكن فلسطين من ممارسة استقلالها.

وجاءت قمة أنشاص مايو ١٩٤٦ ليؤكد أن فلسطين قطر عربى ويرتبط مصيره بمصير الدول العربية[١].

وقد مر موقف النظام العربى الرسمى من القضية الفلسطينية بمراحل مختلفة وفق ظروف التغير والتبدل لأجندة النظام وأولوياته والسقف السياسى الذى فرضته هذه المراحل، تمثلت المرحلة الأولى فى القمم العربية الثلاث الأولى خلال عقد الستينيات، القمة الأولى عام ١٩٦٣ والقمة العربية الثانية عام ١٩٦٤ وقمة الدار البيضاء عام ١٩٦٥، وركزت هذه القمم جل اهتمامها حول التصدى للخطر الصهيونى واعتبرت أن قيام إسرائيل هو الخطر الأساسى الذى يواجه الأمة العربية وأن الهدف القومى النهائى للعرب هو تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيونى عبر

(١)د. أحمد يوسف أحمد «د. حسن نافعة، محرر، المجتمع الدولى والقضية الفلسطينية»، الفصل الثالث: النظام العربى وقضية فلسطين ص ١٧٨، ص ١٧٩، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

تعبئة الطاقات فى معركة الكفاح لتحرير فلسطين[1].

أما المرحلة الثانية فقد أعقبت هزيمة عام ١٩٦٧، حيث انتقل النظام العربى إلى موقع الدفاع، ودخلت القضية الفلسطينية فى إطار أوسع هو إزالة آثار العدوان وكان ذلك إيذاناً بغلبة النظرة القطرية، وتغيير الأولويات العربية وحل الحديث عن حق الشعب الفلسطينى فى وطنه محل الحديث عن تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيونى، وظهر ذلك جلياً فى قرارات قمة الخرطوم ١٩٦٧ وبعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ فى الجزائر وعام ١٩٧٤ فى المغرب.

وكان مؤدى هذا التغير وهذه النظرة هو إمكان التعايش بين الأمن القومى العربى ووجود إسرائيل فى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وممارسة الشعب الفلسطينى لحقه فى تقرير المصير فى أى جزء من أرضيه يتم تحريره.

ومع تتابع موجات التغير فى النظام العربى وتوجه مصر فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات لحل منفرد بعيداً عن التحرك العربى الجماعى وفق مبادرة عام ١٩٧٧ وتوقيع اتفاقيتى كامب دافيد عام ١٩٧٨ ثم عقد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى مارس ١٩٧٩، حاول النظام العربى استعادة موقع القضية الفلسطينية السابق لهذا التغير وأكد خطورة المشروع الصهيونى على الأمن القومى العربى، وذلك فى قمة بغداد عام ١٩٧٨ التى أكدت من جديد إقامة الدولة الفلسطينية على تراب الشعب الفلسطينى الوطنى، وليس أى جزء يتم تحريره كما نصت على ذلك قرارات قمة الرباط عام ١٩٧٤[2].

بيد أن الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ وخروج المقاومة الفلسطينية من

(١)د. أحمد يوسف أحمد، المصدر السابق، ص ١٨٢.

(٢)أنظر أيضاً: هيثم الكيلانى: مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى والدولة الفلسطينية وآثار الحرب على العراق فى «ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟ تحرير د. نادية مصطفى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير ٢٠٠٤.

بيروت وتوجهها إلى تونس وبعض الدول العربية الأخرى، وبدء انتفاضة الشعب الفلسطينى بنهاية عام ١٩٨٧ وإطلاق مبادرة السلام الفلسطينية عام ١٩٨٨ وإعلان الدولة الفلسطينية، قد أعادت من جديد التأكيد على جهود التسوية والسلام وإمكان قيام الدولة الفلسطينية فى الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧.

وقد أفضت هذه التطورات المتعاقبة إلى احتجاب ضرورة العمل العسكرى والمواجهة العسكرية لإسرائيل وتصدر الأداء الدبلوماسى والسياسى لأجندة العمل العربى المشترك فى القمم العربية التى رافقت هذه التطورات وأعقبتها.

ورغم تراجع خطاب المواجهة العسكرية لإسرائيل والاقتصار على الدولة الفلسطينية فى الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ فإن النظام العربى الرسمى قد شجع الحضور الفلسطينى فى جامعة الدول العربية عبر اختيار مندوب لفلسطين فى الجامعة ورحب بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ واعترف بها ممثلاً للشعب الفلسطينى فى جامعة الدول العربية، وأكد اعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية لاحقاً كممثل وحيد للشعب الفلسطينى فى قمة الرباط وحرص على دعم كفاح الشعب الفلسطينى ومقاومته للاحتلال الإسرائيلى عبر تقديم مختلف أنواع الدعم المالى والسياسى والرمزى ومنح فلسطين العضوية الكاملة فى جامعة الدول العربية اعتباراً من عام ١٩٧٦.

وفى عام ١٩٩٠ أصدر مجلس جامعة الدول العربية قرار يؤكد على الاعتراف بالدولة الفلسطينية واستمرار بذل الجهود العربية الدبلوماسية والسياسية للحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية من قبل تلك الدول التى لم تعترف بها بعد.

وفى جميع هذه المراحل التى مر بها النظام العربى ومواقفه إزاء القضية الفلسطينية والدولة الفلسطينية وبالرغم من التحولات والتبدلات التى طرأت على الأهداف المعلنة فيها، فإن الجامعة العربية لعبت دوراً كبيراً وهاماً فى دعم القضية الفلسطينية والحفاظ على الهوية الوطنية للشعب الفلسطينى عبر تأكيد حضور فلسطين فى مجلس

الجامعة وتكليف أحمد الشقيرى باستطلاع إمكانات تنظيم الشعب الفلسطينى وقواعده والترحيب بقيام منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطينى ودعم المقاومة الفلسطينية والكفاح المسلح المشروع الفلسطينى، وبادرت الجامعة بالتدخل العسكرى لدى إعلان قيام إسرائيل ورغم الفشل فى التصدى عسكرياً لإسرائيل، إلا أن الجامعة العربية والنظام العربى آنذاك قاطع إسرائيل وفرض عليها المقاطعة، بل وقاطع بعض الدول والشركات التى تعاملت مع إسرائيل واعترفت بها.

والملفت للنظر فى هذا الشأن أن الجامعة العربية لم تقم بهذا الدور فقط فى مواجهة إسرائيل بل لعبت هذا الدور أى، دور المحافظة على وحدة الشعب الفلسطينى وهويته الوطنية على الصعيد العربى أيضً وأبرز الأمثلة على ذلك موقف جامعة الدول العربية إبان أزمة ضم الضفة الغربية لنهر الأردن عام ١٩٥٠ إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن، وإعلان قيام المملكة الأردنية الهاشمية، بناءاً على مبادرة البرلمان الأردنى عام ١٩٥٠، وأجبرت الجامعة العربية عبر قرارها الذى اتخذته حينئذ على أن يعتبر الأردن ضم الضفة الغربية وديعة يحتفظ بها لحين تسوية القضية الفلسطينية وأن يعود هذا الجزء من الأرض الفلسطينية إلى فلسطين مرة أخرى[1].

ولا شك أن مواقف وسياسات النظام العربى إزاء القضية الفلسطينية والدولة الفلسطينية بصرف النظر عن نسبة الإيجابيات والسلبيات فى ذلك، ليس مردها فحسب إلى الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية والدينية والحضارية التى تجمع بين فلسطين أرضاً وشعباً وبين الدول العربية، بل يعود أيضاً إلى التداخل والتشابك بين الأخطار والمصالح والتهديدات الفعلية والمحتملة التى مثلتها ولا تزال إسرائيل

(١)د. أحمد الرشيدى: جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية: القيود على فاعلية العمل العربى الجماعى فى محرر، د. نادية مصطفى: ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤. ص ١٩٣، ص ١٩٤.

على فلسطين والدول العربية المحيطة بها، فقد ترتب على النكبة والتطهير العرقى الذى رافقها – حتى وفق الرواية الإسرائيلية – هجرة وطرد ما يقرب من ثمانمائة ألف فلسطينى توزع غالبيتهم فى الدول العربية المجاورة فى سوريا ولبنان والأردن، وعدد أقل فى مصر وغيرها من البلدان واحتفظ هؤلاء جميعاً بجنسيتهم الفلسطينية فى مخيمات اللجوء والمنفى ويتطلعون جميعاً للعودة إلى منازلهم وديارهم، كما أن السيطرة الصهيونية على الأراضى الفلسطينية امتدت لتشمل الأماكن المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين العرب على السواء فى المسجد الأقصى وكنيسة القيامة والقدس العربية الشرقية وعانت البلدان العربية المجاورة لفلسطين من الاعتداءات المتكررة التى قامت بها إسرائيل فى حروب ١٩٦٧، ١٩٨٢، ٢٠٠٦ وغيرها من التهديدات والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

وبناءاً على ذلك فإن ما قام به النظام العربى فى مواجهة إسرائيل لم يكن فحسب دفاعاً عن فلسطين بل أيضاً دفاعاً عن الدول العربية ضد عدوانية إسرائيل وتهديدها للنظام العربى ككل، وبالتأكد فإن الأمور لم تجر على هذا النحو حيث حدثت تغيرات كبيرة فى صلب توجهات النظام العربى وانفك عقد المواجهة الجماعية لإسرائيل، بصرف النظر عن مدى فاعليتها، وحل محلها التوجهات القطرية والتحركات الفردية لتسوية النزاع مع إسرائيل وأصبحت الدولة الفلسطينية فى الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ هى موضوع القضية الفلسطينية وموضع الاتفاق الإقليمى والعربى والدولى.

وفضلاً عن ذلك فإن القضية الفلسطينية شغلت على مدار العقود الماضية الاهتمام المحورى والمركزى من قبل كافة الدول العربية بصرف النظر عن بعدها أو اقترابها من دائرة الصراع العربى الإسرائيلى ومثلت أحد مصادر شرعية هذه الدول ونخبها الحاكمة وذلك رغم ترسخ التوجهات القطرية وانتهاء الحقبة القومية، وليس بمقدور هذه الدول التخلى عن القضية الفلسطينية فى مواجهة التعاطف

الشعبى والتضامن من قبل جماهير عريضة من شعوبها وذلك رغم غلبة المصالح القطرية والوطنية، يضاف إلى ذلك ارتباط تسوية القضية الفلسطينية وحصول الشعب الفلسطينى على دولته المستقلة فى جزء من أراضى فلسطين بالاستقرار الإقليمى وتقليص دعوات التطرف الدينى والإرهاب وهى الأهداف التى تتصدر الأجندة العربية والدولية على حد سواء.

ورغم هذا التداخل والتشابك بين القضية الفلسطينية والشرعيات العربية القطرية والمصالح المتعلقة بالنظام العربى على أكثر من صعيد بنائى ووظيفى ورمزى وقيمى، فإن مواقف النظام العربى من الدولة الفلسطينية وتسوية الصراع العربى الإسرائيلى والفلسطينى الإسرائيلى تواجه معضلات ومعادلات شتى قد يكون من المفيد التذكير بها بهدف بلورة تصورات لتجاوزها وإعادة النظر فيها.

أولى هذه المعادلات والمعضلات التى يعانى منها مواقف وسياسات النظام العربى إزاء التسوية والدولة الفلسطينية تتمثل فى الهوة التى تفصل خطاب النظام العربى حول هذه القضية وبين واقع النظام العربى فى هذه الآونة. ذلك أن خطاب النظام العربى وحتى الآن ورغم التغير فى المراحل والأهداف لا يزال خطاباً قومياً يخاطب المشاعر العربية والعواطف العربية لدى الجماهير فى غالبية الأقطار العربية وتطلعها إلى مواقف مؤيدة للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب المركزية، هذا فى حين أن واقع النظام العربى رغماً عن خطابه هذا هو واقع قطرى تغلب عليه المصالح القطرية وتنازعات الأدوار، فمعظم وحدات النظام العربى من الدول العربية تمنح الأولوية لمصالحها الوطنية فى الممارسة العملية المتمثلة فى السياسات والإجراءات والتوجهات الفعلية ولا يضيرها بعد ذلك أن تبدى موافقتها على بيانات القمم العربية وقراراتها ذات الطابع القومى طالما أن ذلك لن يؤثر على مصالحها الوطنية والقطرية ولن يلزمها بتعديل أجندتها القطرية وطالما أنها تدرك أن المواقف والسياسات التى تعبر عنها هذه البيانات ستقف عند حدود الخطاب

والتخاطب ولن تجد طريقها إلى التنفيذ العملى.

ويدخل ضمن هذا الإطار أيضاً طبيعة الجامعة العربية كمنظمة ليست فحسب إقليمية بل منظمة قومية تجمع بين دولها وشعوبها روابط أقوى بكثير من تلك التى تربط بين بلدان الاتحاد الأوروبى مثلاً[١]، روابط تاريخية وثقافية ولغوية وحضارية كان من المفترض أن تقود وتفضى إلى مواقف موحدة وقرارات مؤثرة تستند إلى الواقع القومى، فى حين أن الممارسة العملية أمام النظام العربى ومواقفه تصطدم بمفهوم السيادة الوطنية الذى تتمتع به كل دولة من دول الجامعة العربية أيا كان حجمها وتأثيرها، تلك السيادة التى بموجبها تستطيع هذه الدول وقف أو تنفيذ العمل بالقرارات العربية وفق ما يمليه مصالحها الوطنية وسيادتها.

ولا شك أن هذا التناقض بين الطابع القومى للقرارات والمواقف وجوانب القضية الفلسطينية وبين السيادة الوطنية من شأنه أن يعوق تنفيذ هذه القرارات وأن يجعلها تقف عند حدود الخطاب ويحول دونها ودون تغيير الواقع ويفقدها المصداقية لدى الرأى العام العربى، وقد فشل النظام العربى فى التوفيق بين هذين التناقضين أى القومى والقطرى وتقديم الصيغ المناسبة لحله، والآليات الضرورية لتنفيذ قراراته[٢].

أما ثانى هذه المعضلات والمعادلات التى تتعلق بمواقف النظام العربى الرسمى من الدولة الفلسطينية على الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ أى الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، فتتمثل فى تجاهل الواقع الراهن فى هذه الأراضى المحتلة، واقع الاستيطان وبناء الجدار العنصرى فى داخل هذه الأراضى وزيادة عدد الكتل الاستيطانية فى القدس الشرقية وضواحيها ومخطط التهويد الذى يمضى على قدم وساق، ذلك أن الهوة ساحقة وعميقة بين الدولة الفلسطينية التى يؤيدها النظام

(١)د. أحمد الرشيدى نفس المصدر السابق، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(٢)د. أحمد الرشيدى، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩.

العربى وبين واقع الأراضى المخصصة افتراضياً لها، إذ تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن الجدار العنصرى والاستيطان قد اقتطعا من أراضى الضفة الغربية نحو ٢,٧٠٣ كم٢، أى ما يعادل نسبة ٤٦٪ من مساحة الضفة الغربية[١] وأن السكان الفلسطينيين المعزولين عن أراضيهم الزراعية يبلغ عددهم ٣٠٠ ألف فلسطينى من أبناء الضفة الغربية أى نحو ١٢,٤٪ من سكان الضفة الغربية، بينما أن نسبة السكان الفلسطينيين المعزولين غربى الجدار عن الضفة الغربية وصلت ١٠,٦٪ أى نحو ٢٥٦ ألف فلسطينى[٢].

والحال أن الدولة الفلسطينية التى يؤيد قيامها النظام العربى فى أية تسوية مقبلة سوف تنشأ على حوالى ٢٢٪ من أرض فلسطين التاريخية ويتم الاعتراف بإسرائيل من قبل النظام العربى فى حدود نسبة ٧٨٪ من أرض فلسطين التاريخية هذا فى حين أن قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ قد خصص للدولة اليهودية ما يقرب من ٥٧٪ من أرض فلسطين واحتفظ للقدس بوضع دولى خاص، ومع ذلك فإن إسرائيل لا تريد حتى الآن ولم تسلم حتى الآن بقيام الدولة الفلسطينية فى هذه المساحة التى تفوق خمس أراضى فلسطين التاريخية بقليل وتفرض حقائق جديدة على الأرض، استيطان ومستوطنات وتهويد بهدف تقليص هذه المساحة وبهدف تقاسم الضفة الغربية مع الفلسطينيين.

وهكذا فإن الموقف العربى إزاء الدولة الفلسطينية لم يتمثل حقيقة أن إسرائيل تبحث عن حل وسط داخل الحل الوسط الذى يسعى إليه النظام العربى أى تقاسم الضفة الغربية مع الفلسطينيين وأن إسرائيل تسعى لتصفية القضية الفلسطينية وفرض مفهومها للسلام على النظام العربى والشعب الفلسطينى.

أما ثالثة الأثافى وهى المعضلة الثالثة التى يعانى منها موقف النظام العربى من

(١) التقرير الاستراتيجى الفلسطينى لسنة ٢٠٠٨، ص ٢٥٢.

(٢) التقرير الاستراتيجى الفلسطينى، المصدر السابق، ص ٢٥٢.

الدولة الفلسطينية فهى تبنى هذا النظام للخطاب الدولى حول القضية الفلسطينية، والوجه الأول لهذه المعاناة هو افتقاد النظام العربى وربما النظام الفلسطينى أيضاً لخطاب مستقل يضع القضية الفلسطينية فى سياقها وبيئتها ويحدد طبيعتها وملامحها على نحو بين، ذلك أن الخطاب الدولى حول القضية الفلسطينية يتفرع إلى خطابين يكمل أحدهما الآخر الأول يتمحور حول «خطاب صنع السلام» وهو يفترض أن الحاجة ملحة لصنع السلام بين طرفين متكافئين لدى أولهما وثانيهما مصالح واحتياجات وقيم ومعتقدات متماثلة، ووجه الخطأ فى مثل هذا الخطاب أن الطرفين فى النزاع ليسا متكافئين فأحدهما وهو إسرائيل قوة احتلال والآخر فلسطين تحت الاحتلال أرضاً وشعباً ولا يسمح له بتأكيد هويته، أما الخطاب الثانى الدولى فهو المتعلق ببناء الدولة وهو يفترض أن المشكلة تكمن فى كيفية بناء الدولة الفلسطينية على غرار ما حصل فى كمبوديا والسلفادور أو موزامبيق ومشكلة هذا الخطاب أنه يتجاهل عدم وجود دولة فلسطينية أصلاً[1].

وتتمثل خطورة تبنى هذا الخطاب الدولى من قبل النظام العربى والنظام الفلسطينى بنسختيه، تتمثل فى حجب وإخفاء واقع الاحتلال الذى يعانيه الشعب الفلسطينى وتغييب الطبيعة الاستعمارية والعنصرية لإسرائيل، ومن ثم فإن تبنى خطاب جديد من قبل النظام العربى والفلسطينى تبدو ضرورة ملحة إذ يلبى هذا الخطاب الجديد الحاجة إلى تبنى تصور جديد نابع من إدراكنا وتشخيصنا لواقع الحال فى الأراضى الفلسطينية بدلاً من تبنى لغة وخطاب لم نقم نحن بصياغته بل تلقيناه وحفظناه عن ظهر قلب دون التمعن فى معانيه ومراميه وهى نقطة ضرورية لاستقلال التفكير فى القضية الفلسطينية بعيداً عن المؤثرات الخارجية.

من ناحية أخرى فإن هذا الخطاب الجديد ينبغى أن يتمثل مفاهيم الاستقلال

(١) تقرير: استعادة زمام المبادرة، الخيارات الاستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلى، إعداد الفريق الفلسطينى للدراسة الاستراتيجية، أغسطس عام ٢٠٠٨، ص ١٧، ص ١٨.

الوطنى وحق تقرير المصير والحرية والتخلص من الاحتلال وإنهائه واحترام الحقوق الفردية والجماعية للشعب الفلسطينى ولغة ومفاهيم القانون الدولى والقانون الدولى الإنسانى، وفى اللحظة التى يبدو فيها الاعتراف بالأولويات المحددة الواردة فى هذا الخطاب الجديد دولياً، يمكن بعدها طرح وتناول خطابات صنع السلام وبناء الدولة ولكن فى سياق مناسب وواقعى ومكمل للخطاب العربى والفلسطينى الجديد المتمحور حول إنهاء الاحتلال الاستيطانى.

وبعض السوابق التاريخية تدعم التوجه نحو هذا الخطاب الجديد فخطاب غاندى مثلاً لم يكن يتضمن صنع سلام مع بريطانيا بل إنهاء الاحتلال الإنجليزى لبلاده، كما لم يتضمن خطابه بناء الدولة حيث لم تكن هناك دولة هندية بعد، ومن ثم ركز فى خطابه على التحرر والنضال الوطنى[1].

إن الخطاب العربى والفلسطينى إزاء الدولة الفلسطينية ينبغى أن يستعيد جوهر القضية الفلسطينية باعتبارها قضية تحرر وطنى وأن يطرح حقائق الطرد والاستبعاد والهيمنة والاحتلال الذى يعانيه الفلسطينيون حتى اليوم رغم أن الشعب الفلسطينى وقيادته قدمت تنازلات غير مسبوقة فى تاريخ حركات التحرر الوطنى بإعلان قبول دولة فلسطينية على ٢٢٪ من أراضى فلسطين التاريخية وقبولها الاعتراف بإسرائيل مساحة ٧٨٪ من أراضى فلسطين وبرغم ذلك لم يتحقق ذلك الهدف الفلسطينى حتى الآن[2].

---

(١) تقرير الخيارات الاستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال، المصدر السابق ذكره، ص ١٨.

(٢) تبلغ مساحة فلسطين التاريخية وفق بعض المصادر ٢٧ ألف كم٢ أو ما يعادل ١٠ آلاف ميل مربع أو مساحة ولاية ميرلاند الأمريكية ويعنى ذلك أن إسرائيل تشغل مساحة ٢١,٤٠٠ كم٢ تقريباً من مساحة فلسطين، ويتبقى للدولة الفلسطينية الافتراضية مساحة ٥,٦٠٠ كم٢ هى مساحة الضفة الغربية وغزة شاملة القدس الشرقية العربية، ولا تكتفى إسرائيل بذلك بل تلتهم من هذه الأراضى عبر الاستيطان والتهويد والجدار العنصرى أنظر

Joel Beinin and Lisa Hajjar: Palestine، Israel and the Arab –Israeli Conflict A Primer، Middle East، Research and Information Project P1

من المؤكد أن التغير المطلوب من النظام العربى إزاء قضية الدولة الفلسطينية لا يتعلق فحسب بتغيير واستقلال الخطاب العربى ولكنه يبدأ بهذا التغيير فى الخطاب وإعادة الأمور إلى نصابها وإعادة بناء الواقع على نحو يتطابق مع الحقيقة ولكن هذا التغيير لا يقف ولا ينتهى عند تغيير الخطاب بل لابد وأن يترافق ذلك مع ظروف أخرى وشروط تدعم الموقف العربى الرسمى وتجعل من الاستمرار فى تجاهله مراهنة ومخاطرة غير محسوبة، مثل توسيع هامش الاختيار أمام النظام العربى وعدم قصر الاختيار على السلام كهدف استراتيجى بل لابد من التلويح بخيارات أخرى قد تدعم السلام فى الوقت ذاته مثل خيار المقاومة ودعمها أو خيار المقاطعة لإسرائيل وتفعيل عمل الهيئات العربية فى هذا المجال وتعزيز القدرات التكنولوجية والعسكرية ليس بهدف شن الحرب بل بهدف تدعيم مركز المفاوض العربى على ضوء تصحيح الخلل فى موازين القوى الفعلية لأن الركون إلى الضعف يغرى الخصم باستخدام القوة وتجعله يعول على انهيار الطرف الآخر وقبوله للشروط المفروضة.

ثانياً: مبارك وفلسطين والصراع العربى – الإسرائيلى:

الواقع أن هناك دوراً محورياً لمصر فى عملية السلام فى المنطقة ويؤكد ذلك حرص الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى، على لقاء الرئيس مبارك، للتشاور معه قبل الذهاب لكامب دافيد، للاستفادة من خبرة مصر الطويلة فى هذا المجال، وإعلانهما عن ثقتهما فى رغبة مصر الصادقة فى تحقيق السلام الشامل والعادل فى المنطقة[1].

وإذا كانت القيادة المصرية ومنذ عام ١٩٨٥، قد سعت جادة فى سبيل تحريك القضية الفلسطينية، ووضعها على طريق التسوية السلمية، فإنها وجدت فى الموقف الأردنى خير معين فى هذا الصدد. كما أنها شجعت الطرفين الأردنى والفلسطينى

(١) مطبوعات الهيئة العامة للاستعلامات: دراسات فى الرأى العام الدولى، نشرة شهرية، عدد أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٣.

على الحوار بهدف التوصل لتحرك مشترك فى إطار الحلول السياسية. وبالفعل أعلن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقهما المشترك فى ١١ فبراير ١٩٨٥، وبإعلان الاتفاق الأردنى – الفلسطينى، ركزت الدبلوماسية المصرية، على تأييده ودعوة الدول العربية وأيضاً إسرائيل لطرح اعتراضهما جانباً، ولاتخاذه قاعدة إيجابية لتحريك عملية التسوية السياسية[١].

ويلاحظ فى هذا الصدد، أن الدبلومسية المصرية كانت تتحدث عن تفاوض بين إسرائيل والوفد الأردنى – الفلسطينى المشترك. الأمر الذى تغير أثر لقاء الملك حسين والرئيس مبارك فى الغردقة فى الأسبوع الأول من مارس، وهو اللقاء الأول بينهما فى عام ١٩٨٥. وقد بدا أن الدبلوماسية المصرية، قد بلورت اتجاهاً محدداً يقوم على استثمار الاتفاق الأردنى – الفلسطينى، عبر عدة مراحل متتالية تكون المرحلة الأولى منها هى إقامة حوار بين الولايات المتحدة ووفد أردنى – فلسطينى مشترك، وفى هذه المرحلة حرص الرئيس مبارك على التفرقة بين الحوار والتفاوض. وأن التركيز هو على حوار بين الوفد المشترك والولايات المتحدة[٢].

فقد دعا الرئيس مبارك فى أعقاب إعلان الاتفاق الأردنى – الفلسطينى، الرئيس الأمريكى ريجان، إلى توجيه دعوة إلى وفد أردنى – فلسطينى مشترك لإجراء حوار مع الجانب الأمريكى، كبداية لجولة ثالثة، يشترك فيها وفد إسرائيلى لإرساء أساس عملى لعقد مباحثات مباشرة، على أن يعقب هذه المباحثات انعقاد مؤتمر دولى تشترك فيه موسكو.

وفى الأول من أكتوبر، وبعد عودة الرئيس مبارك من جولة شملت ثلاث دول أوروبية إلى جانب الولايات المتحدة، تركزت فيها مباحثاته حول جهود التسوية

(١) التقرير الاستراتيجى العربى، السيد يسين (محررا)، ١٩٨٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص٣١٥.

(٢) المرجع السابق ذكره، ص ٣١٧.

السياسية، وأهمية اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى هذه الجهود بصورة مباشرة. قامت إسرائيل بالغارة الجوية التى قصفت خلالها مقر المنظمة فى منطقة حمام الشط بتونس، وقد أثارت الغارة الإسرائيلية ردود فعل عربية وعالمية غاضبة. وتبلور الموقف المصرى فى إدانة الاعتداء الغاشم، وجاء فى بيان الخارجية المصرية أن مثل هذه الأعمال الإجرامية ضد أبناء الشعب الفلسطينى الشقيق، إنما تزيد من الإحساس بالتمادى فى أعمال العنف والتطرف فى الوقت الذى تبذل فيه كل القوى المحبة للسلام أقصى جهودها من أجل التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية[1].

أما عن موقف مصر من القضية اللبنانية: فكان الانسحاب الكامل من لبنان هو أحد الشروط التى وضعتها مصر لتحسين العلاقات مع إسرائيل، بيد أن إسرائيل لم تنسحب كلياً من الأراضى اللبنانية، واحتفظت بقوات لها فى شريط حدودى، فقد أوضحت مصر أن علاقات السلام والتطبيع، التى تطالب بها تل أبيب، لا يمكن أن تسود بين مصر وإسرائيل، مادامت السلطات الإسرائيلية لا تنفذ تعهدها بالانسحاب الكامل من كل الأراضى اللبنانية.

أما عن موقف مصر من المستوطنات، فكان الموقف الرسمى الرافض لسياسة بناء المستوطنات الإسرائيلية هو أول مناسبة تظهر فيها التحفظات المصرية تجاه المسلك الإسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة، وقد تم الاتفاق بين حزبى العمل وتكتل الليكود، على البدء فى تنفيذ إقامة ست مستوطنات إسرائيلية جديدة فى الضفة الغربية المحتلة وفى أعقاب إعلان الاتفاق أدانت وزارة الخارجية المصرية، عملية بناء المستوطنات وأن مصر تعارض أى إجراءات إسرائيلية من شأنها تغيير طبيعة الأرض المحتلة، أو التكوين السكانى فى تلك الأرض[2].

(١)التقرير الاستراتيجى العربى، السيد يسين (محررا)، ١٩٨٦، ص ٤١٦.

(٢)المرجع السابق ذكره، ص ٤١٨.

ومن نافلة القول، أن الدبلوماسية المصرية، حريصة على دفع التسوية السياسية من خلال إقامة حوار أمريكى – فلسطينى للاعتراف الأمريكى بالمنظمة. وقد طرح الرئيس مبارك الموقف قائلاً، وذلك فى الكلمة التى ألقاها أمام مجلس النواب الأمريكى وأمام نادى الصحافة الأمريكى: إن مصر وأمريكا شريكان فى عملية بناء السلام فى المنطقة، كما أن الولايات المتحدة ستخسر كثيراً، إذا ما رفضت الحوار بناء على المتغيرات الجديدة الحادثة فى المنطقة. كما أن التطورات الأخيرة تثبت أن منظمة التحرير مستعدة لقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

والواضح أن الرئيس الأمريكى ريجان، قد عبر بعد انتهاء المباحثات الرسمية، عن استمرار الولايات المتحدة، فى اعتقادها أن المفاوضات يجب أن تجرى على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذى ينص على إعادة الأرض العربية، وحق إسرائيل مثل كافة دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها. وأن الولايات المتحدة تعتقد أن نتائج هذه المفاوضات يجب أن تسفر عن الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

كما يمكننا القول أيضاً بأن التسوية السياسية تمثل لدى القيادة السياسية المصرية استراتيجية ثابتة وأساسية. ولاسيما أن القيادة السياسية قد عبرت فى مناسبات عديدة عن إيمانها بوجود ارتباط وثيق بين السلام والتنمية، وأن الطريق إلى تحقيق السلام فى المنطقة العربية يأتى أولاً عن طريق التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، تشارك فيها الأطراف العربية المباشرة، وهى تحديداً الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلى جانب إسرائيل والقوتين العظميين. وقد وضح هذا الهدف فى كل أنشطة الدبلوماسية المصرية تقريباً، وأخذ يتبلور فى شكل تأييد، أى خطوات عربية قد تصب فى عملية التسوية السياسية ومحاولة لعب دور إيجابى لدى الولايات المتحدة بصفة رسمية لكى تساهم بدور أكبر فى تلك التسوية.

الواقع أن مصر كان لها مبرراتها للاهتمام بهذا الهدف، ومنها دفع قطاع من العرب

إلى اللحاق عملياً بما سارت عليه مصر منذ ثمانية أعوام مضت، وبذلك تنفى مبررات المقاطعة العربية لمصر من الناحية العملية[1].

كما حاولت إثبات توجهاتها الاستراتيجية. فيما يتعلق بمعالجة القضايا الخلافية والصراعية، والتى تعد القضية الفلسطينية أبرز نماذجها تصعيداً.

وفيما يتعلق بالأداء المصرى إزاء القضية الفلسطينية، فقد تركز حول المبادئ الآتية:

١-أن المفاوضات المباشرة بين أطراف الصراع، هى نقطة البداية للتوصل إلى حل شامل. بحيث يشارك الطرف الفلسطينى فى هذه المفاوضات، ممثلاً فى م.ت.ف إلى جانب الفرقاء العرب الآخرين الأردن وسوريا.

٢-أن الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير، وبين إسرائيل هو الصيغة التى تضمن للطرفين التوصل إلى صيغة سلام مقبولة.

٣-أن تحقيق السلام فى المنطقة يفترض أن تتخلى السياسة الإسرائيلية مع التوسع والاستيطان فى أرض الغير، وهى الأرض التى يجب أن تكون محلاً للتفاوض.

٤-أن اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية، طرفاً أساسياً لحل الصراع، يفترض أن تقوم الولايات المتحدة – باعتبارها شريكاً أساسياً فى عملية التسوية السياسية – بمراجعة تحفظاتها على المنظمة، وأن تبدأ فى حوار سياسى معها كمقدمة للاعتراف بها فى مرحلة لاحقة.

مصر وفلسطين والسلطة الفلسطينية فى مرحلة أوسلو:

تتحدد علاقات مصر بالسلطة الفلسطينية على ضوء إدراك طرفى هذه العلاقات أحدهما للآخر، طبيعته ووزنه ودوره وتأثيره فى محيطه الإقليمى والدولى، ولا شك أن هذا الإدراك المتبادل بين طرفى هذه العلاقة هو حجر الزاوية فى تعيين ورسم

(١) فكر مبارك، مطبوعات الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ص ٢٧١.

الأدوار وتشكيل الممارسات العملية فى حقل السياسة، ذلك أن هذا الإدراك هو فى أحد مستوياته رؤية تقف وراء الممارسات وتبررها وتزودها بالشرعية وتوفر لها القبول والمصداقية، وحتى فى الحالات التى يزعم أصحابها أنهم مهتمون أكثر بالممارسة العملية وبالواقعية وبالنتائج وأنهم لا يحفلون كثيراً بالرؤى – كما لو كانت الرؤية هى مجرد تخطيط تآمرى يعين الأهداف مسبقاً – حتى فى هذه الحالات، فإن هذه الممارسات التى تبدو ظاهرياً معزلة عن الرؤى والإدراك وأنها نتاج الواقع والظروف هى بذاتها رؤى ونظرات يحاول أصحابها إخفائها وحجبها عن الأنظار أو أنها لم تتشكل وتتبلور بطريقة تسمح لأصحابها بالإعلان عنها.

وبالإضافة إلى إدراك أطراف هذه العلاقة أحدهما للآخر كعنصر مؤثر، أو محدد، لجوهر ومحتوى هذه العلاقة، وآلياتها ومستواها، فإن المصالح العليا للأطراف – كما تعرفها – سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو استراتيجية أو كانت إقليمية أو دولية، تلعب دورها فى صياغة ورسم هذه العلاقة وتعيين أدواتها، ومجريات تطورها، عبر مختلف الظروف والملابسات.

وفى هذا السياق، فإن معرفة كيف تنظر السلطة الفلسطينية لمصر؟ وكيف تنظر مصر للسلطة الفلسطينية؟ وكيف يرى أحدهما الآخر، يمثل عنصراً حيوياً وضرورياً لاستكشاف كنه هذه العلاقة وطبيعتها ومحتواها وأدو تها فى المرحلة التى بدأت بتوقيع اتفاق إعلان المبادئ فى ١٣ سبتمبر عام ١٩٩٣.

تنظر السلطة الفلسطينية على مصر باعتبارها الدولة العربية ذات الثقل الحاسم فى المواجهة مع إسرائيل: إن حرباً وإن سلماً وسواء كانت هذه المواجهة إقليمية أو على الصعيد الدولى، ولا شك أن تاريخ المواجهة العربية – الإسرائيلية طوال العقود المنصرمة يكشف بجلاء تام هذا الإدراك. وحدود الدور الذى اصطلعت به مصر فى هذه المواجهة، والذى يتناسب مع إمكاناتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، وتدرك السلطة الفلسطينية أن مصر استطاعت أن تصوغ رسالة

تتجاوز حدودها فى تاريخها الحديث، وأن مضمون هذه الرسالة كان تحريرياً متوافقاً على روح العصر، وفوق ذلك، فإن مصر ذات التزام أدبى وتاريخى بالقضية الفلسطينية وإزاء الصراع العربى – الإسرائيلى، منذ أن ظهر هذا الصراع إلى حيز الوجود، ومصدر هذا الالتزام يكمن فى الاعتبارات القومية والاستراتيجية والإنسانية، كما تكن القيادة الفلسطينية لمصر تقديراً خاصاً يتعلق بدورها فى الصراعات العربية – الفلسطينية والصراعات الفلسطينية – الفلسطينية، حيث لم تحرص مصر مطلقاً على أن يكون لها داخل حركة التحرر الفلسطينية فصيلاً خاصاً وناطقاً باسمها، كما فعلت العديد من الدول العربية، بل حرصت على رأب الصدع الفلسطينى ووحدة القيادة الفلسطينية ووجوب عدم التدخل فى الشئون الفلسطينية.

وترى القيادة الفلسطينية أن مصر قد حرصت على تأكيد التزامها إزاء القضية الفلسطينية حتى فى أصعب اللحظات والظروف التى بدا فيها للجميع أن مصر تتخلى عن القضية الفلسطينية، وتسلك منفردة طريق التسوية مع إسرائيل، وذلك عندما وقعت معاهدة «كامب دافيد» حيث حرصت مصر على أن يلتزم إطار السلام فى الشرق الأوسط الموقع مع إسرائيل فى ١٨ سبتمبر عام ١٩٧٨، بتصور حول معالجة القضية الفلسطينية عبر مرحلتين الأولى تتمثل فى ترتيبات الحكم الذاتى والثانية تتمثل فى مشاركة الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم. ورغم أن ذلك قد بدا كورقة لتبرير الصلح المنفرد مع إسرائيل آنذاك والإبقاء على «شعرة معاوية» لمخاطبة الفلسطينيين والرأى العام العربى، فإن مصر قد حرصت خلال المباحثات حول الحكم الذاتى على إرساء مبادئ أساسية لتطبيق هذه الصيغة، يمكن للفلسطينيين أن يسترشدوا بها فى حالة قبولهم لهذه الصيغة واللحاق بها، وبالفعل عكفت القيادة الفلسطينية على دراسة مواقف المفاوض المصرى إبان هذه المرحلة والاسترشاد ببعض المبادئ التى أصر عليها خلال هذه المباحثات وذلك قبل وأثناء مؤتمر مدريد.

ومن البديهى أن هذا الإدراك ليس جوهراً ثابتاً لا يتغير كما أنه ليس معطى جامداً لا يطرأ عليه تحول، ذلك أنه حصيلة الظروف والملابسات والوقائع والحادثات التاريخية، ومن ثم فإنه لا يسلم من آثار هذه الظروف وتعقدها وتشابكها، ولا من قدرة هذه الملابسات ذاتها على التأثير فى بعض جوانبه ومنطلقاته، وذلك يستند إلى اعتبارين: الأول هو مواقع طرفى هذه العلاقة فى الحقل السياسى والدولى والثانى هو تطور العملية السياسية ذاتها ورؤية الأطراف لمدخلاتها ومخرجاتها ونتائجها فى الواقع، ويتعلق الاعتبار الأول بموقع السلطة الفلسطينية، فهذه السلطة تمثل حركة تحرير وطنى تطالب بدولة وبتقرير المصير، وهذه الوضعية كانت تحرر قيادتها من كثير من القيود المفروضة على حركة الدول وفقاً للقانون الدولى، كما أنها تمنح ممارستها قدراً من الراديكالية تتحفظ عليه الدول وفقاً لموقعها وتأثرها بهذه الممارسات، وبانتقال حركة التحرر الوطنى الفلسطينية إلى الأراضى الفلسطينية ومرحلة بناء السلطة، فإن هذه المرحلة ستفرض – أو ربما قد فرضت – نوعاً من تطويع الإدراك ليتأقلم مع الظروف الجديدة والالتزامات التى قبلت بها، وأصبحت سلطة جنينية تتلمس مواقع أقدامها نحو بناء الدولة والمؤسسات والحصول على الشرعية الجديدة المتوافقة مع هذا التوجه.

أما الاعتبار الثانى والذى ينصرف لإدراك تطور العملية السلمية والسياسية فإنه يفرض بدوره إدراكاً مختلفاً لكلا الطرفين، فحركات التحرر الوطنى قد لا تأخذ بعين الاعتبار موازين القوى فى الحسبان، ذلك أن هذه الموازين كانت دائمة مختلة وغير متكافئة بين القوى المستعمرة والشعوب المستعمرة، ولكن ذلك لم يحل أبداً دون النضال من أجل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار، كما أن حركات التحرر، ونظراً لطبيعتها الثورية الراديكالية، فإنها تغفل كثيراً الأمر الواقع وعلاقات القوى المرتبطة بالسياسة المباشرة، وربما تجلى ذلك فى الموقف من مبادرة روجرز وقبول مصر عبد الناصر بها. ورفض الفلسطينيين لها وكذلك فى أحداث سبتمبر الأسود فى

الأردن عام ١٩٧٠ وغيرها من الأزمات التى انتابت العلاقات العربية – الفلسطينية.

فى المرحلة الراهنة تدرك القيادة الفلسطينية أن موقع مصر فى عملية التسوية يؤهلها لدور لا غنى عنه إزاء القضية الفلسطينية، فمصر كانت أسبق فى عقد الصلح والسلام مع إسرائيل وقد أهلها ذلك للاحتفاظ بعلاقات طيبة وربما باردة مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن لها أن تستثمر هذه العلاقات لصالح استمرار العملية السلمية وتطورها. كما أن خبرة مصر القانونية والدبلوماسية المتراكمة عبر الزمن تمثل رصيداً للمفاوض الفلسطينى وعمقاً له.

وأيا كان الجدل حول طبيعة وحدود الكيان الفلسطينى الناجم عن اتفاقات أسلو وما إذا كان يمثل دولة بمقومات الدولة المعروفة فى القانون الدولى العام أو يمثل سلطة محدودة بالسيادة الإسرائيلية العسكرية والفاعلية ومحاطة بها من كل جانب، فإنه لا شك أن السلطة الفلسطينية الحالية مطالبة بالتحرك فى اتجاه بناء مؤسسات اقتصادية وسياسية وتمثيلية وتعليمية لإدارة شئون أبناء الشعب الفلسطينى، كما أنها بحاجة لإعادة أعمار ما أفسده الاحتلال الإسرائيلى طوال هذه العقود – والذى لم ينتهى بعد – وتتضمن مهمة إعادة الإعمار تنمية الاقتصاد الفلسطينى وتشييد بنية تحتية تستجيب للحاجات الملحة للفلسطينيين وفى هذا وذاك فهى تتجه صوب إحياء المجتمع الفلسطينى واستيعاب الفاعليات الفلسطينية المدنية والسياسية ومأسسة الحياة السياسية الفلسطينية سواء ارتبط ذلك ببناء الدولة أو أى كيان آخر.

وتدرك القيادة الفلسطينية أن مصر برصيدها العلمى والفنى والبشرى والاقتصادى ضرورة لا غنى عنها لإنجاز هذه المهمات النوعية الجديدة فى الواقع الفلسطينى، فضلاً عن سهولة الاتصال الجغرافى بين مصر والسلطة الفلسطينية فإن التزام مصر بالمساعدة فى إنجاز هذه المهمة هو التزام يصدر عن قناعة عميقة لدى

النخبة والجمهور المصرى على حد سواء بمساعدة الفلسطينيين على بناء مؤسساتهم وإعادة تشكيل واقعهم فى الظروف النوعية الجديدة التى يواجهونها.

أما على الصعيد المصرى، فإن مصر تنظر للسلطة الفلسطينية من خلال مفهوم أشمل لدور مصر الإقليمى والعربى فى إطار المرحلة الراهنة، وبادئ ذى بدء يمكننا القول أن رؤية مصر للسلطة الفلسطينية والقضية الفلسطينية لا تنفصل بحال عن إدراك مصر لطبيعة إسرائيل ودورها، فالمسألة الفلسطينية ظهرت إلى حيز الوجود بسبب نشأة إسرائيل وأية معالجة لها ترتب بالضرورة الضغط على إسرائيل وتقليص نزعتها التوسعية الاستيطانية وحملها على عدم اللجوء للقوة العسكرية والاحتكام للوسائل الدبلوماسية والقانونية بهدف تحقيق انسحابها من الأراضى الفلسطينية والتزامها بتنفيذ الاتفاقيات المعقودة مع الجانب الفلسطينى.

وتدرك مصر أن نموذج القوة الإسرائيلية فى المنطقة يخلق تحديات لدورها ومكانتها الإقليمية، حيث ارتبط الدور المصرى بقدرة مصر على تشييد نموذج على غرار نموذج الاشتراكية العربية والوحدة العربية وعدم الانحياز فى عهد عبد الناصر والانفتاح الاقتصادى والتعددية والسلام فى عهدى السادات ومبارك وهو نموذج يستهدف تحقيق الاستقرار فى المنطقة ووقف نزيف الحروب والتطلع لإدارة صراع سلمى وسياسى مع إسرائيل يمكن مصر من إنجاز نهضتها الداخلية.

وفى هذا الإطار، فإن مصر ترى فى انتهاك الجانب الإسرائيلى للاتفاقيات المعقودة مع الجانب الفلسطينى أحد مصادر التهديد فى المنطقة، حيث سيفتح الباب للعنف الذى يهدد الاستقرار ومن هنا تدين مصر بشدة هذا السلوك الإسرائيلى وتندد به فى المحافل الدولية والعربية وتساند الجانب الفلسطينى فى عدم قبوله وتسليمه بهذه الانتهاكات، خاصة وأن هذه الانتهاكات لا تهدد فحسب تقدم التسوية على المسار الفلسطينى، بل على المسارات الأخرى السورية واللبنانية، وتتعامل القيادة المصرية بحذر وببراجماتية مع مشروع الشرق الأوسط الجديد، فهى ترفض أن يكون هذا

المشروع أداة الهيمنة الإسرائيلية الجديدة فى المنطقة وتحرص على الاستفادة المتساوية من المشروعات المطروحة خاصة وأن بيريز صاحب هذا المشروع قد قدمه باعتباره بديلاً لقيادة مصر للبلدان العربية خلال عقدى الخمسينيات والستينيات.

وتدرك النخبة المصرية تغير معطيات الدور الإقليمى على ضوء ما اعترى عالم اليوم من تغير، ذلك أن معطيات الدور أصبحت تتجاوز بكثير اعتبارات «الموضع والموقع» والجغرافيا الطبيعية لتفسح مجالاً كبيراً للجغرافيا الاقتصادية، أى تنمية الموارد والإمكانات والإنتاج والتصدير وقبول قانون المنافسة على الصعيد الاقتصادى العالمى واستثمار منجزات العلم والتكنولوجيا واستيعاب آثارها فى إطار ديناميكية جديدة تعزز الدور الإقليمى وتخلق فاعليات وطنية وقومية تتكفل بعبء هذا الدور وتدعيمه.

وفى هذا الإطار، فإن القيادة المصرية تدرك أن القيادة الفلسطينية.

فتمر بمرحلة انتقالية لها مضاعفاتها ومشكلاتها النوعية وهى مرحلة الانتقال من الخارج إلى الداخل، ومن مواقع حركة التحرر الوطنى إلى بناء السلطة والمؤسسات، ومن مرحلة الثورة والرومانسية إلى مرحلة الدول والواقعية، وهذه المرحلة تفرض مهمات نوعية جديدة، التوافق مع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للشعب الفلسطينى فى الداخل، وخلق طبقة من الكوادر الفنية والتنظيمية والعلمية لا غنى عنها لتشغيل المؤسسات وبنائها وإدارتها، وخلق أنماط جديدة للتفاعل بين السلطة والشعب غير تلك التى عرفتها المرحلة السابقة وإنشاء بنية تحتية، مواصلات، اتصالات، إعلام، كهرباء، مياه، وطاقة وما دون ذلك من الأدوات الضرورية للاستجابة لحاجات الفلسطينيين، وكذلك تنمية شبكة من الخدمات لتسيير شئون المواطنين وفى ذات الوقت متابعة تنفيذ الاتفاقيات المعقودة مع إسرائيل واستكمال مهام المرحلة الانتقالية ومعالجة قضايا المرحلة النهائية من المفاوضات، القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات.

وفى الحالتين، أى مواجهة قضايا الداخل أو استكمال بحث قضايا المرحلة الانتقالية والنهائية، تدرك مصر أن مساعدتها للسلطة الفلسطينية، فضلاً عن التزامها العربى والإقليمى، ضرورة حيوية حتى تتمكن السلطة الفلسطينية من تثبيت مواطئ أقدامها على الأرض وكسب الشرعية الفلسطينية والعربية والدولية اللازمة للاعتراف بتطورها وبقدرتها على التأقلم والتكيف مع المتغيرات النوعية الجديدة فى المنطقة، وهذه المهمة – أى مساعدة السلطة الفلسطينية – اقتصادياً وسياسياً وفنياً، فضلاً عن ضرورتها المطلقة للشعب الفلسطينى، فإنها تأكيد معلن لدور مصر والتزامها بالقضية الفلسطينية ورسالة مزدوجة المعنى لإسرائيل، فمن ناحية علاقة مصر بالسلام لم تتوقف عند انسحاب إسرائيل من سيناء وتوقيع معاهدة السلام، ومن ناحية أخرى فإن عملية السلام ذاتها لن تتقدم إلا عبر تفعيل الدور المصرى واستثمار ثقل مصر فى العلاقات بين مصر وفلسطين ومصر وإسرائيل ومصر والولايات المتحدة الأمريكية ومصر وسوريا ولبنان وفى هذا الإطار تندرج كافة أشكال المساعدات الفنية والمادية والتجارية التى تقدمها مصر للسلطة الفلسطينية وكذلك المشورات السياسية والقانونية التى تتقدم بها مصر للسلطة الفلسطينية بشأن استمرار عملية السلام وتنفيذ الاتفاقيات على غرار المشورة التى قدمها الوفد المصرى برئاسة د. مفيد شهاب بشأن تنفيذ اتفاقية الخليل وتسمية هذا الاتفاق ببروتوكول تنفيذ اتفاقية الخليل، وكذلك الدور الذى قام به مؤخراً د. أسامة الباز لاستئناف المفاوضات بين الجانب الفلسطينى والجانب الإسرائيلى منذ عدة سنوات.

وقد لعبت مصر دوراً هاماً فى فتح أبواب الرياض ودمشق وغيرها من العواصم الخليجية والعربية أمام قيادة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية خاصة بعد أزمة الخليج والحرب التى أعقبتها والمواقف التى اتخذتها قيادة المنظمة خلال الأزمة والحرب والتى تسببت فى أزمة فى علاقات المنظمة بهذه البلدان.

وإذا ما اعتبرنا الزيارات أو تبادل الزيارات مؤشراً فى قوة نمو العلاقات، فإن عدد الزيارات التى يقوم بها رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات أو معاونوه لمصر ومقابلة المسئولين المصريين، يدل دلالة بالغة على أهمية المرجعية المصرية للسلطة الفلسطينية فى القضايا الخاصة بعملية السلام والعلاقات الثنائية بين الفلسطينيين وإسرائيل، وقد تسببت هذه المرجعية المصرية فى عديد من الأزمات فى العلاقات المصرية – الإسرائيلية.

ولا شك أن تطور العلاقات المصرية – الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو قد ارتبط إلى حد كبير بتكشف النوايا الإسرائيلية للقيام بدور قيادى فى المنطقة، يحجم الدور المصرى عبر مشروع الشرق الأوسط الجديد، وما أثير عن «المثلث الذهبى»، أن تتشكل منطقة تضم إسرائيل والأردن وفلسطين، تستفيد من مناخ الاستقرار فى الشرق الأوسط عبر تنمية شبكة من العلاقات الاقتصادية والوظيفية، إذ تحرص مصر على تدعيم التوجه العربى للسلطة الفلسطينية ودعم الارتباطات التجارية والاقتصادية بين المحيط العربى والسلطة الفلسطينية، كما حرصت مصر من ناحية أخرى على ضبط موجة الهرولة والتطبيع مع إسرائيل عقب توقيع اتفاقيات أوسلو والمعاهدة الأردنية – الإسرائيلية ومؤتمرات القمة الاقتصادية لشمال أفريقيا والشرق الأوسط، خاصة بعد صعود نيتانياهو وتوقف عملية السلام وتصعيد النشاط الاستيطانى فى القدس وغيرها من أراضى الضفة الغربية، وربطت مصر بين التطبيع وبين التقدم فى عملية السلام حتى لا يكون هدية مجانية لإسرائيل.

ولا شك أن أفق تطوير العلاقات المصرية – الفلسطينية يمكنه لأن يشمل قائمة أخرى من القضايا الهامة والضرورية، لتوطيد مواقع السلطة الفلسطينية وتدعيم شرعيتها العربية والفلسطينية، إذ تستطيع مصر لو أرادت أن تلعب دوراً ما فى وحدة القوى السياسية الفلسطينية، خاصة المنظمات التى ترفض مسار أوسلو، بصفة خاصة منظمة الجهاد وحماس، وذلك بالمساعدة فى بدء حوار فلسطينى –

فلسطيني يعزز دور هذه المنظمات في النضال الوطني الفلسطيني كما يدعم السلطة الفلسطينية على حد سواء، لاسيما وأنه لا يمكن مساواة العمليات التي تقوم بها هذه المنظمات ضد إسرائيل، بالعنف والإرهاب الداخلي الذي تقوم به الجماعات الإسلامية في مصر، ذلك أن الظرف الفلسطيني مختلف جذرياً عن الملابسات التي تحيط بالحالة الإسلامية في مصر.

كما يمكن لمصر بثقلها الدبلوماسي والدولي على الصعيد العربي والإسلامي والعالمي أن تعيد الاعتبار لمرجعية عملية السلام المتوقفة خاصة مبادئها الأساسية. الأرض مقابل السلام، قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥ الخاص بالجنوب اللبناني، ومزارع شبعا وذلك في مواجهة محاولات إسرائيل استملص من هذه المرجعية والخروج عليها، خاصة وأن مصر قد حصلت عبر القمة العربية عام ١٩٩٦ وقمة الأقصى عام ٢٠٠٠ على شرعية القيام بهذا الدور في مواجهة إسرائيل دون أن ينازعها أحد فيه وهذا الأمر يلقي عليها مسئولية نوعية وخاصة تجمع بين الالتزام الأدبي والمعنوي وبين التوجه الطوعي للسياسة المصرية النابع من إدراكها لآفاق الدور الإقليمي الذي يمكن لمصر أن تضطلع به.

وفي إطار أفق العلاقات المصرية – الفلسطينية يمكن للثقافة المصرية وأدواتها المكتوبة، وخاصة المطبوعات والصحف وغيرها، أن تلعب دوراً هاماً في تنمية وتعميق الروابط بين أبناء الضفة الغربية وغزة وبين الثقافة المصرية والعربية، وذلك عبر تطوير توزيع المطبوعات والصحف المصرية وبحث أشكال جديدة للتبادل الثقافي مع مواطني الضفة وغزة وذلك لتعزيز الهوية العربية في مواجهة سياسة «الأسرلة» الثقافية التي تعاني منها الضفة حتى الوقت الراهن؛ ويعزز من دور الثقافة المصرية أنها تتجاوز العلاقات الرسمية لتدخل في إطار شعبي أوسع بكثير من مجرد النخبة الفلسطينية، وفي ذات الإطار يمكن للعديد من المؤسسات الثقافية والتعليمية في مصر أن تقوم بدور هام في ربط أبناء الضفة وغزة بمصر عن طريق

تقديم المنح الدراسية فى الجامعات المصرية وغيرها من أشكال وأساليب ثقافية.

ثالثاً: سيناريوهات إقامة الدولة الفلسطينية لدى الفلسطينيين:

ترتبط سيناريوهات إقامة الدولة الفلسطينية باعتبار هذه السيناريوهات أطر لمستقبل الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بمجموعة من العوامل والعناصر تتوزع بين النظام الدولى والنظام العربى والإسلامى والوضع الفلسطينى، وهو ما يعنى أن تقرير مستقبل الأراضى الفلسطينية والدولة الفلسطينية لا يتقرر فحسب على ضوء الإرادة الفلسطينية أو ما يريده الفلسطينيون شعباً وقيادة، رغم أن الإرادة الفلسطينية والاستراتيجية الفلسطينية نحو إقامة الدولة تظل حجر الزاوية واللبنة الأولى فى إرساء دعائم هذه الدولة، وحمل الوضع الدولى والعربى والإسرائيلى على اتخاذ خطوات بناءة لدعم التطلعات الوطنية الفلسطينية نحو الدولة والاعتراف بها.

وقد يكون من الصعب الحديث عن السيناريوهات الفلسطينية لإقامة الدولة الفلسطينية، بعيداً عن التصورات الإسرائيلية للمؤسسة الأمنية والسياسية الإسرائيلية تجاه الدولة الفلسطينية، بل يمكن القول أن هذه السيناريوهات الفلسطينية ترتسم معالمها وقسماتها على ضوء هذه التصورات الإسرائيلية، وفى مواجهتها، وبحسب بعد هذه التصورات أو قربها من طموح الشعب الفلسطينى وتطلعاته الوطنية.

ويبدو هذا الأمر صحيحاً بدرجة أكبر إذا ما كان الطريق لإقامة هذه الدولة الفلسطينية هو المفاوضات والتسوية السلمية على ضوء القرارات الدولية، التى تمثل الأساس القانونى والشرعى لهذا التوجه، حيث يفترض هذا التوجه السلمى التفاوضى التوصل إلى درجة من التراضى الفلسطينى الإسرائيلى والعربى والدولى لإقامة هذه الدولة عبر الاتفاق ومن خلال المفاوضات على طبيعة هذه الدولة وحدودها وصلاحياتها ومقوماتها، وهو الأمر الذى يعنى أخذ الاعتبارات الإسرائيلية الخاصة بالأمن وغيرها على محمل الجد فى التصورات الفلسطينية عن الدولة الفلسطينية

لأن إسرائيل تملك – حتى إشعار آخر – مفاتيح الطريق لهذه الدولة.

وبناءاً على ذلك فإن إسرائيل تطرح حتى الآن بعض احتمالات تطور الأوضاع بخصوص الأراضى الفلسطينية، وهذه الاحتمالات هى المفضلة لدى المؤسسة الأمنية والسياسية الإسرائيلية، بصرف لنظر عن حظوظ هذه الاحتمالات من التنفيذ فى الواقع، وفى مواجهة هذه الاحتمالات والسيناريوهات الإسرائيلية يطرح الفلسطينيون سيناريوهات مقابلة ومعاكسة لتلك السيناريوهات الإسرائيلية، لأنها تلبى تطلعات الشعب الفلسطينى.

أول هذه السيناريوهات الإسرائيلية هو سيناريو استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه، أى استمرار احتلال الأراضى الفلسطينية مع وجود السلطة الفلسطينية فى حدود المناطق الحالية وما يعنيه هذا السيناريو من استمرار خطط الاستيطان وتهويد القدس واستكمال بناء الجدار العنصرى، وإمكانية إدخال بعض التسهيلات والتحسينات على الوضع المعيشى والاقتصادى للفلسطينيين فى الضفة الغربية على طريقة «البدء من الأسفل إلى الأعلى» وفق «النظرية» التى طرحها نتنياهو، لدى صعوده إلى الحكم فى إسرائيل فى انتخابات الكنيست الأخيرة.

يعزز من هذا السيناريو لدى صانعيه ومروجيه فى المؤسسة الأمنية والسياسية الإسرائيلية تحقق درجة عالية من الأمن للإسرائيليين مع بناء الجدار العنصرى وانتهاء ووقف أعمال المقاومة ووقف إطلاق الصواريخ من غزة، فإذا كان هذا قد تحقق دون تسوية واضحة مع الفلسطينيين فماذا يمكن أن تحقق تسوية معهم باستثناء ذلك؟!

يطرح الإسرائيليون قيادة ومواطنين مؤشرات عديدة على تحسن الأوضاع على الصعيد الاقتصادى والأمنى فى ظل توقف التسوية والمفاوضات، وعدم التوصل إلى حل متفق عليه، وهو الأمر الذى يقلص من دوافع عقد السلام والتسوية مع الفلسطينيين.

من ناحية أخرى فإن الخيال الإسرائيلى لا يتوقف عند هذا الحد، حيث يذهب بعض أعضاء النخبة الإسرائيلية إلى بلورة ورسم معالم حل آخر يسمونه «بالحل الإقليمى» ومضمون هذا الحل هو عودة الخيار الأردنى ولكن بمعنى آخر أى تتولى المملكة الأردنية الهاشمية قضايا الأمن والسياسة الخارجية فى الضفة الغربية فى الاتفاق مع الفلسطينيين ويستكمل هذا الحل بمقايضة مصر على حوالى ٦٠٠ كم٢ من صحراء سيناء مجاورة لقطاع غزة بممر فى صحراء النجف الإسرائيلية بهدف تفريغ القنبلة الديموجرافية الفلسطينية فى قطاع غزة المكتظ بالسكان بمساحته الضئيلة، وإعادة النظر فى بعض بنود والتزامات مصر بموجب معاهدة السلام المعقودة مع إسرائيل، ويتضمن هذا الحل الإقليمى أيضاً تنازل المملكة الأردنية الهاشمية عن بعض الأراضى الفلسطينية، وفلسفة هذا الحل تتأسس على مقولة ضيق الإقليم الإسرائيلى وضآلة مساحة الأراضى التى يمكن لإسرائيل أن تتنازل عنها للفلسطينيين[١].

أما ثالث هذه السيناريوهات الإسرائيلية فهو دولة فلسطينية بحدود مؤقتة تسمح لإسرائيل بتقاسم الضفة الغربية مع الشعب الفلسطينى، والإبقاء على الكتل الاستيطانية، وبمنح إسرائيل المزيد من الوقت لمراقبة الفلسطينيين ووضعهم تحت المجهر، بهدف تحويل الدولة ذات الحدود المؤقتة إلى دولة دائمة مع ما يعنيه ذلك من تفريغ مقولة الدولة الفلسطينية من مضمونها جغرافياً وعملياً[٢].

يدخل ضمن هذه السيناريوهات الإسرائيلية أيضاً الانفصال الإسرائيلى الأحادى الجانب من الضفة الغربية، على غرار ذلك الانفصال الذى قامت به

(١)Giora Eiland and Marwan Muasher: Is the two – state sofution Still viable?fochs viable? Focus، the Washington Institute For Near East Policy، 2008.

(٢)استعادة زمام المبادرة، الخيارات الاستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلى، الفريق الفلسطينى للدراسات الاستراتيجية، أغسطس ٢٠٠٨، ص ٣٥، ص ٣٦.

إسرائيل عن غزة أحادياً، ودون تنسيق مع الجانب الفلسطينى، فى عهد آرئيل شارون وقامت بتفكيك المستوطنات وإعادة المستوطنين فى غزة إلى داخل إسرائيل.

وقد اكتسب هذا السيناريو جاذبية خاصة لدى الإسرائيليين، لأن إسرائيل قادرة على تنفيذه بشكل أحادى دون مساندة فلسطينية أو إقليمية أو دولية، ولأنه يوفر على المؤسسة الأمنية والسياسية عبء التفاوض حول حل الدولتين، الذى يحمل شبهة الإملاء من الخارج، فى حين أن الانفصال الأحادى يتقرر فى إسرائيل، وتستطيع إسرائيل فى هذا السيناريو تعيين حدودها النهائية بنفسها وتحقيق متطلبات أمنها ومواردها بعيداً عن عبء التفاوض فى سبيل حل الدولتين[1].

بيد أن تداعيات الأحداث التى أعقبت فك الارتباط الأحادى مع غزة دون تنسيق مع الجانب الفلسطينى المتمثل فى السلطة الفلسطينية، سيطرة حماس على قطاع غزة وإطلاق الصواريخ على سديروت وغيرها من البلدات الإسرائيلية والعدوان على غزة فى نهاية عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩، قد أفقدت هذا السيناريو مصداقيته لدى الإسرائيليين، وبدا لهم عقب هذه التداعيات أن السيطرة العسكرية المباشرة ضرورية لحين التوصل إلى ترتيبات أمنية وسياسية أكثر استجابة لمطالب إسرائيل الأمنية واحتياجاتها.

ولا شك أن هذه السيناريوهات جميعها غير مقبولة من الفلسطينيين، كما أنها غير مقبولة عربياً وبصفة خاصة مصر والأردن، إذ لا يمكن لهذين البلدين أن يقبلا بحل المشكلة التى خلقتها إسرائيل بعدوانها وانتهاكها لكافة المواثيق الدولية، على حساب أراضيهما وسيادتهما الوطنية، من أجل استمرار احتلال إسرائيل لبعض الأراضى الفلسطينية التى احتلت عام ١٩٦٧ واستمرار بقاء المستوطنين فى هذه الأراضى.

فى مواجهة هذه السيناريوهات الإسرائيلية يصر الفلسطينيون على أن حل الدولتين هو الأفضل وهو الممكن، حتى هذه اللحظة، إذ يحظى هذا الحل بقبول

(١) نفس المصدر السابق، ص ٣٧.

دولى وعربى شامل، وتمت الإجابة على جميع الأسئلة والقضايا التى يتضمنها هذا الحل فى مفاوضات سابقة (مفاوضات كامب دافيد الثانية ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، مقترحات كلينتون ومحادثات طابا) كمسألة الحدود ومقايضة الأراضى ووضع القدس والمسائل الأمنية والاقتصادية والموارد والتواصل الجغرافى للدولة الفلسطينية[١].

بيد أن أفضلية هذا الحل من وجهة النظر الفلسطينية قد تتطلب استراتيجية جديدة، تهدف إلى إفساد أفضلية استمرار الوضع الراهن الإسرائيلية، وذلك عبر رفع مخاطر الوضع الراهن، وارتفاع كلفة استمرار الاحتلال وربما يقتضى الأمر تفكيك السلطة الفلسطينية وعودة المسئولية المباشرة للاحتلال عن الفلسطينيين، لأن الوضع الراهن يوفر ميزات لإسرائيل تود استمرارها ألا وهى إزاحة عبء المسئولية عن كاهلها على قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطينى تحت الاحتلال عبر السيطرة عن بعد واستمرار الاحتلال فى الوقت ذاته وتحميل السلطة الفلسطينية القائمة عبء ممارساتها وانتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطينى.

بالإضافة إلى حل الدولتين فإن الفلسطينيين بمقدورهم اقتراح حل الدولة الواحدة فى حالة فشل حل الدولتين، أو وصوله إلى طريق مسدود، أى الدولة التى تضم الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، وهذا الحل يحول دون استمرار إسرائيل كدولة يهودية، ويمكن لحل الدولة الواحدة أن يتخذ شكلين متميزين أولهما الدولة الواحدة ثنائية القومية فلسطينية إسرائيلية، وذلك فى حالة اعتماد الحقوق الجماعية للفلسطينيين كجماعة قومية أساساً لهذه الدولة أسوة بالإسرائيليين كجماعة قومية، كما يتمثل المسار الثانى للدولة الواحدة فى الدولة الديمقراطية الواحدة التى يحظى فيها كافة مواطنيها من الفلسطينيين والإسرائيليين، بكافة حقوق المواطنة المتساوية والدستورية وذلك فى حالة اعتماد الحق الفردى للمواطن

(١)التقرير: الخيارات الفلسطينية، مصدر سبق ذكره.

كمدخل لتأسيس هذه الدولة.

ويلقى هذا الحل مقاومة إسرائيلية ويهودية، لأنه وباختصار وأيا كان شكل الدولة الواحدة ومسارها، سيقضى على يهودية الدولة، وذلك فضلاً عن أن توازن القوى الراهن وحسابات المكسب والخسارة تجعل هذا الحل مطلباً بعيد المنال إن لم يكن مستحيلاً.

ولا ينبغى أن نغفل حقيقة التداخل والتشابك بين حل الدولتين وحل الدولة الواحدة، فالسيناريو الأول لا يتناقض بالضرورة مع الثانى، إذ يمكن أن يفضى نجاح حل الدولتين وترسخه إلى اتحاد فيدرالى أو كونفيدرالى بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين، إذا ما قدر للتاريخ فى هذه المنطقة من العالم أن يمارس دوراً ماكراً.

رابعاً: أثر قيام الدولة الفلسطينية على العلاقات مع إسرائيل:

المبادرة العربية للسلام والتى يتدخص مضمونها فى انسحاب إسرائيل من الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية وإقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس الشرقية وحل منصف ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار ١٩٤، مقابل تبادل العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، الدبلوماسية والقنصلية ووضع نهاية للصراع العربى الإسرائيلى، هذه المبادرة التى أقرت فى عام ٢٠٠٢ لا تزال حتى الآن قائمة وتلتزم بها جميع الدول العربية.

ولا شك أن تحقق وتنفيذ المطالب العربية والفلسطينية، وفق هذه المبادرة من خلال المفاوضات والضغوط الدولية المفترض ممارستها على إسرائيل، قد يفتح صفحة جديدة فى تاريخ المنطقة وتاريخ العلاقات بين العالم العربى وإسرائيل، حيث أثبتت التجربة والسوابق التاريخية أن الدول العربية عندما تعقد اتفاقاً وسلاماً مع إسرائيل، فإنها تلتزم ببنود هذا الاتفاق ولا تنقلب عليه «جمهورية مصر العربية المعاهدة المصرية الإسرائيلية للسلام عام ١٩٧٩، المملكة الأردنية الهاشمية اتفاق وادى عربة عام ١٩٩٤».

ويعنى ذلك أن الدول العربية لن تتوانى عن تبادل العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع إسرائيل وقد تصبح إسرائيل دولة طبيعية فى المنطقة، إذا ما توقفت عن ممارساتها العدوانية واكتفت بـ ٧٨٪ من أراضى فلسطين التاريخية، وبالإمكان تصور العلاقات العربية الإسرائيلية فى أفق جديد على غرار العلاقات العربية مع بقية دول العالم رغم الرواسب السلبية والميراث السلبى الذى خلفته إسرائيل طيلة هذه العقود فى وعى ووجدان الشعوب العربية، قد لا تتخذ هذه العلاقات العربية الإسرائيلية طابعاً شعبياً استناداً إلى هذا الميراث السلبى وصعوبة التزام الأطر الشعبية والمدنية والأهلية بما تلتزم به الدول والحكومات.

قد تجد الدول العربية وإسرائيل أنفسهما فى وضع جديد يستند إلى تبادل المنافع والمصالح، إذ بمقدور الدول العربية ونخبها الحاكمة الزعم بأنها قدمت للشعب الفلسطينى شيئاً ملموساً لتحقيق تطلعاته الوطنية وهويته، وهو ما يدعم شرعياتها ومصداقيتها على الصعيد العربى والقومى والإسلامى، ويمكنها من إقامة علاقات عادية مع إسرائيل وفق القواعد والأحكام والأعراف التى تنظم هذه العلاقات، كما أن إسرائيل سوف يكون بمقدورها أن ترسم صورة جديدة لها فى مخيلة الرأى العام الدولى صورة أخلاقية وإنسانية، استطاعت أن تتفهم تطلعات الفلسطينيين وأن تحترم إرادتهم فى البحث عن الهوية والدولة، وسوف تستطيع إسرائيل ان تزيح عبء ملاحقة الشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج لها باعتبارها مؤسسة عنصرية واستعمارية، رغم أن العديد من القضايا والمشكلات ستبقى عالقة إلى حين غير معلوم.

فثمة من ناحية أن التركيز على الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ والجدل المثار بشأنها هو محاولة لصرف الأنظار عما حدث عام ١٩٤٨ وملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين مازالوا ينتظرون عودتهم إلى ديارهم وممتلكاتهم، ومن ناحية أخرى فإن تركيز الحديث والتسوية على عام ١٩٦٧ من شأنه أن يبقى على إسرائيل

ودورها فى المنطقة كما هو دون صياغة أفق جديد لعلاقة اليهود وإسرائيل بالمنطقة وشعوبها[1].

إن إعادة صياغة الوجود الإسرائيلى وفق ما حدث عام ١٩٤٨ من شأنه أن يخلص إسرائيل من العنف والأبارتهايد الزاحف، الذى خلقته إسرائيل فى الأراضى المحتلة، وإذا ما استند وجود إسرائيل على العنف والأبارتهايد فإن إسرائيل قد تكون مهددة بأن تهزم نفسها بنفسها أو أن تجد إسرائيل نفسها فى خضم انقلاب سياسى كما حدث فى جنوب أفريقيا أو زيمبابوى[2].

فى جميع الأحوال فإن الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس الشرقية وتواصلها الجغرافى فى الضفة الغربية وغزة وفق ما هو مطروح عربياً ودولياً، ستفتح صفحة جديدة فى تاريخ علاقات إسرائيل بدول المنطقة، وربما يكون من السابق لأوانه أو من الصعب أيضاً قراءة تفاصيل وملامح هذه الصفحة الجديدة، أو عناوينها ومضمون ما سيكتب فيها، لأن الأمر يتعلق بقدرة إسرائيل من ناحية على مراجعة أجندتها وإيديولوجيتها وإعادة النظر فى المبادئ الأساسية التى وجهت عدوانها على الأراضى الفلسطينية وحفزت استمرار هذا العدوان، مثل مبدأ الاستعمار الذى أفضى إلى الاحتلال أو مبدأ الفصل الذى يمثل فى نظر النخبة الإسرائيلية حلا للاحتلال، وأفضى فى الواقع العملى إلى استمرار الاحتلال بوسائل أخرى، كما حدث فى أوسلو، كما يرتبط الأمر من ناحية أخرى بقدرة الدول العربية والشعب الفلسطينى على تزيين حل الدولتين للإسرائيليين وكيفية ضمانه لأمن إسرائيل وأمن الفلسطينيين على حد سواء، وهذا وذاك حتى الآن يكمن فى رحم الغيب.

***

(١) أنطوان شلحت: www.Arabs 48. com ، نخب إسرائيلية نقدية تطرح سيناريوهات المستقبل (٤-٤) التركيز على احتلال ١٩٦٧ ليس وصفة مضمونة للتسوية.

(٢) أنطوان شلحت: نفس المصدر السابق ص ٦٤.

خامساً: أثر الانقسام الفلسطينى على إمكانية قيام الدولة الفلسطينية:

يبرز تأثير الانقسام الفلسطينى بين حركة فتح وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» منذ سيطرة الأخيرة على قطاع غزة على القضية الفلسطينية وبناء الدولة الفلسطينية فى وجوه عدة نستطيع أن نجمل أهمها فيما يلى:

١-فقدان المصداقية والأهلية أمام المجتمع الدولى:

يقدم الانقسام الفلسطينى بين فتح وحماس ورام الله وغزة حجة مهمة للجانب الإسرائيلى لتشويه النضال الفلسطينى ضد الاحتلال ألا وهى عدم وجود شريك فلسطينى قادر على التحدث باسم الشعب الفلسطينى والانخراط فى عملية السلام وتحمل تبعاتها ومسئولياتها، ووفقاً لهذه الحجة فإن إسرائيل الراغبة فى السلام لا تجد من يتحدث باسم الفلسطينيين أو تتفاوض معه ذلك أن مفاوضات رئيس السلطة الفلسطينية مع إسرائيل تحظى بهجوم حماس وانتقاداتها للسلطة وطبيعة المفاوضات على حد سواء، ولا شك أن إسرائيل استطاعت بحكم تأثيرها الإعلامى ونفوذها فى دوائر الإستراتيجية والإعلام وصنع القرار الغربى عبر اللوبى الصهيونى قد استطاعت أن تلحق بالقيادة الفلسطينية والقضية الفلسطينية فى آن واحد أفدح الأضرار وفى مقدمتها فقدان المصداقية للقيادة الفلسطينية والشرعية الفلسطينية.

وينعكس ذلك على طبيعة المفاوضات ومضمونها والوتيرة التى تجرى بها وتمنح مبرراً أو مسوغاً للمماطلة والاستيطان وإطلاق يد إسرائيل فى الأراضى المحتلة، وهكذا تصل المفاوضات إلى طريق مسدود كما تتوقف المقاومة، ويقف هذان الأسلوبان أى المفاوضات والمقاومة أحدهما فى وجه الآخر بدلاً من التكامل المفترض بينهما فى سياق المشروع الوطنى الفلسطينى.

٢-قابلية المشروع الوطنى الفلسطينى للاختراق الإقليمى:

يفسح الانقسام الفلسطينى الطريق واسعاً أمام للارتباط بأجندة القوى الإقليمية المؤثرة فى المنطقة، ويضعف المناعة التى يمكن أن يحظى بها المشروع الوطنى

الفلسطينى عبر وحدته وتوحده، إذ يتيح الانقسام الفلسطينى المجال لارتباط بعض قواه وفصائله بدول عربية وغير عربية قد يكون هدفها استخدام القضية الفلسطينية كورقة لتعزيز مواقعها الإقليمية وحل مشكلاتها مع الولايات المتحدة والغرب عبر تعويق عملية التسوية والهجوم عليها.

وإذا ما صح ذلك – وأعتقد أنه صحيح – فإن محصلة هذا الانقسام الفلسطينى تصب فى النهاية لصالح القوى الإقليمية التى تمتلك أجندات وأولويات تتجاوز بكثير القضية الفلسطينية، ومن شأن ذلك أن يرتهن حل القضية الفلسطينية وتسويتها وفق ما هو مطروح عربياً ودولياً وفلسطينياً – أى حل الدولتين – بتسوية الملفات العالقة والمعقدة فى المنطقة بين الولايات المتحدة والغرب وبين العديد من الدول فى إقليم الشرق الأوسط وذلك يعنى فى نهاية المطاف ارتباط القضية الفلسطينية بالوضع فى الإقليم والمنطقة ككل.

ولا شك أن هذا الارتباط ليس بالضرورة سيئاً فى ذاته، ذلك أن الأمر يتوقف على طبيعة هذا الارتباط ونوعيته والأهداف الكامنة وراءه، فمن الممكن أن يكون هذا الارتباط حسناً وإيجابياً بشرط أن تكون القضية الفلسطينية فى مقدمة أولوياته وأهدافه، ليس على صعيد الخطاب فحسب بل فى الواقع، وحتى الآن تدل معظم الشواهد والتداعيات على عكس ذلك.

٣-وقف الإعمار وتسريع وتيرة الاستيطان:

كذلك يفضى الوضع الفلسطينى الراهن إلى وقف مشروع إعادة إعمار غزة بعد العدوان الإسرائيلى، وتجميد الأموال التى خصصت لإنجاز هذه المهمة، حيث لم يتم الاتفاق بعد على الجهة المخولة تلقى هذه الأموال والإنفاق على إعادة الإعمار، وفى انتظار ذلك فإن الأمور تبقى على ما هى عليه أى يبقى الدمار الذى لحق بغزة أثناء العدوان كما هو مع استثناءات بسيطة تقوم بها وكالة الأونروا، وتبقى معاناة الشعب الفلسطينى فى غزة كما هى وهو ما يعنى استمرار الحصار ونقص

مستلزمات الحياة والبناء.

من ناحية أخرى فإن الانقسام الفلسطينى قد أفضى إلى ضعف حصيلة المفاوضات بسبب استثمار إسرائيل للموقف الفلسطينى الراهن كذلك ضعف المقاومة بعد العدوان وهو ما أدى إلى إطلاق يد إسرائيل فى الأراضى المحتلة وتكثيف الاستيطان والمضى قدماً فى مشروع تهويد القدس وهدم المسجد الأقصى عبر الإنفاق وافتتاح «كنيس الخراب» على مقربة منه.

فى الوقت الذى تتحدث فيه إسرائيل بلسان واحد وبلغة واحدة تعبر عن اليمين واليسار أو يقبل بها كلاهما، فإنه على الصعيد الفلسطينى غاب الصوت الموحد لحركة التحرر الفلسطينى والمشروع الوطنى الفلسطينى وتغلبت المصالح الإيديولوجية والعقائدية على المصلحة العليا الفلسطينية.

هذه بعض أوجه التأثير السلبى للانقسام الفلسطينى على القضية الفلسطينية والدولة الفلسطينية، ومن المؤكد أن مشروع الدولة الفلسطينية لن يتقدم خطوة واحدة أو خطوات إلى الأمام ما لم يستعيد الشعب الفلسطينى وحدته الوطنية ووحدة قضيته، ويضع جانباً المصالح الضيقة ويعلى شأن المصلحة الوطنية للشعب الفلسطينى، والطريق إلى ذلك هو تدعيم التعددية الفلسطينية التى كان الفلسطينيون يفاخرون بها أمام الأمم، وتقر كافة الأطراف الفلسطينية بضرورة عدم استبعاد أى منها بل وعدم قدرة أى منها على التمثيل المنفرد للشعب الفلسطينى واعتبار كافة الأطراف شركاء فى المشروع الوطنى الفلسطينى، كل بحسب قدرته وتأثيره، وأن يكون المعيار والحكم فى الوقت ذاته لقياس هذه القدرة، وذلك التأثير، هو صندوق الانتخاب الحر والنزيه بهدف استعادة الوحدة والديمقراطية والتحدث بصوت واحد فى مواجهة الاحتلال والمجتمع الدولى ورأب الصدع فى المشروع الوطنى الفلسطينى بين جناحه الوطنى العلمانى وجناحه الإسلامى.

وهذه المهمات تطرح نفسها بقوة فى الساحة الفلسطينية بل وربما تعيها كافة

الأطراف الفلسطينية بصرف النظر عن مواقعها فى هذا الانقسام، والمؤكد أن هذه المهام ما كانت لتطرح بهذه القوة ما لم يكن الواقع الفلسطينى والوعى الفلسطينى والشعب الفلسطينى قادراً على إنجازها.

خاتمة

ناقشت هذه الورقة موقف النظام العربى من الدولة الفلسطينية على ضوء تطور هذا النظام والمراحل التى مر بها والأولويات والأهداف التى طرحتها كل مرحلة، وركزت بالذات على حل الدولتين منذ أن بدأ يظهر تدريجياً فى أفق السياسة العربية بعد عام ١٩٦٧ وأصبح يمثل – مع توالى المشروعات والمبادرات – سقفاً عاماً لهذه التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى.

واستعرضت الورقة موقف مصر إزاء القضية الفلسطينية والدولة الفلسطينية والاحتمالات والبدائل والسيناريوهات الممكنة الآن وفى المستقبل أمام مشروع الدولة الفلسطينية على ضوء السيناريوهات التى صاغتها المؤسسة الأمنية والسياسية الإسرائيلية.

وتضمنت هذه الورقة البحثية أيضاً مخاطر استمرار الانقسام الفلسطينى الراهن على مشروع الدولة والقضية الفلسطينية وكيفية تجاوز هذا الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية وتطرقت كذلك إلى طبيعة العلاقات العربية الإسرائيلية إذا ما قدر لهذه الدولة الفلسطينية ومشروع التسوية السلمية للصراع أن يشهدا النور.

الدولة الفلسطينية في مجلس الأمن

نشأ العديد من الدول إثر عملية التفكك الطويلة التي تعرضت لها الإمبراطوريات التقليدية كالإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجر عقب نشوء القوميات، كما أن بعض هذه الدول نشأ عقب انهيار الإمبراطوريات

الاستعمارية التقليدية وتتجه قيام حركات التحرر الوطني والمقاومة المسلحة وغير المسلحة لنيل الاستقلال والاعتراف بالأقاليم التي كانت تسيطر عليها الإمبراطوريات الاستعمارية كدول حديثة، علي قدم المساواة مع بقية أعضاء الجماعة الدولية، كما أن بعض هذه الدول نشأت نتيجة تفكك الاتحاد الذي كان يجمعها كوسوفا، البوسنة والهرسك عقب تفكك الاتحاد اليوجوسلافي، وكذلك عقب انهيار الاتحاد السوفييتي السابق واستعادة العديد من الأقوام والشعوب لخصوصياتها القومية ودولها الوطنية.

في معظم وغالبية الحالات السابقة كان وجود الدولة الواقعي وعناصر قيامها متوافرة في الغالب وسابقة علي طلب الاعتراف أيا كان منشئا أو كاشفا، صراحة أو ضمنا، قانونيا أو فعليا فرديا أو جماعيا، وكان مثل هذا الاعتراف تتويج لعملية واقعية قائمة في الواقع العملي بصرف النظر عن شكل ومضمون الاعتراف، بينما في الحالة الفلسطينية يسبق طلب الاعتراف القانوني والواقعي بالدولة الفلسطينية نشأة ووجود هذه الدولة هكذا يبدو الأمر ظاهريا علي الأقل ففلسطين تقع تحت الاحتلال، وخاصة ذلك الجزء منها الذي تم احتلاله عام١٩٦٧ ويتوغل فيه الاستيطان والمستوطنون رغم وجود السلطة الفلسطينية القائمة علي أساس اتفاق أوسلو عام١٩٩٣.

بيد أن التدقيق في المحتوي الواقعي لدولة فلسطين يشير إلي وجود مقومات الدولة رغم الالتباس الظاهر، فمن ناحية أيا كان الاحتلال ومهما طال مداه فهو لا ينشئ سيادة للمحتل ولا يمكن الاعتراف بما ترتب علي الاحتلال من نتائج مهما كانت الحجج والمبررات، أما من ناحية الوجود والاستمرار التاريخي لإقليم دولة فلسطين فهو ثابت منذ معاهدة لوزان وبموجب صك الانتداب علي فلسطين باعتبارها آنذاك ولاية ضمن الإمبراطورية العثمانية، وكان من المفترض أن يكون مصيرها كبقية الولايات التي استقلت عن الاستعمار وشكلت دولا كما أن صك

الانتداب قد منح فلسطين وضعا متقدما ضمن الفئات التي وضعها، ولم يحل دون ذلك إلا تدفق المهاجرين اليهود والمستوطنين إبان عهد الانتداب البريطاني والذي انتهي بإقامة دولة إسرائيل في فلسطين وتشريد مئات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني إثر نكسة ١٩٤٨.

وفضلا عن كل ذلك فإن قرار التقسيم رقم١٨١ لعام١٩٤٧ الصادر عن هيئة الأمم المتحدة الجمعية العامة قد أقر بقيام دولة فلسطينية عربية علي مساحة٤٦٪ من أرض فلسطين جنبا إلي جنب مع الدولة اليهودية وهو القرار الذي قبلته إسرائيل علي الفور واعتبرته مصدر شرعية قيامها ودخولها إلي عضوية الأمم المتحدة، والحال أن موازين القوي السياسية والعسكرية حالت دون قيام الدولة الفلسطينية وسمحت بقيام دولة إسرائيل.

ربما يمثل ما سبق ذكره أو بعض منه علي الأقل الخلفية التي صاحبت تقدم فلسطين بطلب عضوية كاملة في منظمة الأمم المتحدة لمجلس الأمن، وينطوي هذا الطلب علي ضرورة استعادة المنظمة الأممية هيئة الأمم المتحدة لدورها في الصراع علي أرض فلسطين والذي كان حاضرا منذ البدايات الأولي للصراع، وغيبة المفاوضات الثنائية والمتعددة في إطار أوسلو ومدريد، حيث فرض الصمت علي ممثلها في مدريد، ولم يكن لها أي دور في أوسلو وخططت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لتهميش دور المنظمة الدولية وقراراتها وتغييب حضورها باستثناء ما يمثل من هذا الدور تغطية علي حقيقة المفهوم الإسرائيلي للسلام كما هو حال عضوية المنظمة الدولية في اللجنة الرباعية. بالإضافة إلي ذلك فإن التوجه الفلسطيني لطلب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة يستهدف إقرار مرجعية التفاوض اللاحق مع إسرائيل وهي حدود٤ يونيو عام١٩٦٧ في مواجهة خطوط الإجماع الإسرائيلي التي تشكلت حول حدود التسوية والسلام مع الشعب الفلسطيني والتي تتمثل في اللاءات التالية; لا للعودة إلي حدود١٩٦٧، لا لتقسيم

القدس وغير ذلك من اللاءات الإسرائيلية التي تستهدف تقاسم الضفة الغربية والإبقاء علي الكتل الاستيطانية والحؤول دون التواصل الديموجرافي الفلسطيني.من ناحية أخري فإن التوجه الفلسطيني يضع النظام الدولي كله أمام مسئولياته ويواجهه بعجزه وتواطؤه وازدواجية معاييره ويضعه في امتحان عسير أمام الضمير العالمي والرأي العام المتعاطف فعليا مع الشعب الفلسطيني الذي يعاني من آخر الاحتلالات في القرن الحادي والعشرين ولم يحصل طيلة هذه العقود إلا علي وعود براقة أو كاذبة ولامعة ولكنها ليست ذهبية مطلقا.وضع طلب الدولة الفلسطينية بين يدي مجلس الأمن الدولي الذي تمتلك فيه الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وبريطانيا وفرنسا والصين حق الفيتو والذي تتطلب فيه الموافقة علي المسائل الموضوعية أغلبيه٩ أصوات. بحيث تشمل موافقة الأعضاء الدائمين بينها لا تتطلب غالبا المسائل الإجرائية مثل هذا الشرط، يمتلك الأعضاء الدائمون في المجلس كل علي حدة حق الفيتو وإذا ما استخدمه ضد قرار ما ليس بمقدور هذا القرار أن يري النور، و وفق آراء بعض القانونيين فان الدول أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين وعددهم عشرة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة يمتلكون هذا الحق جماعيا، أي إذا اعترض سبعة من هؤلاء الأعضاء علي القرار فلن تتوفر له الأغلبية المطلوبة لإقراره وتظل هذه الإمكانية نظرية فقط.

والحال أن الأعضاء الدائمين في المجلس خاصة الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم كل ما لديها من أرصدة سياسية ومادية واقتصادية ورمزية للتأثير علي الأعضاء غير الدائمين ودفعهم كرها أو طوعا للموافقة علي القرارات التي تريدها وذلك بحكم الوضعية التي تحظي بها الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية القطبية الثنائية.

قد تبحث الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها إسرائيل لتجنب استخدام الفيتو ضد قرار المجلس أو توصيته للجمعية العامة بقبول دولة فلسطين عضوا

كاملا في المنظمة الدولية حيث سيضع هذا الفيتو الولايات المتحدة الأمريكية وجها لوجه مع العالم العربي والإسلامي بمحافظيه وراديكالييه ويمثل انتكاسا للوعود التي قطعها أوباما في بداية ولايته بفتح صفحة جديدة مع العالم الإسلامي والعالم العربي وفي القلب منه القضية الفلسطينية، قد تعمد الولايات المتحدة لبحث تأجيل البت في هذا الطلب للدورة القادمة للجمعية العام عام٢٠١٢ عبر استخدام الآليات البيروقراطية في المنظمة الدولية وقد تعرض الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عضوية مراقب للدولة الفلسطينية في المنظمة الدولية.

من المحتمل أن يصوت لصالح هذا القرار الصين وروسيا وأن تمتنع فرنسا عن التصويت وذلك لا يعد معارضة للقر ر، وثمة العديد من الأعضاء غير الدائمين في المجلس تناقلت الأخبار عزمهم علي التصويت لصالح هذا القرار أما المملكة المتحدة البريطانية فلم ترشح عن نياتها في التصويت أية أنباء ويحتمل أن تساير الولايات المتحدة الأمريكية قياسا علي سابق عهدها في ظل حكومة توني بلير والحكومة التي تلته.

المفارقة الكبري في حالة معارضة القوي الغربية الكبري لطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية أن بعض هذه القوي أعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي يقدم المساعدات والمنح للسلطة الفلسطينية وقد شهد الصندوق بأن الهيكلية الإدارية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام١٩٦٧ تمتلك كامل الشروط لإقامة دولة وتناقض المواقف سيكون واضحا إذا ما استقر الأمر بهذه القوي لمعارضة هذا القرار.

في جميع الحالات أي أن تكون فلسطين دولة كاملة العضوية أو دولة ذات وضع مراقب فإن النتيجة والهدف المرجو هو أن ينخرط مثل هذا الاعتراف في ديناميكية جديدة عربية وفلسطينية تحمل المنظمة الدولية والمجتمع الدولي مهمة إنهاء الاحتلال وأن تفتح الصراع السياسي بين فلسطين وإسرائيل في المجالات الحقوقية

والقانونية لدي محكمة الجزاء الدولية ومحكمة لاهاي ومجلس حقوق الإنسان بهدف تحميل إسرائيل ثمن انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان الفلسطيني وإطلاق موجة مقاومة سلمية في مواجهة الاحتلال وإلا لن يكون لمثل هذا الاعتراف في أية صورة ذو مصداقية وحيثية.

ولاشك أن قرار السلطة الفلسطينية والقيادة الفلسطينية بالتوجه إلي المنظمة الدولية لطلب الاعتراف قد أثار كثيرا من الجدل في الدوائر والفصائل الفلسطينية تمحور حول مصير قضية اللاجئين الفلسطينيين والتي تعتبر أهم قضية في المفاوضات وكذلك الإقرار والاعتراف بحق إسرائيل ودولتها في السيطرة علي ما يقرب من٧٨٪ من أراضي فلسطين الانتدابية وإغلاق ملف الصراع العربي الإسرائيلي وإنهاء الملاحقات الفلسطينية لإسرائيل وهذا الجدل بحاجة إلي بلورة إجابات واضحة وواقعية حتي يتحقق الإجماع حول خطوط الحل مع إسرائيل ويكتسب الصوت الفلسطيني المصداقية اللازمة.

بالإضافة إلي ذلك فإن أسئلة كثيرة يثيرها مثل هذا التوجه من بينها بل ومن أهمها أيضا ذلك السؤال المتعلق بالقرار١٨١ بتقسيم فلسطين ولماذا لم يتأسس طلب الاعتراف علي مثل هذا القرار الذي نفذ نصفه المتعلق بإقامة إسرائيل وبقي نصفه الثاني معلقا وهو المتعلق بالدولة العربية الفلسطينية، وكذلك السؤال الذي يتعلق بمدي ملاءمة نموذج١٩٦٧ للتسوية الآن ومدي كفايته لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني، أسئلة كبيرة لا تزال تبحث عن إجابات.

اتجاهات السياسة الإسرائيلية إزاء الثورة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية

مقدمة

تستهدف هذه الدراسة رصد وتشخيص المواقف الإسرائيلية إزاء الثورة المصرية فى ٢٥ يناير عام ٢٠١١، وذلك ضمن الاتجاهات التى ارتسمت معالمها للسياسة الإسرائيلية إزاء الثورة، ويعنى بهذه الاتجاهات فى الدراسة الحالية موقف الحكومة الإسرائيلية والنخبة السياسية والأمنية وقادة الرأى فى الصحافة الإسرائيلية.

ولا شد أن هذه المواقف والاتجاهات الإسرائيلية إزاء الثورة المصرية لم تتحدد مرة واحدة إلى الأبد أو منذ انطلاقة شرارة الثورة المصرية فى ٢٥ يناير عام ٢٠١١، بل أخذت هذه المواقف فى التشكل مع تطور وقائع الثورة ومصير المواجهة بين نظام مبارك وبين الثوار، وتدرجت هذه المواقف تبعاً لذلك وفق تطور هذه المواجهة ونتيجتها، واختلفت هذه المواقف من مرحلة بداية الثورة، عنها فى أوج تطور الثورة، ثم بعد ذلك نجاحها وانهيار نظام مبارك.

وبطبيعة الحال فثمة خط ناظم وقاسم مشترك أعظم بين هذه المواقف، سواء تعلق الأمر بموقف الحكومة أو موقف المؤسسة العسكرية والأمنية أو بين هذه المواقف غداة الثورة وبعد نجاحها هذا الخط الناظم يتمثل فى سقوط أوهام الإسرائيليين حول قوة نظام مبارك وخبرته فى مواجهة المحتجين، وعدم إدراك حجم السخط الشعبى والكراهية لنظام مبارك، وكذلك ضرورة التهيؤ لكافة الاحتمالات السيئة والاعتماد على الذات والقوة الإسرائيلية فى مواجهة تداعيات

مرحلة جديدة فى تاريخ الشرق الأوسط وتطلع مصر لدور عربى جديد وإقليمى.

وتعالج الدراسة مستقبل العلاقات بين مصر وإسرائيل فى مرحلة ما بعد الثورة، وتعرض لتصور الدور المصرى فى المرحلة المقبلة وتعارض هذا التصور مع التصور الإسرائيلى والمخاوف والإستراتيجية الإسرائيلية لمواجهتها إن بالاستعداد لأسوأ الاحتمالات أو بالتشكيك فى المحتوى الديموقراطى للثورات المصرية والعربية، وانفصالها عن القيم الغربية والتأكيد على الطابع المستقر والديموقراطى لإسرائيل كحليف دائم وثابت للولايات المتحدة الأمريكية.

وفى هذا السياق يجدر الانتباه إلى ملاحظتين هامتين يتعلقان بمضمون هذه الدراسة الأولى منهماً تتلخص فى أن المواقف الإسرائيلية من الثورة لم تتحدد حتى الآن بشكل نهائى واضح، فهى فى طور التشكل وطور الدراسة والمتابعة ومعرفة محصلة هذه العملية الثورية فى مصر والعالم العربى، وأن أية مواقف وفقاً لذلك هى مواقف أولية، قد تتغير على ضوء توفر معطيات جديدة وتكشف محتوى هذه العملية الثورية بصورة جلية.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بالمادة الأولية التى بنيت عليها هذه الدراسة، فهذه المادة الأولية المتوفرة عن النقاش العام فى إسرائيل تبدو قليلة ومحدودة فى مصر بسبب قلة المصادر العبرية المترجمة إلى العربية ومن ثم فقد استعانت الدراسة بعينة من المصادر والمواد عشوائية، بحكم عدم توفر مادة غزيرة يمكن اختيار عينة مضبوطة منها وفق معايير «علمية»أو القضايا المراد بحثها، ومع ذلك فإن المادة المتاحة سمحت فى حدود- لمعالجة موقف الحكومة وبعض أفراد النخبة السياسية والأمنية وكذلك الصحفيين وبعض أساتذة الجامعات من ناحية أخرى فإن الوقت الذى خصص لإنجاز هذه الدراسة لم يسمح لكاتبها بالحصول على مصادر أخرى، فقد كان مطلوباً إنجازها فى خمسة عشر يوماً وهو وقت بكل المقاييس قليل.

***

١ - الموقف الإسرائيلى من الثورة المصرية:

ليست المرة الأولى التى تفاجأ بها إسرائيل وأجهزة استخباراتها ومؤسساتها الأمنية والعسكرية بقيام الثورة فى مصر فى ٢٥ يناير عام ٢٠١١ وسقوط نظام الرئيس المخلوع محمد حسنى مبارك، فى الحادى عشر من فبراير عام ٢٠١١، حيث يضاف إلى هذه المفاجأة التى داهمت العقل السياسى والأمنى الإسرائيلى، حيث كانت الثورة الإيرانية بزعامة الإمام الخومينى عام ١٩٧٩ وسقوط نظام الشاه فى مقدمة هذه المفاجآت، وبالمثل عجزت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية عن التنبؤ بوقوع الانتفاضة الأولى للشعب الفلسطينى فى أواخر عام ١٩٨٧ وغيرها من الأحداث التى لم تتوقعها إسرائيل.

بيد أن هذه المرة كانت المفاجأة من العيار الثقيل بخسارة نظام مبارك الحليف الأوحد لإسرائيل والمعلن، منذ أن تولى مهام منصبه بعد اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات أى طوال ثلاثين عاماً، ذلك النظام الذى كان يقبع على رأس مصر البلد العربى الأكبر والأكثر ثقلاً من الناحية التاريخية والحضارية والسياسية فى إقليم الشرق الأوسط، والذى عقد معاهدة سلام مع إسرائيل منذ عام ١٩٧٩، تكفلت بإخراج مصر من المواجهة العربية لإسرائيل، وفتحت الباب عربياً لقبول الأمر الواقع الإسرائيلى بل وقيادة الدعوة لعقد سلام مع إسرائيل بالشروط التى قبلتها مصر، أو بأقل منها، دون أدنى محاولة لإعادة النظر فى بعض هذه الشروط أو إعادة التفاوض حولها مرة أخرى.

داهمت وقائع الثورة المصرية العقل السياسى والأمنى الإسرائيلى بشقيه المؤسسى وغير المؤسسى، ونعى بعض المعلقين مبارك حيا بأنه كان صديق إسرائيل وحليفها، وحال دون قتل آلاف الإسرائيليين طيلة هذه الأعوام، ورأى البعض فى مبارك شخصياً «كنزاً استراتيجياً لإسرائيل» فى طريقه إلى الاختفاء.

وللإنصاف فإن المفاجأة لم تقتصر فحسب على إسرائيل رغم فداحة المفاجأة

وتداعياتها بالنسبة لإسرائيل دوناً عن بقية الأطراف، حيث فاجأت الثورة المصرية النظام السابق وعلى رأسه مبارك بأجهزته واستخباراته المبالغ فى قوتها عدداً وعدة، كما فاجأت المعارضة الرسمية وغير الرسمية أيضاً، بل ربما كان للثوار أنفسهم الذين أطلقوا شرارة الثورة نصيباً من هذه المفاجأة، فمن المحتمل أن الاحتجاج الذى انخرطوا فيه صبيحة الخامس والعشرين من يناير لم يكن يدور فى خلدهم أنه بداية ثورة عارمة تنضم إليها كافة فئات وقطاعات الشعب، من كل فج عميق، وأن يبلغ عدد هؤلاء الملايين فى العديد من المدن المصرية فى الشرق والغرب والشمال والجنوب.

اتسم الموقف الإسرائيلى منذ بدء وقائع الثورة المصرية فى الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ بالحذر والترقب والصمت الذى فرضه رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو على مجلس وزرائه طالباً منهم عدم التعليق والإدلاء بتصريحات حول مضمون ما يجرى فى مصر، فى الوقت ذاته استند هذا الحذر والترقب فى بدايات الثورة، أى الأسبوع الممتد من ٢٥ يناير وحتى الثانى من فبراير والأيام الأولى منه، على استقرار نظام الرئيس السابق مبارك ومعرفته بحدود ما يجرى فى الشارع المصرى، وقدرته على التعامل معه، وساد فى الدوائر الإسرائيلية الوهم حول تمرس نظام مبارك وخبرته فى مواجهة المحتجين.

ارتكز هذا الحذر والترقب والصمت والثقة فى نظام مبارك خلال الأيام الأولى للثورة – فيما يبدو – على حديث رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلى (أمان) قبل بدء الثورة المصرية بأيام بأنه «ليس هناك خطر على استقرار الحكم فى مصر، وكانت هذه الثقة

تتطلب بالضرورة هذا النوع من الترقب والحذر لسببين أولهما استيعاب الصدمة، وثانيهما استشراف حدود ما يجرى وآفاقه وصياغة الخطوط العريضة للسياسة الإسرائيلية إزاء هذا الموقف الجديد، فى هذه الأثناء تعاملت إسرائيل باستخفاف مع

بدايات الثورة وغلب على موقفها الأمنيات وطمأنة النفس باستقرار نظام مبارك.

بيد أن الصمت والحذر الذى ميز الموقف الإسرائيلى من الثورة بعد بدئها، لم يكن يعنى الوقوف على الحياد بين نظام مبارك والثورة، بل عنى عدم التسرع ومراقبة الوضع ودراسته، حيث ظلت إسرائيل منحازة لنظام مبارك باعتباره أقوى نظام حليف لها بعد نظام الشاه فى إيران، ولو كان الإسرائيليون يملكون مصير مبارك لتمنوا «إطالة حياة مبارك إلى الأبد».

فقد أمد نظام مبارك إسرائيل بالطاقة «الغاز الطبيعى» وساهم فى استقرار إسرائيل الأمنى واستطاعت إسرائيل بفضل حفاظ نظام مبارك على اتفاق السلام أن تشن الحروب وتقمع انتفاضات الشعب الفلسطينى.

لم تقف إسرائيل فى انحيازها ودعمها لنظام مبارك فى مواجهة الثورة عند النيات أو الخطاب والتصريحات، إذ انتقلت وبسرعة إلى النشاط العملى، حيث أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية تعليماتها لسفرائها فى أكثر من عشر دول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وكندا وبعض الدول الأوروبية مطالبة هؤلاء السفراء بالتباحث مع قادة هذه الدول ومسئوليها حول التوقف عن انتقاد مبارك وتفضيل إسرائيل الاستقرار فى مصر فى ظل مبارك وضرورة هذا الاستقرار لإسرائيل والشرق الأوسط.

وأبدت إسرائيل امتعاضها من موقف الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من نظام مبارك وتخليها التدريجى عنه، وأن ذلك سيؤثر على أصدقاء آخرين معلنين للولايات المتحدة فى المنطقة مثل المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية التى تربطها بإسرائيل معاهدة سلام، وقد أبدى أحد المعلقين الإسرائيليين فى معرض الانتقادات لموقف الولايات المتحدة الأمريكية وتخليها عن صديق مثل مبارك وحليف طوال هذه العقود الثلاثة التى مضت، أبدى تخوفه وانزعاجه من احتمال انطباق هذا الأمر على إسرائيل، وينطوى هذا الاحتمال على مبالغة من نوع

ما، فحتى لو كان هذا الاحتمال قائم نظرياً فإنه عملياً يصعب تحقيقه بسبب الارتباطات والتحالف الاستراتيجى بين إسرائيل وأمريكا وضمان الأخيرة لأمن إسرائيل وضمان تفوقها النوعى على العرب ووجود اللوبيات الصهيونية فى مختلف دوائر صنع القرار الغربى.

وبطبيعة الحال فإن الإطاحة بنظام مبارك يفرض على إسرائيل تحديات جديدة ينبغى مواجهتها، فى مقدمتها بناء قوات الجيش بطريقة مختلفة وضرورة التلاؤم بين السياسة الأمنية والوضع الجديد وصعوبة الاعتماد على تلك الفرضية التى تبنتها إسرائيل فى العقود الماضية ألا وهى أن أى توتر فى الجبهات الأخرى لن يترتب عليه صراع مسلح مع مصر نظراً لتمسك مبارك باتفاق السلام وعدم تطلع مصر فى عهده لدور عربى.

من ناحية أخرى فإن إسرائيل لا ترحب ببناء الديمقراطية فى العالم العربى ومصر خاصة وهى تفضل الاستبداد العربى والتعامل مع الشرائح الضيقة المسيطرة على هذه النظم.

فى الأسبوع الثانى من الثورة المصرية، كان حاجز الخوف قد انكسر، بعد وقوع العدد الكبير من الشهداء والضحايا فى القاهرة ومدينة السويس ومدينة الإسكندرية وانهيار أمن النظام وتغيبه المريب عن المشهد برمته، وانهيار مؤسساته الحزبية والأمنية، وقصور فاعليات النظام عن السيطرة على الأحداث واحتواء تداعياتها، أدركت إسرائيل الحجم الحقيقى للأحداث ووجهتها الأساسية؛ أى استهداف إسقاط نظام الرئيس مبارك، وأدركت النخبة السياسية والعسكرية المخاطر الناجمة عن إزاحة هذا النظام تحت ضغط الثورة الشعبية وقادت إسرائيل على ضوء هذا الإدراك حملة سياسية وإعلامية للدفاع عن نظام مبارك تحت شعار «أن الاستقرار أهم من الديمقراطية» وأن مصالح إسرائيل والغرب لها الأولوية على أى أمر آخر حتى لو كان الديمقراطية التى يتطلع إليها الشعب.

وقد تميز الموقف الإسرائيلى بالتناقض ففى الوقت الذى تتباهى فيه إسرائيل بأنها دولة ديمقراطية، فهى تتنكر لهذه الثورة الشعبية التى تطالب بالديمقراطية، وانتقد بعض الكتاب الأمريكيين الذين لا يعادون إسرائيل بالضرورة هذا الموقف الإسرائيلى المنفصل عن محيطه (توماس فريدمان).

فى هذه الأثناء كان شيمون بيريز قد قدم مقاربته حول التكنولوجيا والديمقراطية و(الأى فون) والثورة، حيث أكد أفضلية التكنولوجيا الحديثة بأدواتها وتقنياتها المختلفة على الديمقراطية والحرية وطالب الغرب بتقديم هذه التكنولوجيا للشباب العرب، بدلاً من دعم الديمقراطية، وأن جهاز التليفون المحمول «أى فون» بإمكانياته المختلفة أفضل من الثورة.

خلال هذا الأسبوع الثانى للثورة المصرية اتضح بجلاء عجز نظام مبارك عن احتواء الثوار، وتطويق تداعيات الثورة، خاصة بعد انهيار قوات الأمن واستدعاء القوات المسلحة المصرية للنزول إلى الشوارع والمدن، ورفض هذه القوات المسلحة إطلاق النار على المتظاهرين، ولم تقنع التنازلات التى قدمها مبارك للثوار الشارع المصرى فالحكومة الجديدة التى شكلها برئاسة صديقه الفريق طيار أحمد شفيق ووجهت بالرفض، ويعلم الرأى العام جيداً أن الحكومة الجديدة ما هى إلا أداة من أدوات الرئيس التى يرسم لها سياستها كيفما يشاء، كما أن إعلانه عدم ترشيح نفسه لولاية سادسة لم يفلح فى تهدئة الثوار، بل فيما يبدو فقد شجعت هذه التنازلات المتتالية الثوار على التمسك بمطلب رحيله وإسقاط نظامه أكثر من ذى قبل.

انتقدت إسرائيل فى هذا السياق موقف الولايات المتحدة الأمريكية فى التخلى عن مبارك حليف إسرائيل وحليف الولايات المتحدة الأمريكية، وترددها فى دعمه، وتأييدها لمطالب الثوار، أما فى الأسبوع الثالث للثورة وقيام مبارك بتعيين اللواء عمر سليمان نائباً له فقد سعت إسرائيل لتسويق فكرة الانتقال السلمى المنظم للسلطة لعمر سليمان باعتباره مرشحها المفضل؛ فهو من وجهة النظر الإسرائيلية

كان قريباً من مبارك وأمسك بالعديد من الملفات فى عهده وموثوق به من الجانب الإسرائيلى والولايات المتحدة الأمريكية.

واستهدفت إسرائيل بهذا الانتقال السلمى والمنظم للسلطة فى مصر من مبارك لنائبه، إفراغ الثورة المصرية من مضمونها عبر الحفاظ على النظام وسياساته مع تغيير الأشخاص.

وفى هذا السياق فإن تشكيل مبارك لجنة التعديلات الدستورية؛ للبحث فى تعديل بعض المواد الواردة فى الدستور والتى أثارت جدلاً كبيراً فى النقاش العام فى مصر منذ ٢٠٠٥، خاصة المادة ٧٦ من الدستور المصرى وكذلك المادة ٧٧ وغيرها من المواد، لم تفلح فى إقناع الثوار بالعدول عن التظاهر والاعتصام فى ميدان التحرير، بل كان التقدير السائد آنذاك أن كل هذه التنازلات فات أوانها وجاءت فى الوقت غير المناسب، وتجاوزها سقف التطلعات والمطالب الشعبية، وازدادت الضغوط على نظام مبارك، وهو الأمر الذى أفضى إلى تخلى الرئيس السابق عن منصبه وتسليم إدارة البلاد والسلطة للقوات المسلحة والمجلس الأعلى لهذه القوات وصدر البيان الذى أعلنه نائب الرئيس عمر سليمان فى كلمات مقتضبة.

وبانهيار نظام مبارك وتخليه عن السلطة سيطر بسرعة الهاجس الأمنى، على النخبة الإسرائيلية الحاكمة، وخصصت مائتى مليون دولار إضافية للميزانية الأمنية، وأرسلت إسرائيل وزير دفاعها إيهود باراك وعوزى أراد وآخرين لواشنطن، واستقبلت كذلك الجنرال مايكل كولن للدخول فى حوارات استراتيجية تتعلق بالوضع الناشئ فى المنطقة بعد تخلى مبارك وانهيار نظامه واستخلاص العبر من الثورة المصرية، وبلورة قناعات مشتركة تجاهها وتداعياتها الهائلة، فى المنطقة ومطالبة أمريكا بمزيد من الدعم المالى والعسكرى لمواجهة الواقع الجديد.

قليلة هى الأصوات التى التزمت درجة ما من الاستقامة الفكرية والأخلاقية فى إسرائيل، لدى تناولها ومعالجتها للثورة المصرية، بعض هذه الأصوات هنأ الشعب

المصرى بثورته الديمقراطية، وبعضها الآخر أشار إلى «أن الناس يريدون أن يحرروا أنفسهم من السجون بما فى ذلك أكثر السجناء انضباطاً»، والتزم أحد هؤلاء الكتاب درجة ما من الموضوعية تبتعد عن المناخ السياسى والنفسى الذى يسود فى إسرائيل بعد الثورة المصرية، وذلك بالقول أن العلاقات مع مصر اجتازت اختبارات عديدة؛ اغتيال السادات، أزمة طابا: حرب لبنان، وانهيار أوسلو، والمواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية، ومن ثم فإن الالتزام باتفاق السلام مبدئى وسيستمر وإن تغير نهج مصر الرسمى إزاء إسرائيل.

أما بقية الأصوات – فى حدود المصادر المتاحة – فقد تركزت حول المخاطر التى تواجه إسرائيل بعد انهيار نظام مبارك، ومن بينها احتمال توقف إمداد إسرائيل بالغاز الطبيعى من مصر، والذى يمثل ٤٠٪ من احتياجات إسرائيل من الغاز الطبيعى فى حالة وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم، واستبعاد خيار الضربة الوقائية لإيران بعد انهيار نظام مبارك لأن من سيحكم فى مصر سينصت إلى الرأى العام المصرى والعربى الذى ينهاض مثل هذه الضربة، وأن كلاً من المرشحين القويين لرئاسة مصر محمد البرادعى وعمرو موسى مواليان لإيران، وأنه من المحتمل أن تغلق مصر قناة السويس ويلحق الضرر بالتجارة الإسرائيلية التى يعتمد ٨٩٪ منها على الموانئ البحرية.

٢ - محددات الموقف الإسرائيلى من الثورة المصرية

يتحدد الموقف الإسرائيلى من الثورة المصرية على ضوء اعتبارات وعناصر عديدة متداخلة، ينتمى بعض هذه العناصر والمحددات إلى البيئة الإقليمية، وبعضها الآخر ينتمى إلى البيئة الأمنية والسياسية، وبعضها ينتمى إلى عدم التأكد ودخول العلاقات المصرية – الإسرائيلية مرحلة جديدة يكتنفها الغموض والضبابية.

وتتوزع هذه المحددات بين المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية الأمنية وتمثل قاسماً مشتركاً أعظم بين هاتين المؤسستين، وتستند هذه المحددات والعناصر إلى

حصاد الخبرة الإسرائيلية مع نظام مبارك طيلة هذه السنوات الثلاثين. ويمكن تلخيص تلك المحددات في استمرار معاهدة السلام مع مصر وحجب دور مصر العربي والإقليمي وأن تظل مصر مرتبطة بالسياسات الإسرائيلية الأمريكية.

فالمؤسسة السياسية الإسرائيلية ترى أن إقليم الشرق الأوسط بعد رحيل مبارك أصبح منطقة غير مستقرة، تحاول إيران استثمار المناخ الناشئ بعد انهيار نظام مبارك الذى كان يمثل دعامة أساسية فى حالة توجيه ضربة استباقية إلى إيران، خاصة فى الوقت الذى تزداد فيه عزلة إسرائيل بسبب انهيار التحالف مع تركيا بعد العدوان على أسطول الحرية ورفض إسرائيل طلب الإدارة الأمريكية تجميد الاستيطان واحتمال تحول مصر ما بعد مبارك إلى دولة مواجهة وبدء تقارب بينها وبين إيران.

وقد رأت المؤسسة السياسية الإسرائيلية فى مرور السفينتين الحربيتين الإيرانيتين فى قناة السويس إشارة إلى أن مصر لم تعد ملتزمة بالوقوف ضد إيران كما كان عليه الحال قبل ذلك.

يدخل فى هذا السياق أيضاً أن إسرائيل ترى أن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة تتآكل خاصة بعد فشلها فى أفغانستان وانسحاب قواتها من العراق ودخول المنطقة فى حالة عدم استقرار وتخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن حلفائها وأصدقائها مثل نظام الرئيس مبارك ودعم مطالب الشعب المصرى فى مواجهته، وهو الأمر الذى سيفهم لدى أصدقاء الولايات المتحدة فى المنطقة على نحو سيئ وأنهم سيكونون بمفردهم فى مواجهة احتجاجات شعوبهم.

ومع ذلك فإن هذا المناخ المضطرب فى الشرق الأوسط قد يعزز من وجهة النظر الإسرائيلية دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل باعتبارها الدولة الوحيدة المستقرة فى المنطقة والحليف الذى يعتمد عليه فى المستقبل المنظور والمتوسط والبعيد.

وهذا المناخ الإقليمى الجديد من شأنه أن يعزز مواقف الحركات والأحزاب

الراديكالية فى العالم العربى وخاصة حركة حماس وحزب الله وغيره من الحركات السياسية الإسلامية وغير الإسلامية ويضعف فى الوقت ذاته السلطة الفلسطينية فى رام الله بعد رحيل وانهيار نظام مبارك.

ورغم المخاوف والتوقعات الإسرائيلية بتغير النهج المصرى الرسمى فى التعامل مع إسرائيل واحتمال توقف ضخ الغاز الطبيعى إليها وما دون ذلك من الاحتمالات فإن ما يهم المؤسسة السياسية فى المقام الأول هو ضرورة الحفاظ على اتفاق السلام مع مصر، حتى لو جاء ذلك عبر بضعة شروط على السلطة الجديدة فى مصر للحصول على الشرعية من الدول الغربية على غرار تلك الشروط التى فرضتها اللجنة الرباعية على حماس عام ٢٠٠٦ (التخلى عن الإرهاب والاعتراف بإسرائيل واحترام الاتفاقيات الموقعة بين السلطة وإسرائيل)، وبالطبع لا يساوى رئيس الوزراء الإسرائيلى نتنياهو بين حماس والسلطة الجديدة فى مصر إلا أنه يرى ضرورة أن تضع الأسرة الدولية شرط احترام كل الاتفاقيات التى كان يلتزم بها النظام السابق.

لقد ظل نتنياهو الزعيم الوحيد فى العالم حتى نهاية كانون الثانى عام ٢٠١١ الذى أعلن على الملأ تأييده لحسنى مبارك، الذى حافظ على استقرار العلاقات المصرية – الإسرائيلية رغم التحديات طيلة العقود الثلاثة الأخيرة واستفادت إسرائيل على نحو كبير من هذا الاستقرار، فقد ركزت قوتها فى اتجاه لبنان وحزب الله وضربت مفاعل تموز فى العراق والمفاعل السورى وشنت حربين على لبنان عام ١٩٨٢ وعام ٢٠٠٦، ودعمت الاستيطان فى الضفة الغربية وغزة وقوضت اتفاق أوسلو وأعادت احتلال بعض المناطق التى كانت أعادت انتشار قواتها أثناء تطبيق اتفاقيات أوسلو، وبالإضافة إلى ذلك فقد تمكنت إسرائيل طيلة هذه الفترة من خفض نفقات الدفاع من ٢٣٪ من إجمالى الناتج القومى الإسرائيلى فى السبعينيات إلى ٩٪ فى الوقت الحالى كما أجرت تقليص لقواتها على الجبهة المصرية – الإسرائيلية.

وقد لعب الوضع الجديد الناشئ فى مصر بعد الثورة دوراً مهماً فى تشكيل الإدراك والرؤية الإسرائيلية لهذه الثورة والموقف منها، حيث وجدت إسرائيل نفسها فى موقف يتميز بعدم التأكد وانعدام اليقين وخرج عن المألوف والمعتاد طيلة العقود الثلاثة الماضية، حيث لم تعرف إسرائيل بعد تولى المجلس العسكرى السلطة فى مصر حقيقة المواقف السياسية التى سيتخذها إزاءها إلا بعد صدور بيان المجلس العسكرى باحترام الاتفاقيات الدولية التى وقعتها مصر ويشمل ذلك بطبيعة الحال اتفاقيات كامب دافيد عام ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وهو البيان الذى رحبت به إسرائيل.

بيد أن هذا البيان لم يبدد بالكامل المخاوف الإسرائيلية من الوضع الجديد الناشئ فى مصر، فثمة من وجهة النظر الإسرائيلية الكثير من الملفات التى ستؤجل لأجل غير مسمى من بينها عملية السلام وقضية الجندى الإسرائيلى الأسير لدى حماس «جلعاد شاليط» وحركة التبادل التجارى بين مصر وإسرائيل وغموض موقف شباب الثورة المصرية من عملية السلام والتسوية والموقف من إسرائيل أو أى دولة خارجية سواء إيران أو غيرها.

أما على صعيد المؤسسة العسكرية فقد أكد رئيس الأركان السابق جابى أشكنازى فى الاجتماع الأخير لهيئة الأركان فى ١٠/ ٢/ ٢٠١١ «الحفاظ على دولة إسرائيل قوية وجاهزة» وأن «الجيش الإسرائيلى قوى ونوعى ويملك قدرة ردع كبيرة ويدرك غاياته وأهدافه» وذلك فى خطابه أمام مؤتمر هيرتزيليا الحادى عشر حول ميزان المناعة والأمن القومى فى إسرائيل.

وحدد رئيس الأركان الإسرائيلى السابق الخطوط العريضة لتداعيات الموقف الناشئ الجديد وسبل مواجهته، حيث يرى أن هذا الموقف الجديد الذى يواجه إسرائيل يعزز المعسكر الراديكالى فى لبنان والمنطقة وأن على إسرائيل أن تستعد للمواجهة على أكثر من جبهة وضرورة تجهيز الجبهة الداخلية فى إسرائيل بطريقة

أفضل مما كان عليه الحال إبان حرب عام ٢٠٠٦، ووضع خطط استعداد وتدريب لخوض حروب تقليدية فسلاح الجو وحده لا يكفى وطائرات «إف ١٦» غير كافية ولابد من استخدام رشاشات «ام١٦».

٣ - التقييم الاستراتيجى الإسرائيلى للموقف:

تخلص إسرائيل فى تقييمها للموقف استراتيجياً إلى أن انهيار نظام مبارك هو تغير استراتيجى للأسوأ يتطلب مزيداً من الوقت لدراسته والاستعداد له خاصة وأن خسارة نظام مبارك تقترب إلى حد كبير من انهيار وخسارة نظام الشاه محمد رضا بهلوى فى إيران عام ١٩٧٩ على الأقل فى جانبين أولهما المفاجأة غير المتوقعة لانهيار هذين النظامين أما ثانيهما فهو أن النظامين كانا حليفين قويين فى المنطقة لإسرائيل.

ومع ذلك فخسارة نظام مبارك أكثر فداحة من خسارة نظام انشاه، فمصر تحظى بثقل عربى وإسلامى وتاريخى مهم فى المنطقة واستطاعت خلال النصف الثانى من القرن العشرين تشكيل وبلورة نموذج مؤثر ويحتذى به فى العالم العربى وآسيا وأفريقيا، نموذج عبد الناصر فى الخمسينيات والستينيات القائم على التحرر الوطنى والحياد الإيجابى والقومية العربية والعدالة الاجتماعية ونموذج السادات القائم على السلام والانفتاح الاقتصادى على العالم والتعددية المقيدة، وكلا هذين النموذجين امتد خارج حدود مصر فى العالم العربى بل فى أفريقيا والعالم الإسلامى.

والخشية الآن أن تتمكن مصر من صياغة نموذج جديد فى المنطقة يقوم على الديمقراطية واحترام مواثيق حقوق الإنسان وتوزيع عادل للثروة الوطنية واستعادة دور ومكانة مصر على الصعيد الإقليمى والعربى، خاصة وأن شرارة الثورة التى انطلقت فى مصر لها صداها فى اليمن وليبيا وسوريا والبحرين وربما غيرها من الدول فى المدى المنظور.

وبالرغم من سابق الخبرة المصرية فى بناء نموذج متكامل للسياسات الداخلية والخارجية إن فى عهد عبد الناصر أو عهد لسادات وفتح أفق تشكل نموذج جديد

بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، فإن بناء النموذج المصرى الجديد، وإن ارتبط بالإرادة السياسية المصرية إلا أنه سيتأثر بالبيئة الإقليمية والدولية.

حيث أن أى تصور مصرى يتعلق ببناء هذا النموذج فى المستقبل القريب والمنظور لا ينفصل بالضرورة عن التصورات الأخرى بالذات التصورات الإسرائيلية، التى تستشرف مستقبل هذه المرحلة الجديدة فى تاريخ الشرق الأوسط، ذلك أن التصور المصرى سيتضمن بالضرورة تحديد معالم الدور الجديد لمصر عربياً وأفريقيا وطبيعة السلام المنشود فى المنطقة وغيرها من القضايا الإستراتيجية والتى تتناقض مع التصورات الإسرائيلية.

ففى أبريل عام ٢٠١١ صدر عن معهد أبحاث الأمن القومى الإسرائيلى دراسة حول المستجدات فى الشرق الأوسط، أنطوت على تقييم للتوجهات الديمقراطية فى العالم العربى وخاصة مصر معتبرة أن هذه التوجهات لا تنخرط بالضرورة فى منظومة القيم الغربية العلمانية، والتعددية الفكرية، وأنها قد تنتج ديموقراطية معزولة عن المعايير الغربية، وليست قادرة على تشكيل «معسكر للسلام» مع إعداء العالم العربى والإسلامى لأنها فى نهاية المطاف تخدم معسكر المقاومة حماس وحزب الله لأن هذا الزلزال ضرب دولة معتدلة مثل مصر خاصة بسبب ثقلها السياسى والبشرى والعسكرى باعتبارها أكبر قوة عربية.

ولا شك أن هذا التكييف لموجة الثورة العربية ينطوى على بعد سلبى واضح، بل وربما يتخذ نهجاً تحريضياً ضد هذه الثورات والنظم التى ستنبثق منها، ومما يزيد من قوة هذا الاحتمال أن الثورات العربية من وجهة النظر الإسرائيلية أسفرت عن اعتراف بشرعية قوى مثل الإخوان المسلمين فى مصر والنهضة فى تونس وغيرهما من الجماعات الإسلامية والتيارات العلمانية الأخرى، ويحمل هؤلاء من وجهة النظر الإسرائيلية نظرة عدائية لإسرائيل وليسوا على استعداد للمصالحة معها فى المستقبل القريب والمنظور.

من ناحية أخرى فإن هذه الثورات فرضت أجندات داخلية ملحة شغلت الفاعلين السياسيين الحاليين، كما يصعب وفقاً لهذه الدراسة احتشاد هؤلاء الفاعلين ضمن تكتل عربى وسوف يترتب على ذلك أن هؤلاء الفاعلين سينغلقون داخلياً وثمة قوى أخرى غير عربية فى مقدمتها إيران وتركيا وإسرائيل ستعمق نفوذها فى الإقليم.

بالنسبة للثورة المصرية فإن إسرائيل وطبقاً لهذه الدراسة ستواجه مشكلات أمنية فى شبه جزيرة سيناء وغزة تتمثل فى تهريب السلاح والمقاتلين ونوعيات جديدة من الأسلحة مع ضعف النظام الجديد وقصوره عن فرض سيادة القانون وهى تحديات تفترض وجود استجابات إسرائيل قد تحرج النظام الجديد وتعوق بلورة تصوراته حول المستقبل، وتعرقل محاولة مصر بلورة دورا جديدة، خاصة وأن إسرائيل تستعد دائماً للأسوأ من الاحتمالات بما فيها الحرب إذا ما اقتضى الأمر ذلك.

من ناحية أخرى فإن هذه التطورات قد تفضى إلى تعويق عملية التسوية ولكنها فى الوقت ذاته لن تخفف ضغوط المجتمع الدولى على إسرائيل لعقد التسوية مع الفلسطينيين كما أنها لن تهز استقرار المجتمع الدولى حول صيغة حل الدولتين فى الشرق الأوسط. وتناولت الدراسة الأدوات التى يمكن لإسرائيل اللجوء إليها لمواجهة تداعيات هذه الموجة الثورية فى العالم العربى وبخاصة فى مصر من بينها التهيؤ لسيناريو المواجهة العسكرية نتيجة المخاطر المحتملة فى المنطقة وضرورة زيادة الميزانية الأمنية بإضافة ٧٠٠ مليون دولار وزيادة المساعدات العسكرية الأمريكية فى المستقبل وكذلك الترويج لإسرائيل كحليف مستقر وثابت وحيد لأمريكا فى الشرق الأوسط وإيجاد تحالفات دولية جديدة بعد خسارة نظام الشاه ١٩٧٩ وتركيا ٢٠١٠ ونظام مبارك ٢٠١١.

وقد لا يمكن التنبؤ الآن بمحصلة تفاعل هذه التصورات مع المتغيرات الإقليمية الجديدة والصورة التى يمكن أن تنشأ عنها وكذلك النظم التى ستقام فى

المستقبل القريب فى مصر أو غيرها والموقف الإسرائيلى إزاءها ودوره فى عرقلة بناء النموذج المصرى الجديد، إلا أنه بمقدورنا القول بأن هذه المحصلة ستقف فى تناقض مع التصور المصرى خاصة بعد اتضاح طبيعة المبادرة المصرية الجديدة فى طور التشكيل والتى تتمثل عناصرها فى عقد المصالحة بين حماس وفتح معبر رفح بشكل دائم وهو ما يعنى تفريغ سياسة الحصار على قطاع غزة الإسرائيلية من مضمونها ومطالبة مصر بعقد مؤتمر دولى للسلام برعاية الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية وفتح الجسور مع إيران ووصل ما انقطع مع سوريا.

ومن وجهة النظر الإسرائيلية فإن هذه التطورات فضلاً عن أنها تنهى احتكار إسرائيل للديمقراطية فى المنطقة وهى الحجة التى لم تتوانى إسرائيل عن تقديمها للغرب وتأكيد انتمائها له فى عالم الاستبداد العربى، فإن هذه التطورات تزيد من تعقيد عملية السلام، فالسلام المصرى – الإسرائيلى والأردنى – الإسرائيلى، بل السلام مع العرب عموماً استند إلى الاستبداد العربى وارتبط بإرادة الزعيم الفرد الأوحد الذى لا يكترث بآراء شعبه ورغباته ولديه الأدوات والوسائل لفرض هذا السلام، أما الآن وفى حالة اكتمال ونضج هذه التطورات ووصولها إلى إقامة أنظمة ديمقراطية فإن السلام يتعين أن يكون مع هذه الشعوب العربية وأن يستند إلى آراء الجمهور والرأى العام فى كل العالم العربى وهو الأمر الذى يعقد من صيغة السلام الممكنة على الصعيد الإسرائيلى ويضع إسرائيل فى مواجهة استحقاقات جادة لسلام حقيقى.

وتجئ هذه التطورات فى سياق تآكل السيطرة الأمريكية على المنطقة ورغبة إدارة أوباما فى مجاراة الجمهوريين فى مجال نشر وتدعيم الديمقراطية وإرضاء الكونجرس الأمريكى باستخدام الفيتو ضد قرار مجلس الأمن المتعلق بالاستيطان وكذلك العديد من القضايا الداخلية المتعلقة بالموازنة وذلك تمهيداً للترشيح لولاية ثانية، ويعزز من ذلك فشل كافة الأسلحة التى استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية فى السنوات الأخيرة الغزو والاحتلال ومكافحة الإرهاب وإنفاق المليارات من الدولارات لإنهاء

الإرهاب وأنظمة الاستبداد وهذا يعنى فى المقام الأول أن تدعم الولايات المتحدة الأمريكية التطورات الجارية وأهدافها المتمثلة فى الحرية والديمقراطية.

تدرك إسرائيل إذن أنها فى مواجهة شرق أوسط جديد غير ذلك الذى دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية فى عهد إدارة بوش الابن، شرق أوسط تتحرر فيه الشعوب وتقرر مصيرها وتتجه صوب الكرامة والديمقراطية، وتقدم صورة جديدة للعرب والإقليم مخالفة لتلك الصورة النمطية والسلبية التى كانت سائدة لدى الرأى العام الغربى ودوائر صنع القرار فى الغرب، قبل اندلاع هذه التطورات وانهيار بعض أنظمة الاستبداد والفساد.

٤ - الاستراتيجية الإسرائيلية لمواجهة الموقف:

يمثل الهاجس الأمنى الإسرائيلى وهاجس القوة والتفوق النوعى العامود الفقرى فى استراتيجية إسرائيل لمواجهة تداعيات الموقف فى مصر وامتداداته على الصعيد العربى، ويمكن وصف استراتيجية إسرائيل إزاء هذه التطورات باستراتيجية «الاعتماد على الذات».

وقد رسم بعض جنرالات الاحتياط ورئيس الأركان السابق بعض التوجهات الاستراتيجية والخطوات التكتيكية التى يمكن لإسرائيل اعتمادها وتبنيها لمواجهة تداعيات الموقف إن على الصعيد المصرى أو على الصعيد العربى الإقليمى، ففيما يتعلق بعملية السلام وفقدان السلطة الفلسطينية فى رام الله الغطاء السياسى الذى كان يمثله نظام الرئيس السابق حسنى مبارك اقترح الجنرال احتياط «دانى روتشيلد» رئيس مؤتمر هيرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القومى فى إسرائيل إنشاء هيئة رباعية عربية لاستئناف المفاوضات وتوفير غطاء عربى للسلطة الفلسطينية بدلاً من الجامعة العربية «المتطرفة» من وجهة نظره، وحدد نهاية عام ٢٠١١ تاريخاً لإنشاء مثل هذه الهيئة.

أما «إفرام سنيه» عميد احتياط ووزير سابق فيقترح تعزيز محور الاعتدال العربى الأردنى الفلسطينى، وإعادة بناء قوة الجيش الإسرائيلى على أسس جديدة، غير تلك

التى كانت سائدة إبان نظام مبارك، ويضيف إلى هذه المقترحات خطوات عملية لتأمين الموقف فى مواجهة التداعيات الممكنة لتغيير النظام فى مصر، من بينها احتلال محور فيلادلفى فى منطقة الحدود بين غزة ومصر، وتسريع بناء الجدار فى منطقة الحدود مع مصر وزيادة الاعتماد الإسرائيلى على الغاز الطبيعى المستخرج فى إسرائيل، وعقد اتفاق سلام مع الفلسطينيين لتجنب العزلة.

وقد شدد اشكنازى رئيس الأركان السابق على ضرورة استعداد إسرائيل لمواجهة أكثر من جبهة وخوض حروب تقليدية وتهيئة الجبهة الداخلية فى إسرائيل على نحو أفضل من ذى قبل.

يضاف إلى ما سبق تعزيز القدرات الأمنية وتخصيص مائتى مليون دولار إضافية وبدء حوار استراتيجى مع الولايات المتحدة الأمريكية حول استراتيجية مواجهة هذه التداعيات فى المنطقة.

ويبقى الحفاظ على اتفاق السلام مع مصر نقطة أساسية وعنصراً مركزياً فى استراتيجية إسرائيل لما بعد مبارك، وذلك باعتبار أن السلام مع مصر من وجهة النظر الإسرائيلية رصيداً استراتيجياً لاستقرار المنطقة وأهم بكثير من الديمقراطية.

وتشدد إسرائيل على أن وصول قوى إسلامية كالإخوان المسلمين إلى السلطة فى مصر عبر الديمقراطية سيلحق أضراراً بليغة بالسلام كما أن تمديد النفوذ الإيرانى فى المناخ الإقليمى الجديد سيعزز القوى الراديكالية، وفى جميع الحالات فإن حاجات إسرائيل الأمنية تتزايد ولابد من تلبية هذه الحاجات مادياً وتقنياً لمواجهة التداعيات الجديدة فى المنطقة.

تجمع تحليلات إسرائيلية شتى على أن اتفاق السلام مع مصر سيستمر لأنه صمد فى وجه تحديات عديدة سبق الإشارة إليها، ويبقى أن مصر ما بعد مبارك، غير مصر التى عرفتها إسرائيل طيلة هذه العقود ومن ثم فإن احتمال تغير النهج الرسمى فى التعامل مع إسرائيل وارد مع بقاء الاتفاق الموقع بين البلدين وأن اعتماد إسرائيل

على ذاتها هو الأساس الذى ترتكز عليه لاستراتيجية الإسرائيلية خاصة بعد تخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن الحليف المصرى الذى ظل لسنوات طويلة شريكاً أساسياً فى تنفيذ الاستراتيجية فى المنطقة، ولا أحد يضمن فى المستقبل تخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن إسرائيل كما تخلت عن مبارك.

كانت إسرائيل قد أعدت نفسها قبل قيام الثورة المصرية لأحد احتمالين الأول منهما بقاء مبارك لفترة رئاسية سادسة أو حلول ابنه جمال فى الحكم لظروف تتعلق بصحة الرئيس، وفى الحالين لم يكن لدى إسرائيل مشكلة فبقاء مبارك لولاية سادسة سيعنى بقاء ذات السياسات والتوجهات إزاء إسرائيل والسلام والمنطقة عموماً كما أن وراثة مبارك الابن لأبيه فى الحكم لن يغير شيئاً جوهرياً من توجهات مبارك الأب باستثناء العزوف المؤقت عن دفع العلاقات مع إسرائيل لاكتساب بعض الشعبية ولن يغير ذلك شيئاً في واقع العلاقات المصرية – الإسرائيلية طالما بقيت التوجهات الأساسية، وكانت إسرائيل تعد إعلامياً وسياسياً لمساندة هذين الاحتمالين ولم تطرح على نفسها أية احتمالات أخرى إلا مع نشوب الثورة المصرية وتغيير قواعد اللعبة فى المنطقة عموماً وليست فى مصر فحسب.

تنظر إسرائيل إلى مصر باعتبارها القوة العربية الأكبر وأنها دولة كبيرة ومتماسكة وتمتلك من الطاقات الكامنة التى تجعل منها قوة كبيرة بمقدورها الصمود فى وجه إسرائيل وأنها قادرة على أن تلعب دوراً عربياً وإقليمياً.

من ناحية أخرى فإن تقييم إسرائيل لاتفاق السلام مع مصر ينلخص فى أن هذا الاتفاق لم ينهى الصراع مع إسرائيل بل تخذ الصراع شكلاً جديداً حول الدور والمكانة والقدرة على التأثير فى مجريات الأمور.

ومع ذلك أو بالرغم من ذلك فإن بقاء لاتفاق بين إسرائيل ومصر سارياً يقع فى مقدمة أولويات الإستراتيجية الإسرائيلية إزاء مصر، فسريان هذا الاتفاق يكفل لإسرائيل ميزات إستراتيجية مهمة، فهو يمنحها حرية الحركة على الجبهات

الأخرى الفلسطينية واللبنانية والسورية ويجنب إسرائيل تكاليف إعادة بناء الجبهة المواجهة لمصر عسكرياً فضلاً عن أنه رسالة إلى بقية الدول العربية والشعب الفلسطينى للاستمرار فى التطلع إلى السلام مع إسرائيل عبر المفاوضات.

ورغم المخاوف الإسرائيلية من الوضع الجديد الناشئ فى مصر خاصة احتمال صعود الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية فإن الدوائر الإستراتيجية الإسرائيلية نظرت بارتياح لإعلان الجيش المصرى احترامه لكل الاتفاقيات الدولية لمصر ومن بينها اتفاقية السلام مع إسرائيل، وحتى مع صعود الإخوان المفترض فإن إعلان الإخوان احترامهم لهذه الاتفاقية قد يهدئ من روع الإسرائيليين وتقلص معارضتهم وخوفهم من هذا الاحتمال.

وفى هذا السياق فإن سعى مصر وتطلعها لأن تلعب دوراً عربياً وإقليمياً يتناسب مع مكانتها وثقلها يثير المخاوف الإسرائيلية خاصة مع تطلع الدول العربية إلى مصر وقيادتها وبدء تشكل سياسة مصرية جديدة على الصعيد الإقليمى.

فى مواجهة هذه المخاوف تمتلك إسرائيل سيناريوهات مختلفة للتعامل مع هذا الوضع من بينها إعادة بناء الجيش الإسرائيلى على فرضية احتمال حدوث مواجهة فى المنطقة وتعزيز الجبهة العسكرية المواجهة لمصر بعد انتهاء العقود الثلاثة الأخيرة لحكم مبارك، وكذلك مراقبة الحدود مع مصر وحدود مصر مع غزة واستكمال بناء الجدار العازل على الحدود مع مصر وأخيراً وليس آخرا احتلال محور فيلاد يلفيا أو صلاح الدين، لتأمين الحدود، وهذه الأدوات والسيناريوهات المختلفة ترتبط باستقرار الأوضاع فى مصر ودراسة ما سيؤول إليه الوضع وطبيعة التوجهات الجديدة لمصر ولن يتضح ذلك قبل بضع سنوات.

مستقبل العلاقات المصرية – الإسرائيلية بعد الثورة:

لاحظ الكثيرون من المراقبين الذين تابعوا وقائع الثورة المصرية فى ميدان التحرير وغيره من الميادين والمدن غياب الشعارات التى تتعلق بإسرائيل والصراع العربى –

الإسرائيلى والقضية الفلسطينية وعملية السلام والتسوية والولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وتوصل بعض هؤلاء إلى استنتاج خاطئ مضمونه ألا تغيير فى مواقف مصر إزاء إسرائيل أو إزاء السياسة الخارجية المصرية بشكل عام.

وقد عزز من هذا الاستنتاج أن البيان الأول لشباب ثورة ٢٥ يناير والذى تضمن مطالب الثوار، خلا من أية إشارة إلى إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ذلك فإن البند الخامس من البيان رقم (٤) والبند التاسع من البيان رقم (٥) الصادران عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة عقب تسلمه إدارة البلاد قد خلا كلاهما من الإشارة إلى إسرائيل وأعلنا التزام مصر بالاتفاقيات الدولية التى وقعتها بما فيها اتفاقية كامب دافيد عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩.

ويتمثل مصدر الخطأ فى هذا الاستنتاج فى عنصرين الأول منهما أن خلو فضاء الثورة من هذه الشعارات التى تتعلق بهذه القضايا كان قراراً إرادياً من الثوار التزم به الجميع طيلة أيام الثورة بهدف التركيز على المهمة الأولى التى طرحها الثوار على أنفسهم ألا وهى مهمة إسقاط نظام مبارك والحؤول دون تشتت الأهداف وتجنب خلق عداوات وخصومات مبكرة للثورة فى الخارج، أما العنصر الثانى فيتمثل فى التسرع بالتوصل لهذا الاستنتاج والاستناد إلى مجرد لحظة زمنية محددة مفصولة عن السياق الزمنى واستباق السيرورة التى يمكن أن تؤول إليها هذه التطورات.

وفى هذا السياق أيضاً، توصل بعض رموز اليمين الإسرائيلى إلى أن القضية الفلسطينية أصبحت ثانوية بالنسبة للثوار والمتظاهرين وأنها ليست السبب فى عدم الاستقرار فى إقليم الشرق الأوسط، ولم يفطن هؤلاء المراقبون من الإسرائيليين أو غيرهم إلى أن الثوار أرادوا منذ البداية التركيز على خصم واحد وهو نظام مبارك.

وقد أظهرت التطورات التى أعقبت تخلى مبارك عن السلطة وتسليمها للقوات المسلحة المصرية افتقاد هذا الاستنتاج إلى المصداقية، حيث رفع المتظاهرون بكثافة

شعارات حول تحرير القدس من السيطرة الإسرائيلية.

ومن الملفت للنظر أنه قد غاب عن ذهن أصحاب هذا الاستنتاج «أن كل الثورات محلية» من زاوية الأسباب التى قادت إلى قيامها والأهداف التى تنشد تحقيقها ولكنها نادراً ما تتوقف عند الحدود المحلية وتظهر تأثيراتها على البيئة الإقليمية إن عاجلاً أو آجلاً، على غرار ما حدث فى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ والثورة البلشفية عام ١٩١٧ وغيرهما من الثورات، أخذاً فى الاعتبار أن لكل حالة ولكل ثورة خصوصية تميزها عن غيرها.

تعزز الثورة المصرية والثورات العربية من مواقف الدول العربية فى مواجهة إسرائيل وفى مقدمتها مصر، ذلك أن الثورة المصرية قد فتحت الباب (أو هكذا يفترض) أمام بناء نظام ديموقراطى ومؤسسات تمثيلية تشريعية وتنفيذية قائمة على الانتخاب الحر والنزيه، وهو ما يعنى فى نهاية المطاف نهاية حكم الفرد المستبد الذى يفرض املاءاته واختياراته على الشعب دون حاجة لمعرفة اتجاهات الرأى العام والمواطنين، والحال أن قضية العلاقات مع إسرائيل ستخضع للنقاش السياسى والبرلمانى وترتبط القرارات التى تنظم هذه العلاقات بموافقة البرلمان والمؤسسة التشريعية عليها بعكس ما كان عليه الحال قبل ذلك حيث كانت تتخذ القرارات فى إطار حلقة ضيقة من المتنفذين فى النظام السابق دون حاجة للمرور بمجلس الشعب واستطلاع اتجاهات الرأى العام.

لقد كسرت الثورة المصرية والثورات العربية تميز إسرائيل المرتكز إعلامياً ودعائياً على أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة فى المنطقة بالرغم من وجود ديموقراطية تركية وأخرى لبنانية فى ذات الإقليم، كانت إسرائيل تفضل عقد السلام مع نظم حكم ديكتاتورية مستبدة، وكانت المعادلة التى حكمت سلوكها إزاء السلام هى أن «الاستقرار مع الاستبداد أفضل من الديمقراطية» وأصبح لزاماً عليها الآن أن تعقد السلام – إذا كانت راغبة أصلاً فيه – مع الشعوب العربية ومع

ملايين المصريين بدلاً من بضع مئات من المتنفيذين والقائمين على نظام الحكم.

فى الأفق المنظور من الممكن أن تستمر مصر فى الالتزام بمعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، بيد أن ذلك لا يحول دون إمكانية تبنى نهج جديد للسياسة المصرية إزاء إسرائيل فلن يكون النظام القادم فى طور البناء «كنزاً آخر استراتيجياً لإسرائيل» بل سيرفض هذا النظام سياسة الإملاء وفرض الهيمنة على المنطقة بالقوة والردع، سيرفض سياسة التواطؤ مع إسرائيل ولن يبرر أو يسوغ مفاوضات عبثية تعتبرها إسرائيل غاية فى حد ذاتها لكسب الوقت وتيئيس الشعب الفلسطينى، لن يساهم النظام المقبل التى لم تتضح معالمه بعد فى حصار إسرائيل للشعب الفلسطيى فى غزة، وسوف ينسج هذا النظام علاقات جديدة مع سوريا وفصائل المقاومة ولن يوفر غطاءاً لضربة وقائية إسرائيلية ضد إيران، كما أنه أى هذا النظام سيعيد النظر فى صفقة تصدير الغاز الطبيعى المصرى إلى إسرائيل وفقاً لحكم القضاء الصادر فى هذا الشأن.

كل هذه الملفات أو بعضها أو غيرها يفترض أن يخضع لفحص دقيق وقرار ملائم يأخذ فى اعتباره السياق الجديد والمتغيرات التى طرأت على المشهد السياسى فى مصر والمشهد العربى أيضاً دون أن يعنى ذلك تبنى سياسات حربية أو تدفع للحرب مع إسرائيل.

وقد لاحظنا مؤخرا أن ما تصورنا من قبل حول طبيعة المواقف المصرية بعد الثورة، قد انتقل وبسرعة من حيز التصورات والاحتمالات إلى حيز الوقائع والواقع، حيث تمكنت مصر بعد الثورة من صياغة ملامح مبادرة مصرية جديدة تشكلت تدريجيا، حيث صرح السيد وزير الخارجية المصرى أن الحصار :شئ مشين« وتمكنت مصر عبر اتصالات مع حركة حماس وفتح من عقد مصالحة فلسطينية وإنجازها بسرعة لم يتوقعها أحد.

من ناحية أخرى أبدت إسرائيل والولايات المتحدة دهشتهما من إبرام المصالحة وعدم التنسيق معهما وأعلنت مصر عزمها فتح معبر رفح بشكل دائم بعد دراسة

الآليات والمعايير اللازمة لذلك، وأضف إلى ذلك إعلان مصر عن عزمها الدعوة لمؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط برعاية الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة.

يعزز ذلك أن مصر ومنذ منتصف الخمسينيات والستينيات والسبعينيات قد استطاعت أن تشكل نموذجاً متكاملاً للسياسة الداخلية والإقليمية والدولية، ففى حقبة الرئيس الراحل عبد الناصر شكلت مصر نموذج التحرر الوطنى والحياد الإيجابى والاشتراكية العربية أو اشتراكية الدولة وامتد تأثير هذا النموذج لأبعد من الحدود المصرية والعربية، وفى عهد السادات وبصرف النظر عن التحفظات على سياساته المصرية والعربية، صاغ هو أيضاً نموذجاً مبنى على السلام ونهاية الحروب والانفتاح الاقتصادى والتعددية المقيدة، وأثر ذلك النموذج أيضاً على المنطقة العربية.

فإذا ما تمكنت مصر من تشكيل نموذج جديد يواكب القرن الحادى والعشرين والثورة المصرية، فإن ذلك سيعزز من قدرات مصر وسياستها الخارجية سواء إزاء إسرائيل أو غيرها من الدول وبمقدور مصر أن تتعامل بندية وأن ترفض المهانة والإملاء وأن تضع فى اعتبارها منظور جديد للمصلحة الوطنية لا يتناقض مع المصالح العربية حيث لا تناقض بين الاثنين إلا من زاوية الاستعلاء وتجذر القطرية على حساب المصالح العربية والانكفاء على الذات.وهذا النموذج المنشود بنائه شعبياً وثورياً يمكنه أن يعتمد على الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى والعدالة الاجتماعية لتوزيع الثروة وتدعيم المساءلة والشفافية، وبإمكان مصر أن تكون قدوة للعالم العربى بمقوماتها البشرية والثقافية والحضارية.

مثل هذا النموذج سيعزز المناعة الوطنية المصرية وسينعكس إيجاباً على سياستها الخارجية وتحديداً فى مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وسيمنحها الثقة والقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، وسيمكنها من استعادة دورها الإقليمى والعربى ومكانتها فى المنطقة، ليس – بطبيعة الحال- على غرار المرحلة القومية الناصرية ولكنه من المؤكد مخالف لمرحلة حكم السادات ومبارك.

وربما يفضى ذلك – إذا ما نجحت مصر فى بناء مثل هذا النموذج – إلى إعادة النظر فى المعاهدة المصرية – الإسرائيلية فى المدى المتوسط (٥-١٠ سنوات) أو تجميد بعض بنودها أو تعديل بعضها الآخر خاصة تلك التى تقيد السيادة المصرية على سيناء خاصة فيما يتعلق بقرار مصر تعزيز وجودها العسكرى على الحدود مع إسرائيل. ولاشك أن تضافر البناء الاقتصادى والبناء السياسى لاستعادة ديناميكية النهضة سيساعد مصر فى تعظيم مواردها الاقتصادية وزيادة صادراتها وتحجيم الدين المحلى والأجنبى والتحرر من المساعدات الخارجية والتهيؤ لتبنى سياسات مستقلة وطنية وذات بعد إقليمى وعربى.

من وجهة نظر الكثيرين من المصريين فإن المعاهدة المصرية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩ أصابت مصر بالشلل وسمحت لإسرائيل وأمريكا بالدفاع عن مصالحهما دون تردد، حيث تمكنت إسرائيل فى ظل هذه المعاهدة من ضرب المفاعل النووى العراقى عام ١٩٨١، وشنت عدوانها على لبنان عام ١٩٨٢ وعام ٢٠٠٦ وضاعفت عدة مرات عدد المستوطنين فى الضفة الغربية وأعلنت القدس عاصمة موحدة لها وقصفت المنشآت السورية، وفى مقابل ذلك قدمت مصر مساهمة سياسية وعسكرية فى حرب الخليج عام ١٩٩٠ – ١٩٩١، وقادت الحملة ضد إيران وتهديدها وغذت وهم السلام فى المنطقة، ومارست ضغوطاً على السلطة الفلسطينية لمواصلة التفاوض العبثى.

ولاشك أن هذه المعطيات تعزز بناء سياسة جديدة مصرية فى مواجهة إسرائيل ومرتكزات شعبية لها فى أوساط الشعب المصرى وتكسب صانعى هذه السياسة شعبية وقبولاً لدى الرأى العام المصرى والعربى.

وفى اعتقادى وأياً كان الأمر وبصرف النظر عمن سيحكم مصر فى الشهور المقبلة عبر صندوق الانتخاب، فإن السياسة المصرية إزاء إسرائيل لن تكون مثل السياسة المصرية إبان حكم مبارك ولن تعود العلاقات الحميمية بين تل أبيب

والقاهرة كما كانت قبل الثورة وتتعلم الشعوب فى زمن الثورات مئات المرات بأكثر مما تتعلم فى الزمن العادى.

أما العلاقات الثنائية المصرية الإسرائيلية فهى لن تعود من وجهة النظر الإسرائيلية إلى سابق عهدها وهذه العلاقات عرضة للتغير إلى الأسوأ والأدنى خاصة مع تصلب المواقف الإسرائيلية إزاء حقوق الشعب الفلسطينى ومواقف الرأى العام المصرى والعربى فى هذا الشأن.

وقد لاحظنا مؤخراً أن ما تصورناه من قبل حول طبيعة المواقف المصرية بعد الثورة، قد انتقل وبسرعة من حيز التصورات والاحتمالات إلى حيز الوقائع والواقع، حيث تمكنت مصر بعد الثورة من صياغة ملامح مبادرة مصرية جديدة تشكلت تدريجياً، ولم تتخذ هذا العنوان، حيث صرح وزير الخارجية المصرى «أن الحصار شئ مشين» وتمكنت مصر عبر اتصالات مع حركة حماس وفتح من عقد المصالحة وإنجازها بسرعة لم يتوقعها أحد.

من ناحية أخرى أبدت إسرائيل والولايات المتحدة دهشتهما من إبرام المصالحة وعدم التنسيق معهما، وأعلنت مصر عزمها فتح معبر رفح بشكل دائم بعد دراسة الآليات والمعايير اللازمة لاستمرار فتح المعبر بشكل دائم، وأضيف إلى ذلك إعلان مصر عن عزمها الدعوة لمؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط برعاية الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة، ذلك أن مصر قد أرسلت مؤخراً إشارات لكل من سوريا وإيران إيجابية، بموجبها أعطت هذه الدولة ضوءا أخضرا لعقد المصالحة الفلسطينية فى إطار المناخ الجديد فى مصر والعالم العربى وفلسطين.

ومع ذلك فإن مستقبل العلاقات بين مصر وإسرائيل قد لا يتحدد فقط وفق التصور المصرى أو الإدراك المصرى لحدود العلاقة مع إسرائيل ودور مصر الإقليمى والعربى، ذلك أن هذا التصور سيدخل فى تفاعل مع التصور الإسرائيلى لطبيعة العلاقات مع مصر فى مرحلة ما بعد الثورة.

شهدت إسرائيل بعد نجاح الثورة المصرية تظاهرات- من قوى اليسار للمطالبة بدولة فلسطينية وقد استندت هذه التظاهرات على قراءة من قبل قطاع من النخبة الإسرائيلية لمسار الأحداث واتجاهها وطبيعة الارتدادات والهزات التى فكت قيود مصر فى ظل نظام مبارك، وتطلع مصر لدورها الطبيعى، وشمل هذا التظاهر قطاعاً من النخبة الإسرائيلية السياسية والأمنية والفكرية، حوالى ثلاثمائة شخص من بينهم ٢١ فائزاً بجائزة إسرائيل الأعلى فى العلوم والفنون والآداب.

كذلك تقدمت نخبة من الضباط والسياسيين فى إسرائيل قبل هذه الظاهرة إلى حكومة نتنياهو بمبادرة للسلام تستند فى جانب كبير منها على المبادرة العربية للسلام، ومطالبة الحكومة ببدء محادثات سلام إسرائيلية عربية.

وتزايدت فى الوقت ذاته محاولات اليمين الإسرائيلى الداعية لأسرلة فلسطينيى الضفة الغربية، بينما تحذر قوى اليسار من دولة ثنائية القومية.

وقد دفعت المتغيرات الإقليمية والدولية والداخلية إلى ظهور كتلة من اليهود تتساءل حول المصير والمستقبل، وتحد هذه الكتلة من قدرة الحكومة الإسرائيلية على تزييف وعى الإسرائيليين باستحالة قيام الدولة الفلسطينية.

قد تؤثر هذه الاعتبارات فى صياغة معالم التصور الإسرائيلى للمستقبل أن مع مصر أو مع الشعب الفلسطينى والدول العربية، والأمر قد يتوقف على توازن القوى الداخلى فى إسرائيل بين القوى اليمينية واليسارية فى إسرائيل وصمود حكومة نتنياهو أو انهيارها.

وحتى ذلك الحين فإن إسرائيل ترتكز فى تصورها للمستقبل مع مصر على ضرورة الإبقاء على معاهدة السلام مع مصر قائمة باعتبارها حجر الزاوية فى أمن إسرائيل، يلى ذلك وأن كان أقل أهمية طبيعة العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل بعد الثورة.

وفى حين يبقى استمرار معاهدة السلام هو الهدف الأولى للإستراتيجية

الإسرائيلية إزاء مصر فإن العلاقات الثنائية فى التصور الإسرائيلى ستشهد درجة كبيرة من التغير، فالإسرائيليين يدركون أن زمن العلاقات الحميمة مع مصر قد ولى، وأن هذه العلاقات ستتعرض لنشد والجذب والهزات إن فى جوانبها الاقتصادية والتجارية أو السياسية رغم بقاء معاهدة السلام كما هى عليه، وهو الأمر الذى تتقبله إسرائيل ما دام جوهر الأمر باقياً على ما هو عليه أى المعاهدة المصرية الإسرائيلية للسلام.

وفيما عدا ذلك فإن إسرائيل تتهيأ للأسوأ وهذا يعنى احتمال سيناريو المواجهة نتيجة التطورات الإقليمية وشكل النظم القادمة وقدرة التعاقدات والاتفاقيات على الصمود، من ناحية أخرى فإن إسرائيل تشكك من الآن فى أصالة الديمقراطية العربية الوليدة وبعدها عن القيم الغربية وعدم قدرتها على المصالحة والتصالح مع أعداء الأمة العربية والإسلامية.

وبناءً على ذلك تعول إسرائيل على الترويج لفكرة الحليف الثابت والمستقر الوحيد للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط والذى تمثله إسرائيل وهو ما يعنى أن عامل عدم الاستقرار الإقليمى ثابت وينبغى التهيؤ لمواجهة الأخطار الناجمة عنه بالاستناد إلى القوة العسكرية الإسرائيلية والتى هى الضمانة الوحيدة فى مواجهة ذلك المحيط المضطرب، يضاف إلى ذلك عقد تحالفات دولية جديدة لإسرائيل بعد انهيار واضطراب خريطة التحالفات الإسرائيلية.

ويعنى كل ذلك أن التصور المصرى لهذه العلاقات الثنائية والسلام والدور والمكانة سيدخل فى صراع سياسى مع التصورات الإسرائيلية نظراً لتعارض التوجهات وسيتوقف الأمر على محصلة توازن القوى السياسى الناشئ أن فى مصر وإن فى العالم العربى وكذلك قدرة مصر والعالم العربى على استمالة القوى الدولية والمجتمع الدولى لصالح أجندة جديدة تكفل التسوية والاستقرار فى المنطقة.